

حرب اليمن

نظرة عبرية (ملحق 3)

10/5 - 10/19

- أبرز التصريحات والتحليلات العبرية

2026/10/5

■ إسرائيل اليوم: دول الخليج ونحن: صداقة في الاختبار

بقلم: ايال زيسر

العملية في رحلة "فلاي دي" الى تل ابيب والتي منعت معجزة، كانت تستهدف قتل إسرائيليين، لكنها كانت أيضا تستهدف المس بشدة بالعلاقات التي بين إسرائيل وبين الإمارات. وهكذا، بالضبط مثلما أراد يحيى السنوار أن يمنع كل تقدم نحو التطبيع بين إسرائيل والسعودية، فإن من يقف خلف العملية - والاشتباه يقع على ايران، بالطبع - سعى ليس فقط لان يقتل يهودا، بل وأيضا لان يخرب على مكانة إسرائيل الإقليمية بالذات في الوقت الذي تدل فيه كل المؤشرات على تسخين في العلاقات بيننا وبين دول الخليج.

جاءت العملية في الأسبوع الذي زار فيه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الامارات والتقى بالحاكم محمد بن زايد، زيارة عبرت عن اعتراف متزايد في أوساط دول الخليج بان العلاقات مع إسرائيل تشكل ذخرا من الدرجة الأولى، وان هذه العلاقات يجب حفظها من كل ضرر. لقد كان الحديث يدور عن زيارة استثنائية. وذلك أيضا لان إسرائيل توجد عشية انتخابات ترغب دول الخليج بان تبعد نفسها عن أي تدخل فيها، لكن أيضا لأنه فقط دول قليلة تتجرأ اليوم على استضافة رئيس وزراء إسرائيل. بالمناسبة، كان وفد الامارات أحد الوفود العربية القليلة الذي لم يترك قاعة الجمعية للأمم المتحدة عندما صعد رئيس الوزراء لإلقاء خطابه فيها. ليس هذا شيئا ما شخصيا. فالحقيقة هي أن رئيس الوزراء نتنياهو وقع مع الرئيس ترامب على اتفاقات إبراهيم، التي أحدثت في أيلول 2020 اختراقا في علاقاتنا مع دول الخليج. لكن منذئذ شهدت العلاقات بين زعماء الدولتين ارتفاعات، بل وهبوطا أيضا، بعضها كانوا يفضلون ان ينسوها - مثل قصة تحذير حاكم الامارات من نية حماس تنفيذ هجوم على إسرائيل قبل بضعة أيام من 7 أكتوبر. العجلة في اللقاء واضحة حتى قبل محاولة العملية في طائرة فلاي دي وبالتأكيد بعدها. فالإمارات توجد في حرب، وحتى لو كان ظاهرا تحقق فيها وقف للنار - واضح للجميع بان هذا وقف نار مؤقت، حتى لا يمنع استمرار هجمات الصواريخ من ناحية ايران واليمن، ويتبين ان اعمال الإرهاب الاجرامية هي أيضا تخرج منهما. ان التقارير عن اتفاق محتمل بين ترامب وبين الإيرانيين، وكبدل، إمكانية ان تستأنف الحرب بالذات بكامل شدتها بعد انتخابات منتصف الولاية في الولايات المتحدة في بداية تشرين الثاني القريب القادم، بان هذه وتلك أيضا تثير خوفا شديدا في دول الخليج. إذ مهما حصل - واضح انه مثلما في الحرب السابقة ستصبح هذه الدول هدفا للإيرانيين دون أن تتمكن من أن تعتمد على الولايات المتحدة بان تأتي لنجدها.

والى جانب ايران يوجد اليمن أيضا. الايادي هي ايادي الحوثيين، لكن الصوت هو صوت طهران. في الأسابيع الأخيرة اخذ الحوثيون المبادرة وسيطروا على مناطق واسعة في الدولة بما فيها تلك التي تتحكم بمضيق باب المندب. ولم تنجح السعودية ودولة الامارات في توحيد الصفوف ضد العدو، فشلتا في محاولتهما تجنيد حلفاء في داخل اليمن

ضد الحوثيين وهما تدفعان الان الثمن، بعد أن رفع الحوثيون مدى ووتيرة هجمات الصواريخ على منشآت النفط وعلى اهداف استراتيجية أخرى في اراضيهم.

وعلى كل هذا يظلل خوف الهجران، هجران الولايات المتحدة. فرغم طلب ولي العهد السعودي، ابن سلمان، امتنع الامريكيون عن المجيء لنجدة السعودية، مثلما امتنعوا عن المجيء لنجرتها عندما هاجمتها إيران. وصحيح أن السعودية وقعت على "حلف مكة" مع تركيا والباكستان لكن إذا كانت فرائص هاتين الدولتين ارتعدت امام الحوثيين، فما الذي يمكن بعد الان توقعه منهما في حالة استئناف القتال ضد إيران.

على هذه الخلفية يمكن أن نفهم لماذا ترى دول الخليج في إسرائيل، اليوم أكثر من أي وقت مضى حليفا مصداقا، التعاون الأمني معها - في تبادل المعلومات الاستخبارية، في توريد الوسائل القتالية المتطورة وربما أيضا في اعمال عملياتية مشتركة لإحباط الإرهاب ومؤامرات إيران - توجد أهمية وقيمة. الامارات هي من اخترق الطريق، ولكن من خلفها تقف السعودية وحتى الكويت اللتان تسخران المحركات انتظارا للحظة التي سيكون ممكنا فيها جعل التعاون مع إسرائيل علنيا.

2026/10/6

■ معاريف أونلاين: برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة": قد يشن الجيش الإسرائيلي ضربة استباقية في المستقبل القريب.

بقلم: آفي أشكنازي

من مضيق باب المندب إلى غزة، ومن يهودا والسامرة إلى القنيطرة في سوريا وجنوب لبنان - يتعين على الجيش الإسرائيلي رفع مستوى جاهزيته لمجموعة من السيناريوهات في الأيام المقبلة. في الوقت الراهن، تتسم التقارير الاستخبارية بطابع عام وشامل، لكنها تشكل أساساً لفرضيات العمل المتعلقة بكل ساحة من هذه الساحات. شهدت الساحة السورية حادثاً خطيراً يوم أمس؛ إذ لم يكتفِ "إرهابي" سوري بالوصول إلى السياج الحدودي، بل اخترق الساتر الترابي الدفاعي لموقع عسكري متقدم تابع للجيش الإسرائيلي. وقد رصدت القوات هذا الشخص أثناء تواجده فوق الساتر الترابي، فأطلقت النار عليه وقضت عليه. ويشير الحادث القلق نظراً لإدراك حقيقة أن عناصر مختلفة في سوريا - بما في ذلك نشطاء موالون لإيران، وإرهابيون جهاديون، وعناصر من حزب الله - تقوم بتدريب السكان المحليين ومحاولة خلق منطقة صراع محتدمة على طول الحدود السورية.

لبنان: يواصل حزب الله تعزيز قوته مع مراقبة تحركات الجيش الإسرائيلي في "المنطقة الصفراء". وبين الحين والآخر، يطلق التنظيم طائرات مسيرة للاستطلاع وجمع معلومات استخبارية عن الجيش الإسرائيلي، وقد يلجأ إلى تكتيكات حرب العصابات، مع التركيز بشكل خاص على زرع العبوات الناسفة.

الضفة الغربية: وقع حادثان يوم أمس. تمثلت الحادثة الأولى، التي وقعت في جنوب تلل الخليل، في محاولة لدهس قوة تابعة للجيش الإسرائيلي باستخدام مركبة. أما الثانية، فقد تضمنت محاولة "إرهابي" تنفيذ عملية طعن في مزرعة بالقرب من "مخمماس"؛ حيث تمكن مدنيون من تحييد المهاجم وتسليمه لقوات الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك). وهنا أيضاً، يتضح أن منطقة الضفة الغربية بمثابة برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة. وما يظل غير واضح هو حجم الانفجار وما الذي سيشتعل فتيله. محتوى قد يهكم

غزة قصة معقدة؛ إذ تقدّر إسرائيل أن حركة حماس لاتزال تمتلك قدرات محدودة فقط، كما أن حقيقة عدم احتجازها للرهائن الإسرائيليين تزيد من تقييد حركتها. وتُعد مخزونات الصواريخ والبنية التحتية تحت الأرض لدى الحركة محدودة مقارنة بما كانت عليه قبل السابع من أكتوبر. كل هذا يجعل من الصعب على الحركة ممارسة ضغط عسكري على إسرائيل وقوات الجيش في غزة؛ وهذا يفسر سبب امتناعها -حتى الآن- عن الرد على عمليات الاغتيال

التي استهدفت قادة ألوية أو مسؤولين كباراً آخرين. ومع ذلك، رصدت أجهزة "الشاباك" (الأمن العام)، والاستخبارات العسكرية ("أمان")، والقيادة الجنوبية في الأسابيع الأخيرة تحولاً داخل الجناح العسكري للتنظيم.

وتمتلك المؤسسة العسكرية معلومات استخباراتية تشير إلى نية التنظيم تنفيذ خطوة من شأنها تغيير الواقع في غزة. وهناك تقدير بأن وقوع حادث في منطقة "الخط الأصفر" قد يجر إسرائيل إلى صراع ينتهي باتفاق وقف إطلاق نار مفروض. وتدرس حركة حماس في غزة عدة خيارات للتحرك: بدءاً من شن هجوم واسع النطاق على عدة مواقع للجيش الإسرائيلي على طول "الخط الأصفر" بهدف إيقاع خسائر فادحة في صفوف الجيش، ووصولاً إلى محاولة اختطاف جنود في المنطقة ذاتها. وتعتقد حماس أن خطوة كهذه ستجر إسرائيل إلى حرب محدودة، وفي الوقت نفسه تمنحها أوراق مساومة جديدة.

باب المندب: زار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو القاعدة البحرية في أشدود أول أمس، وصرح قائلاً: "أزور اليوم القاعدة البحرية في أشدود برفقة وزير الدفاع وقادة سلاح البحرية. لقد أعجبت بمستوى القوة والأفراد والمعدات. نحن ندرك أن الساحة البحرية قد تحولت فعلياً إلى ساحة معركة دولية". إننا نرى ذلك في مضيق هرمز، ونراه -بطبيعة الحال- في باب المندب، كما يسعى أعداؤنا لتهديد مجالنا البحري في البحر المتوسط وموانئنا وحركة الملاحة البحرية. وبطبيعة الحال، لن نسمح بحدوث ذلك. شنت القوات السعودية والحكومة اليمنية، أمس، هجوماً لاستعادة المضائق التي استولى عليها الحوثيون قبل نحو أسبوعين. ويشير مسؤولون عسكريون إسرائيليون إلى أن الحوثيين يستهدفون السفن التجارية في محيط مضيق باب المندب. وقد ابتكر الحوثيون أسلوباً لضرب هذه السفن؛ إذ يتتبعون تحركاتها عبر خرائط متاحة للعامة، حيث تبث السفن مواقعها ومسارات إبحارها وفقاً للبروتوكولات البحرية المعتادة. وهم قادرون على شن هجمات بعيدة المدى انطلاقاً من مواقع مثل صنعاء والحديدة وحجة والبيضاء وذمار وإب وعمران، مستخدمين ذخائر موجهة بدقة أو طائرات مسيرة. والجدير بالذكر أنهم كانوا يمارسون هذه التكتيكات قبل وقت طويل من ترسيخ وجودهم الميداني في منطقة باب المندب. لاتزال كل هذه الجبهات نشطة، ومن المرجح أن يجد الجيش الإسرائيلي نفسه مضطراً قريباً لاتخاذ إجراءات لمنع تصعيد أمني في إحداها. وتشير التقديرات السائدة إلى أن الشرق الأوسط قد دخل مرحلة "الترقب والانتظار" بانتظار نتائج انتخابات التجديد النصفي الأمريكية؛ إذ من المتوقع أن يعيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عقب التصويت، تقييم نهجه تجاه النظام الإيراني. وحينها، وإذ يتحرر من الضغوط السياسية، قد يتبنى موقفاً هجوماً - بغض النظر عن المسار الذي سيختاره، سواء كان عملية عسكرية أو اتفاقاً لوقف إطلاق النار مقترناً بانسحاب من المنطقة.

■ هآرتس: ترامب يخشى التورط في حرب في اليمن والسعودية بقيت عرضة لهجمات الحوثيين

بقلم: تسفي برئيل

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

بينما اجتمع كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية في كامب ديفيد في يوم الجمعة لمناقشة سرية لخيارات العمل ضد إيران والحرب في اليمن، بدأت المعارك في اليمن تملئ جدول أعمالها. وقد نشر الجيش اليمني المزيد من أفلام الفيديو من الجبهة. وتظهر التحليلات العسكرية تقدم الجنود في مواقع جبلية، وفي نفس الوقت تأتي أنباء عن هجمات في صنعاء وانسحاب الحوثيين من بعض المواقع التي سيطروا عليها في الفترة الأخيرة. وقد أعلن وزير الدفاع اليمني طاهر العيلى عن تعبئة قوات الاحتياط ورفع مستوى التأهب في إشارة إلى أن الحكومة لا تستعد لمعركة أخرى فقط، بل لحملة عسكرية تتطلب قوة بشرية ومعدات وقدرة على الاحتفاظ بالأرض إذا نجح الجيش في السيطرة عليها.

أمس أعلن رئيس المجلس الرئاسي اليمني رشاد العليمي عن إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق لاستعادة الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، وهذا إعلان يؤكد أن الحملة لم تعد تهديد فقط. وقد شنت القوات اليمنية الهجوم ويتولى سلاح الجو السعودي الدعم الجوي. بينما تقدم الولايات المتحدة الدعم الاستخباري والعملي، لكنها لا تشارك بشكل مباشر في القصف حتى الآن. أما الحوثيون فيواصلون إطلاق الصواريخ والمسيرات باتجاه السعودية.

والسؤال المطروح هو هل سيتمكن الجهاز العسكري الحكومي المشرذم من تحويل المكاسب المحلية الى قوة قادرة على تغيير خريطة المعركة التي تتركز حول محافظة تعز؟. تعتبر مدينة تعز، لا سيما الجزء الغربي من المحافظة، منطقة جغرافية حيوية تربط بين قسمي اليمن، الذي يخضع لسيطرة الحوثيين والذي يخضع لسيطرة الحكومة المعترف بها. وقد نجح الحوثيون بالفعل في ترسيخ تواجدهم على الساحل الغربي والوصول الى باب المندب، وهم الان يسعون الى ضمان عدم بقاء مكاسبهم الساحلية معزولة. وتحاول حكومة اليمن، بدعم السعودية، كسر هذا الحاجز واعادة فتح الطريق نحو الجنوب. وتشكل المعارك التي تجري على التلال المحيطة بالمدينة وعلى الطرق المؤدية اليها جوهر الجهد العسكري الذي سيحدد ليس فقط من سيطر على المنطقة، بل ايضا سيتمكن من نقل القوات والامدادات بين الساحل والجبال والجنوب. هنا تبدأ معضلة السعودية التي ستزول إذا دخلت الرياض الحرب، لأنها منخرطة فيها بالفعل، لكن اين ستضع نقطة التوقف؟ هل الهدف هو ابعاد الحوثيين عن باب المندب والساحل الغربي، أو ان الحملة ستتوسع لتشمل محاولة هزيمة هذا التنظيم وتغيير ميزان القوة في اليمن؟ يحتاج الخيار الاول عملية عسكرية واسعة النطاق، في حين قد يتحول الثاني الى حرب طويلة، وهي الحرب نفسها التي سعت السعودية بجهد لتجنبها منذ انسحابها التدريجي من الحرب السابقة. يتضح التباين بين الخيارين في العلاقات مع واشنطن. ففي 28 ايلول التقى وزير خارجية السعودية فيصل بن فرحان مع وزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو في واشنطن، وتناقشا ليس فقط في الوضع في اليمن، بل ايضا تناقشا في امن الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب، وهي المواقع التي قد تتحول فيها الحرب الاقليمية الى مشكلة اقتصادية عالمية. وقبل بضعة ايام من ذلك، في 25 ايلول، التقى ابن فرحان في نيويورك مع وزير الخارجية الايراني عباس عراقجي على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وفي اقل من اسبوع انتقل الوزير السعودي من طاولة المفاوضات مع الايرانيين الى طاولة المفاوضات مع الامريكيين، وفي اللقاءين كان موضوع الامن حاضر بقوة.

تم عقد هذا الاجتماع بعد طلب ولي عهد السعودية محمد بن سلمان من الولايات المتحدة في وقت سابق في هذا الشهر التدخل عسكرية ضد الحوثيين. ورفضت واشنطن حتى الان المشاركة في الحملة الجوية، لكنها وافقت على تقديم المعلومات الاستخبارية والمساعدة في تحديد الاهداف. عندما جلس ابن فرحان مع روبيو في 28 ايلول لم يكن هدفه فقط مناقشة العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، بل شمل ايضا الحرب في اليمن ومضيق هرمز وباب المندب، واليمن الذي قد تدفعه السعودية في حالة تداخل هذه الجبهات الثلاثة. ولم يقتصر قلق السعودية على عدد الطائرات والصواريخ التي يمكن اشراكها في الحملة، لأنه إذا توسعت الحرب في اليمن بالتزامن مع تجدد التوتر مع إيران، فقد تجد السعودية ودول الخليج نفسها تحت وطأة هجمات الصواريخ والمسيرات في ظل محدودية مخزونها من البطاريات الاعتراضية. وتشير التقديرات الى ان السعودية لم يبق لديها الا 400 بطارية اعتراض من نوع باتريوت من أصل 2800 كانت تمتلكها في بداية الحرب. وقد عززت الولايات المتحدة بالفعل دفاعاتها في المنطقة، ولكن حتى مظلة الدفاع الامريكية لا تضمن بقاء المنشآت النفطية والموانئ والمطارات بعيدة عن النيران. قد تغير الصفة المخطط لها لطائرات اف 35 بمبلغ 24 مليار دولار قدرة السعودية في المستقبل، ولكنها لن تحل النقص الحالي في معدات الدفاع الجوية. يعتبر نقص بطاريات الاعتراض مشكلة ملحة وحادة، لكنها ليست ما يشغل السعودية. في الربع الثاني من العام 2026 انكمش الاقتصاد بنسبة 4.8 في المئة، وهذا يعود بالأساس الى انخفاض نشاط النفط بنسبة 24.7 في المئة. فقد انخفض انتاج النفط من 10.9 مليون برميل في اليوم في شهر شباط الى حوالي 6.2 مليون برميل في آب. وفي النصف الاول من هذه السنة بلغ عجز الميزانية حوالي 43 مليار دولار، وتم تعديل توقعات العجز السنوي الى 4.9 في المئة من الناتج المحلي. لا تواجه السعودية ازمة اقتصادية تهدد استقرارها، وما زالت تمتلك احتياجات واصل وقدرة كبيرة على الحصول على قروض. ولكن كل شهر من الحرب يعني المزيد من الاموال المخصصة للأمن، والمزيد من الاموال التي ستحول من المشاريع التي من المفروض ان تحول "رؤية 30" من مجرد خطة الى واقع ملموس.

تكمن المشكلة في ان الحرب تضر بالتحديد القطاعات التي تعول عليها السعودية لتحرير نفسها من الاعتماد على النفط: السياحة، الطيران، الخدمات اللوجستية، الاستثمارات والبنية التحتية. والاسوأ من ذلك هو انها تؤثر ايضا على

الآلية التي صممت لتمكين السعودية من تجاوز أزمة مضيق هرمز، التي عادت إليها بعد مهاجمة انبواب النفط بين الشرق والغرب وميناء ينبع النفطي. وبالنسبة للرياض لا يعتبر باب المندب مجرد ممر للملاحة، بل هو منفذ اقتصادي. اذا عزز الحوثيون السيطرة على الساحل الغربي والمنطقة جنوب تعز فقد تجد السعودية نفسها مكشوفة من الجانبين، هرمز في الشرق وباب المندب في الجنوب. وبدلاً من استخدام الانابيب والموانئ لحماية نفسها من أزمة اقليمية ستضطر الى استثمار المزيد من الموارد لحمايتها.

في خضم كل ذلك تبذل ايضا جهود دبلوماسية في محاولة لكبح التحركات العسكرية. لم يكن اللقاء بين ابن فرحان وعراقي في نيويورك بالصدفة، بل هو استمرارية للجهود العسكرية والقطرية والعُمانية والايرانية التي ترمي الى تعزيز إطار التعاون الاقليمي، الذي يضمن امن الملاحة في الخليج. وقد تم الغاء لقاء وزراء خارجية دول الخليج وإيران الذي خطط لعقده في سلطنة عمان في منتصف شهر ايلول، بسبب معارضة البحرين. ولكن المبادرة لم تلفظ انفاسها. يخضع حالياً تحالف مكة للاختبار. وسيتم عقد اللقاء الثاني في الرياض اليوم، بمشاركة وزير خارجية تركيا هakan Fidan ووزير الدفاع التركي يشار غولار ورئيس الاركان التركي سلجوق بيرق اوغلو، الى جانب ممثلين عن السعودية وباكستان. وقد طرحت امكانية اجراء محادثات سياسية مع الحوثيين على جدول الاعمال، وهو الاقتراح الذي نقلته إيران لباكستان. هكذا، في حين تستعد السعودية لحملة عسكرية، يقترح الشركاء الجدد لها، باكستان وتركيا، الجلوس على طاولة المفاوضات وبحث امكانية الحوار مع العدو. وحتى داخل التحالف الذي يهدف الى ضمان الردع، ما زال السؤال المطروح هو كيفية وقف الحوثيين. وهنا تكمن المعضلة التي سيتعين على ترامب أن يحلها. يمكنه محاولة التوصل الى تفاهم مع إيران وإعادة فتح مضيق هرمز وانهاء الحرب المباشرة مع طهران. ولكن، حتى لو نجح في ذلك فانه لا يمكن لأي أحد ضمان له اغلاق الحوثيين للجبهة في اليمن. فهم ليسوا مجرد وكلاء لإيران ينتظرون الاوامر منها، بل هم اكتسبوا نفوذ ومناطق وخبرة عسكرية، ولديهم مفهومهم الخاص للنصر، ايضا سيطرتهم على باب المندب تعطيهم ورقة رابحة غير مستقلة تماما عن إيران .

2026/10/7

■ قناة N12: إيران في مواجهة 3 ساعات: الساعة الأميركية والساعة الاقتصادية والساعة النووية؛ والسؤال أيهما ستدق أولاً؟

بقلم: أفنير فيلان

ما الذي يحدث الآن مع إيران؟ لا أقول لكم شيئاً جديداً كثيراً عندما أذكر إن محور الاهتمام حالياً يدور حول صادرات النفط ومضيق هرمز؛ فبعد أسابيع لم تكن فيها الصورة واضحة حقاً، يبدو كأنه بات في إمكاننا القول إن مضيق هرمز مفتوح إلى حد كبير أمام صادرات النفط من الخليج، باستثناء النفط الإيراني. وتتحدث التقارير عن تدفقات تقترب كثيراً من مستويات ما قبل الحرب. هذا لا يعني أن كل شيء عاد إلى طبيعته؛ فقيادة المنطقة المركزية الأميركية (سنتكوم) تبذل جهوداً كبيرة جداً لتأمين السفن التي تعبر الخليج، كما أن شركات الشحن مستعدة لتحمل علاوة مخاطر، تنعكس لاحقاً على أسعار الشحن وتكاليف المستهلكين. ومع ذلك، فإن الخلاصة هي أن الأميركيين نجحوا في تحقيق هدفهم: خروج النفط من الخليج، وفي المقابل، بات الحصار المفروض على إيران فعالاً للغاية، وصادرات النفط الإيرانية تكاد تكون متوقفة بالكامل، على الرغم من وجود مسارات التفافية يبدو كأن الإيرانيين ينجحون في إيجادها بين الحين والآخر.

بعد العمليات الحوثية الرامية إلى السيطرة على مضيق باب المندب، بالتزامن مع استهداف خط أنابيب النفط السعودي "شرق-غرب"، أصبحت السعودية، لفترة من الزمن، تعتمد على مضيق هرمز بصورة شبه كاملة. والآن، عاد خط الأنابيب أيضاً إلى العمل بصورة جزئية، لكنه لم يستعد بعد وتيرة التشغيل التي كان عليها قبل الهجوم. ما الفارق بين مضيق باب المندب ومضيق هرمز؟ افتحوا الخريطة وانظروا؛ فبينما يُعدّ مضيق هرمز ممراً ضرورياً يربط الخليج بالعالم، فإن مضيق باب المندب هو ممر يوقّر الوقت والمال في المقام الأول؛ فمن يريد الإبحار بين آسيا

وأوروبا، يستطيع ببساطة أن يطيل رحلته البحرية نحو أسبوعين تقريباً، وأن يلتف حول أفريقيا ويصل عبر المحيط الأطلسي. وفي الواقع، مضيق باب المندب مفتوح حالياً، باستثناء السفن السعودية التي يمنع الحوثيون مرورها. ومع ذلك، لا تزال نسبة كبيرة من حركة الملاحة البحرية تفضّل عدم عبوره، واختيار الطريق الالتفافية، بدلاً من ذلك. لقد اعتادت شركات الشحن هذا المسار، كما أن اليقين بشأنه يمثل ميزة بحد ذاته. ما حدث هو أن توازناً جديداً نشأ في الوقت الراهن، تستطيع جميع الأطراف التعايش معه؛ إذ تراجعت المناوشات، مقارنةً بالذروة التي بلغت في مطلع الشهر، وهناك مفاوضات لا تؤدي إلى أي نتيجة حتى الآن، بينما لا يزال خيار التصعيد العسكري مطروحاً على الطاولة؛ فالطرفان يستعدان لهذا الاحتمال، لكن لا أحد منهما يرغب فيه حقاً، لماذا؟

هناك ثلاث ساعات: الساعة السياسية الأميركية، والساعة الاقتصادية الإيرانية، والساعة النووية، والسؤال هو: أيها ستدق أولاً؟ لقد طرأت تغييرات على الساعات الثلاث جميعها خلال الشهر الماضي.

الساعة الأميركية

كسبت الساعة الأميركية مزيداً من الوقت؛ فبمجرد أن أصبح مضيق هرمز مفتوحاً جزئياً، واستمر تدفق النفط، تراجع الضغط على ترامب لإنهاء الحرب؛ صحيح أنه لا يزال يدفع ثمناً سياسياً واقتصادياً، لكنه لم يعد يتحمل التكلفة الفورية نفسها التي كانت قائمة عندما اعتقد العالم أن مضيق هرمز أغلق. لا يزال سعر النفط مرتفعاً، فسعر خام برنت يدور حالياً حول 100 دولار للبرميل، وهو مستوى غير مسبوق. وتسود الأسواق حالة من عدم اليقين والحاجة إلى إعادة بناء المخزونات، لكنها لا تسجل نقصاً حاداً، أو كارثة وشيكة؛ لذلك، لا يواجه الأميركيون في الوقت الراهن ضغطاً فورياً لإنهاء الحرب. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نتذكر أن للساعة الأميركية تاريخ انتهاء في كانون الثاني/يناير 2029، حين يتولى رئيس جديد منصبه في البيت الأبيض. ومن المرجح أن هذا الرئيس لن يرغب في مواصلة إبقاء الجيش الأميركي غارقاً في مستنقع الشرق الأوسط. يمكن للأميركيين الاستمرار على هذا النحو مدة عامين وربيع عام آخرين، وعلى الأرجح، هذه هي حدود المدة المتاحة لهم.

لقد تقلصت الساعة الاقتصادية الإيرانية، وذلك بفضل العمل الذي تقوم به وزارة الخزانة الأميركية؛ فإلى جانب العقوبات الثانوية، تواصل الوزارة ابتكار مزيد من أدوات الضغط، بهدف الإضرار بقدرة إيران على التجارة، وتحويل الأموال، وتشغيل الشركات، والحفاظ على اقتصاد قادر على العمل. كانت العقوبات المفروضة على شركات الطيران الإيرانية خطوة موفقة، ذات دلالة رمزية واضحة، فضلاً عن تأثيرها الاقتصادي الملموس، لكنني سأعود هنا إلى أهم مبدأ يتعلق بهذه الساعة: الانهيار الاقتصادي لا يعني انهيار النظام، ربما نفاجأ عندما نكتشف أن الإيرانيين، كعادتهم، قادرون على الصمود في وجه العقوبات القاسية فترةً طويلة أخرى. وما دامت الأجهزة الأمنية لم تنهز، فإن معاناة الناس الشديدة في الشوارع لا تعني بالضرورة سقوط النظام. تكمن مشكلة الساعة الإيرانية في أن أحداً لا يعرف مقدار الوقت المتبقي فعلياً، حتى إن الإيرانيين أنفسهم لا يعرفون ذلك. يمكننا إعداد النماذج الاقتصادية حتى الغد، وتقدير سعر صرف الريال، واحتياطات النقد الأجنبي، والدين العام، لكننا سنظل من دون إجابة عن السؤال الأساسي: متى ستصل إيران إلى نقطة الانكسار، إن وصلت إليها أصلاً؟ لا يوجد نموذج قادر على الإجابة عن هذا السؤال. لذلك، فإن الساعة الثالثة، في رأيي، هي الأكثر إثارة للاهتمام: الساعة النووية. قبل بضعة أسابيع، قال ترامب أمام الكاميرات، في اعتراف يعكس أسلوبه المعتاد، إن إيران لو امتلكت سلاحاً نووياً، لكان ذهب للتفاوض معها، ويبدو كأن الإيرانيين بدأوا يستوعبون هذه الرسالة بالتدريج. خلال الأسابيع الأخيرة، نلاحظ ازدياد التصريحات داخل إيران، والتي تدعو إلى الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، في إطار التمهيد لتغيير جوهري في الاستراتيجية الإيرانية المعلنة، التي لطالما أكدت أن إيران لا تريد امتلاك سلاح نووي.

وبحسب ما نتذكر، أصدر المرشد الإيراني الأعلى السابق علي خامنئي فتوى اعتبرت تطوير مثل هذا السلاح مخالفاً للإسلام. وحتى لو لم تكن إيران جادة تماماً في هذا الموقف، فلا يجب الاستهانة بالقيد الديني والسياسي الذي فرضته على نفسها، ومن الإنصاف التذكير بأن إيران، طوال الأعوام الممتدة منذ سنة 2003، لم تختَر الطريق الأقصر المؤدي إلى امتلاك سلاح نووي، بل أرادت الوصول إلى وضع الدولة القريبة من العتبة النووية، من دون دفع الثمن الكامل

لذلك. لكن هذه الحسابات آخذة في التغير داخل إيران، وما نراه ليس سوى الجزء الظاهر من هذه العملية. وإذا كانت التصريحات العلنية تسير في هذا الاتجاه، فلا شك لديّ في أن هذا التوجه بدأ ينعكس أيضاً على العمليات التي تجري خلف الأبواب المغلقة.

لقد منحنا الإيرانيين فعلياً الدافع إلى تطوير سلاح نووي، لأنهم لم يعودوا يشعرون بالردع، وأصبح افتراضهم الأساسي أنهم بحاجة إلى الاستعداد لجولة جديدة من المواجهة والحرب مع الأميركيين؛ في الماضي، كان هناك ثلاث طرق لمنع إيران من التقدم نحو امتلاك السلاح النووي: الردع، أو إسقاط النظام، أو التوصل إلى اتفاق؛ أمّا اليوم، فلم يبقَ أمامنا سوى خيارين. إن التوصل إلى اتفاق تتخلى بموجبه إيران عن قدراتها النووية لا يبدو احتمالاً وشيكاً؛ أمّا إسقاط النظام، فرمّا يحدث، لكنه ليس خطة عمل مضمونة، ولا يستطيع أحد أن يتعهد بتحقيقه. لذلك، علينا أن نبحث فيما يمكن فعله في الوقت الراهن للتعامل مع القدرات الإيرانية القائمة. وفي هذا السياق، أذكر بأن إيران لا تزال تمتلك نحو 450 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصّب بنسبة 60%، على الرغم من كل القصف والحروب. ويمكن، في حال توافرت منشأة تخصيب صغيرة، تحويل هذه الكمية، خلال فترة قصيرة جداً، إلى مادة انشطارية تكفي لنحو عشر قنابل نووية. ربما تكون منشأة التخصيب هذه في جبل مهجور، وربما في موقع سرّي لا نعرفه، بل يمكن أن يخفيها الإيرانيون في حظيرة للدواجن، أو في صالة رياضية في مكان ناءٍ. لديهم أجهزة الطرد المركزي، ولديهم المعرفة اللازمة، وإنشاء مثل هذه المنشأة من دون أن نلاحظ ليس مهمة مستحيلة. لقد دُمّرت مجموعة التسليح النووي المعروفة عملياً في الضربة الافتتاحية لحرب "شعب كالأسد" في حزيران/يونيو من العام الماضي، لكن من الممكن أن تكون شكّلت فعلاً في ذلك الوقت مجموعة سرّية لا نعرف عنها شيئاً، وأنها حققت تقدماً، وربما وصلت خلال هذه الفترة إلى القدرة على إنتاج سلاح نووي بدائي. أنا لا أملك معلومات استخباراتية تؤكد وجود مثل هذه المجموعة، لكن يجب أن يكون هذا هو افتراض العمل الذي نعتمد؛ إخفاء مثل هذه النشاطات ليس أمراً بالغ الصعوبة، ويجب أن نحذّر بشدة من الغرور الذي يجعلنا نعتقد أنه ما دامت استخباراتنا في إيران جيدة، فمن المستحيل أن يفوتنا شيء.

لقد كان لدينا معلومات استخباراتية ممتازة في سورية أيضاً؛ كنا نعرف ما الذي كان بشار الأسد يتناوله على الغداء، ومع ذلك، كاد السوريون أن ينجحوا في تهريب مفاعل نووي إلى داخل برنامجهم من دون أن نلاحظ، واكتشفنا الأمر بمحض المصادفة تقريباً، لأنهم اتّبَعوا سياسة سرّية صارمة للغاية، حتى إن الأشخاص الذين كنا نراقبهم لم يكونوا على علم بما يجري. ولحسن الحظ، تمكّننا من اكتشاف الأمر في اللحظة الأخيرة. لذلك، من الممكن أن يكون بناء مجموعة سرّية لتطوير السلاح النووي وإنشاء منشأة تخصيب مخفية بدأ فعلاً في تموز/يوليو 2025، مباشرة بعد عملية "شعب كالأسد"، وأن هذه الجهود بدأت تؤتي ثمارها الآن، وهذا يعني أن إيران ربما تكون أقرب مما نتصور إلى امتلاك قنبلة نووية. وفي السيناريو الأسوأ، يمكن أن يحدث ذلك خلال أسابيع، أو أشهر.

وإذا حدث هذا، فسننظر إلى الوراء ونفسّر ما جرى بالقول إن إيران "ماطلت بذكاء" بشأن مضيق هرمز، وصرفت انتباه العالم، بينما كانت تعمل على تصنيع ما يمكن وصفه بأنه "خيار شمشون" الحقيقي الخاص بها، أي ورقة الردع النووي الحاسمة. لذلك، مع كامل الاحترام لأسعار النفط والتجارة العالمية، فإن ما يهمّ في إيران هو الملف النووي، ثم الملف النووي، ثم الملف النووي مرةً أخرى.

دعونا نلخص الوضع الذي وصلنا إليه:

- 1 - وضعنا الاستراتيجي حيال إيران سيئ: لقد أوصلنا أنفسنا إلى هذا الوضع بأيدينا، وبات خطر أن نستيقظ في أحد الأيام المقبلة، خلال أيام، أو أسابيع، أو أشهر، على خبر وقوع انفجار نووي في منطقة صحراوية نائية في وسط إيران، خطراً حقيقياً، وأكبر مما كان عليه في أيّ وقت مضى، وإذا حدث ذلك، فلن يكون في وسعنا إلقاء اللوم إلا على أنفسنا.
- 2 - بدأنا فعلاً بدفع بعض أثمان هذه السياسة: من بين هذه الأثمان العزلة الدبلوماسية الإسرائيلية، وسباق التسلح النووي الذي بدأ بالتشكل في الشرق الأوسط؛ لقد رأينا الأسبوع الماضي تقارير تتحدث عن مغازلة السعودية لفكرة

امتلاك قدرات نووية عسكرية، بينما لم تُعد تركيا تحاول حتى إخفاء النقاش الدائر في داخلها بشأن هذا الموضوع. وأنا واثق بأن مثل هذه المحادثات يجري أيضاً في دول أخرى.

لقد فهم الجميع الدرس، وهم يرون ما حدث لليبيا وإيران، مقارنةً بكوريا الشمالية؛ لذلك بدأوا بإعداد وثيقة التأمين الخاصة بهم، والمتثلة في امتلاك قدرات نووية. بعد خمسة، أو عشرة أعوام من الآن، ربما نجد أنفسنا في شرق أوسط يضم دولاً نووية عديدة، ولا حاجة إلى أن أذكركم بأن جيراننا لا يكتفون لنا جميعهم مشاعر الود. فهل يستطيع أحد أن يضمن أن قنبلة نووية سعودية، أو تركية، أو مصرية، بعد عقد، أو عقدين من الزمن، لن تشكل تهديداً وجودياً حقيقياً لإسرائيل؟

3 - يجب مواصلة الضغط الاقتصادي، لكن لا يجوز أن ينحصر اهتمامنا في مضيق هرمز: علينا مواصلة الضغط الاقتصادي، لأنه لا بديل منه في الوقت الراهن، لكن يجب ألا نقع في إغراء التركيز على مضيق هرمز وحده، بل أن نظل الأنظار الاستخباراتية مركزة على الهدف الأساسي. فهذه هي المهمة الأهم في حياة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية.

يتعين علينا ألا نكتشف متأخرين أن مضيق هرمز تحول إلى وسيلة لصرف الانتباه عن التهديد الوجودي الحقيقي والوحيد. أنا لا أحسد الشخص الذي تقع هذه المسؤولية على عاتقه، لكن لا يجوز التهاون، أو الشعور بالاطمئنان الزائف. ينبغي لهؤلاء أن يستيقظوا كل صباح، وهم يخشون من أن يجدوا في صندوق بريدهم الإلكتروني تقريراً يفيد بأن الإيرانيين أجروا تجربة نووية خلال الليل، يجب أن يكون افتراض العمل الأساسي هو أن الإيرانيين يعملون على هذا المشروع، وأنها ببساطة لم نكتشفه بعد.

4 - من يعتقد أن نتيما هو وحده قادر على التعامل مع هذا التهديد يعيش في أوهام خطيرة: حتى في الملف الإيراني، أوصلنا نتيما هو إلى وضع خطر ومأزق استراتيجي. ونحن ندفع ثمن ذلك على ثلاثة مستويات: الخطر النووي المباشر: التهديد الذي تمثله إيران لإسرائيل؛ الانتشار النووي: سباق التسلح النووي الذي بدأ بالتبلور في الشرق الأوسط كنتيجة مباشرة لهذه السياسة؛ تراجع المكانة الدولية لإسرائيل: إذ تسببت إسرائيل بجرّ الولايات المتحدة إلى حرب تؤثر في الاقتصاد العالمي. ولن يكون هناك حلول سحرية للخروج من هذا المأزق، وستكون أمام الحكومة الإسرائيلية المقبلة مهمة شاقة، بما في ذلك على الجبهة الإيرانية. وإذا افترضنا، وهو افتراض معقول إلى حد كبير، أن النظام الإيراني لن يسقط بحلول كانون الثاني/يناير 2029، فستعين على الحكومة المقبلة العمل مع الرئيس الأمريكي القادم، وكذلك بناء تحالفات إقليمية مستقرة. هذا ليس مستحيلاً. ومع ذلك، ما زلت أفضل أن أكون مواطناً في دولة إسرائيل على أن أكون مواطناً إيرانياً، لكن القضية لم تُحسم بعد، وما زالت الطريق طويلة. أتمنى لنا جميعاً التوفيق.

2026/10/8

■ i24NEWS: تقرير: سوريا تدرس إرسال قوات لمساندة السعودية ضد الحوثيين

تدرس سوريا، بحذر، إمكانية تقديم دعم عسكري لحليفتها السعودية في حربها ضد جماعة الحوثيين في اليمن، وفق ما نقلته وكالة "رويترز" عن مسؤول أمريكي ومسؤول عسكري اطلعا على طبيعة النقاشات الجارية.

وبحسب المصدرين، تشمل الخيارات المطروحة تقديم مساعدات تهدف إلى تعزيز قدرات المملكة على التصدي لهجمات الحوثيين، أو نشر قوات سورية للمساعدة في دعم القوات اليمنية المدعومة من السعودية في القتال ضد الجماعة. ولم يتضح ما إذا كانت دمشق اتخذت قراراً نهائياً بشأن أي من هذه الخيارات، في ظل استمرار تركيز الحكومة السورية على الملفات الداخلية، ولا سيما إعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة الإعمار بعد سنوات من الحرب الأهلية. وفي هذا السياق، قال دبلوماسي سوري لـ "رويترز" إن دمشق تقف إلى جانب السعودية في مواجهة هجمات الحوثيين، لكنه شدد على أن الأولوية الأساسية للحكومة السورية تبقى للملفات الداخلية، بما في ذلك جهود التعافي وإعادة الإعمار.

ويأتي بحث هذه الخيارات في وقت تواجه فيه السعودية تهديدات متواصلة من الحوثيين، بينما تحاول دمشق إعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية وتثبيت موقعها بعد سنوات من الصراع الداخلي . ولا يعني بحث تقديم الدعم العسكري أن سوريا قررت بالفعل الانخراط المباشر في الحرب ضد الحوثيين، إذ لا تزال طبيعة أي مساهمة محتملة وحجمها وتوقيتها قيد الدراسة، وفق المعطيات التي أوردتها المصادر.

2026/10/10

■ منصة نسيف Nziv: مناورة الالتفاف البحري: الاعتبارات الاستراتيجية الإسرائيلية لدعم منفذ بحري لإثيوبيا عبر ميناء في الصومال، وسط محاولات مصرية لعرقلة هذه الخطوة

يتحول البحر الأحمر وخليج عدن تدريجياً إلى ساحة لمنافسة إقليمية متصاعدة، مدفوعةً بتنامي العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا ومنطقة أرض الصومال، حيث يبرز ميناء بربرة كنقطة محورية في هذا التنافس. وتتزامن هذه الديناميكيات مع مساعي إثيوبيا -باعتبارها دولة حبيسة لا تطل على البحر- لتأمين منفذ بحري، في حين تسعى إسرائيل لتعزيز أمنها ووجودها الاستراتيجي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. لقد حظيت طموحات إثيوبيا بدعم إسرائيلي علني؛ إذ أكد السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا أن تأمين منفذ بحري لأديس أبابا قد يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية. ويأتي هذا الموقف في وقت تسعى فيه إثيوبيا لتنويع طرقها التجارية وتقليل اعتمادها على موانئ جيبوتي، التي تتعامل حالياً مع الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية. وينبع الدعم الرسمي الإسرائيلي لتوجه إثيوبيا بشأن البحر الأحمر من اعتبارات استراتيجية عميقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع على السيطرة على ممرات الشحن البحري، وتحجيم النفوذ الإيراني، وخلق توازن قوى في مواجهة القاهرة. وفي حين تعمل مصر على إحباط هذه الخطوة -من خلال تشكيل محور مضاد يضم الصومال وإريتريا- تركز السياسة الإسرائيلية على عدة مصالح رئيسية:

1. تأمين حرية الملاحة ومواجهة التهديدات في مضيق باب المندب: يُعد البحر الأحمر شريان حياة اقتصادياً وأمنياً بالغ الأهمية لإسرائيل (لا سيما بالنسبة لميناء إيلات وحركة التجارة مع آسيا). وقد سلطت التهديدات التي يشكها الحوثيون في اليمن ووكلاء إيران الإقليميون الضوء أمام إسرائيل على الحاجة الماسة لوجود شريك استراتيجي قوي وغير عربي على الساحل الأفريقي. وترى القدس في بروز إثيوبيا -التي يبلغ عدد سكانها نحو 130 مليون نسمة- كقوة بحرية في البحر الأحمر عاملاً معززاً للاستقرار، من شأنه المساعدة في تأمين طرق التجارة الدولية.

2. تشكيل "محور بربرة" (إسرائيل - الإمارات - إثيوبيا): تتشكل شبكة جديدة من التحالفات خلف الكواليس في منطقة القرن الأفريقي. فعقب اعتراف إسرائيل باستقلال "صوماليلاند" برزت مصلحة مشتركة:

- تسعى إثيوبيا لتنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة باستئجار شريط ساحلي من صوماليلاند لإنشاء ميناء وقاعدة بحرية.

- تستثمر الإمارات بكثافة في تطوير ميناء بربرة في صوماليلاند.

- تحصل إسرائيل على عمق استراتيجي وقدرات لجمع المعلومات الاستخباراتية، فضلاً عن إمكانية مستقبلية لرسو السفن أو الحفاظ على وجود أمني في المنطقة. ويقف هذا المحور في مواجهة مباشرة مع "محور مقديشو": الصومال ومصر وتركيا والسعودية.

3. التوازن والردع في مواجهة مصر: على الرغم من أن إسرائيل ومصر طرفان في معاهدة سلام، إلا أن القاهرة تعمل باستمرار على الحد من النفوذ الإسرائيلي والإماراتي في القرن الأفريقي، وهي المنطقة التي تعتبرها مصر "حديقتهما الخلفية". وبالنسبة لمصر، تُعد إثيوبيا خصماً رئيسياً بسبب النزاع طويل الأمد حول مياه النيل ومشروع سد النهضة. ويجبر الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا مصرَ على تشتيت انتباهها ومواردها الأمنية، بينما يمنح إسرائيل ورقة مساومة استراتيجية في مواجهة المصريين.

4. الكفاح المشترك ضد الإرهاب الإسلامي المتطرف والوكلاء الإيرانيين: تنشيط منظمات إرهابية - مثل حركة "الشباب" - في القرن الأفريقي وتحديدًا في الصومال، وغالبًا ما تتلقى دعماً مباشراً أو غير مباشر من إيران وتتعاون مع الحوثيين. وتخوض إثيوبيا حرباً حازمة ضد هذه الجماعات؛ إذ يتيح التعاون الدبلوماسي والأمني لإسرائيل مساعدة إثيوبيا من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب، مما يحد من توسع المحور الإيراني على طول الجانب الغربي للبحر الأحمر.

5. تحالف تاريخي ودبلوماسي: تجمع إثيوبيا وإسرائيل علاقات استراتيجية هادئة وممتدة (تستند إلى "عقيدة الأطراف" التي وضعها بن غوريون، والتي دعت إلى إقامة تحالفات مع دول غير عربية في الشرق الأوسط وأفريقيا). وتُعد إثيوبيا صوتاً مؤثراً داخل الاتحاد الأفريقي (الذي يتخذ من أديس أبابا مقراً له) وفي المحافل الدولية؛ إن دعم الدولة يعزز المكانة الدبلوماسية لإسرائيل في كل أنحاء القارة. وقد وردت تقارير مؤخراً تفيد بأن مصر نشرت قوات عسكرية في الصومال، وتحديدًا بالقرب من الحدود مع إثيوبيا؛ وهي خطوة تبدو تهديدية وتهدف -على ما يبدو- إلى الضغط على إثيوبيا لتقديم تنازلات خلال المفاوضات المتعلقة بحقوق مياه النيل.

■ جيروزاليم بوست: بين المضائق: العالم لا يستطيع الاستسلام لإيران - رأي

بقلم: العميد (احتياط) البروفيسور جاكوب ناغل

أواخر أغسطس/آب تقريباً، شنَّ الحوثيون جولة جديدة من القتال ضد السعوديين، هي الأعنف منذ العام 2022، بمهاجمة مدينة المخا. لم يكن هذا الصراع، بطبيعة الحال، مجرد صراع على المدينة نفسها، فالمخا تقع على ساحل البحر الأحمر، جنوب الحديدة وشمال باب المندب. وكما أظهرت الأحداث اللاحقة، أدى سقوطها إلى سلسلة من الفتوحات التي منحت الحوثيين سيطرة مؤقتة على مضيق باب المندب. هذا جزء من صراع عالمي للسيطرة على عدة ممرات ومضائق بحرية حيوية، تُعدّ حاسمة للاقتصاد العالمي. من خلال سعيها للسيطرة على المضائق المجاورة، تحاول إيران التأثير على حربها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى ميزان القوى في الخليج العربي، وبالتالي، على الصراعات المستقبلية في العالم. لا شك أن إيران تقف وراء عدوان الحوثيين ومساعدتهم للسيطرة على باب المندب.

في الآونة الأخيرة، قرر السعوديون التخلي عن سياسة ضبط النفس وشنوا هجوماً عنيفاً على مدينة صنعاء ومتمردي الحوثي، وذلك بالتعاون مع الحكومة اليمنية الرسمية التي تُعد قوتها النسبية ضعيفة للغاية. والأمر الأكثر إثارة للدهشة ويتطلب متابعة دقيقة وتحققاً من دلالاته الحقيقية على أرض الواقع - هو إعلان الدول الموقعة مؤخراً على "اتفاقية الدفاع المشترك في مكة" (باكستان والسعودية وتركيا) عن تفعيل التحالف عملياً؛ ما يعني أنها سترسل قوات مسلحة للانضمام إلى الحرب السعودية ضد الحوثيين لأنهم هاجموا إحدى دول التحالف، وهي السعودية. يوضح هذا المقال -الذي يحمل عنواناً غامضاً ومقصوداً هو "بين المضائق - (Between the Straits)" مواقع هذه المضائق ذات الأسماء غير المألوفة، كما يبين التأثير الراهن والمخاطر المستقبلية المترتبة على الاستمرار في "الرضوخ" للعدوان الإيراني والحوثي. ويثير هذا الأمر قلقاً خاصاً في ظل تزايد الانطباع العالمي بـ "الضعف الأميركي" عقب غياب الرد الفوري على هذا العدوان، وما ينطوي عليه ذلك من خطر يتمثل في احتمالية تقليد أطراف أخرى في مناطق الصراع لهذا السلوك.

ترامب يهدد إيران ويبيد في الوقت نفسه انفتاحاً على المحادثات

لا يزال الرئيس دونالد ترامب يهدد بالقضاء على الحكم الحالي في إيران، وفي الوقت نفسه يعلن انفتاحه على إجراء محادثات دبلوماسية -وفق شروطه الخاصة بالطبع. وقد رفض الإيرانيون مبادرة الرئيس، وبعد لقاءهم مبعوثيه "ويتكوف" و"كوشنر" على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، قدموا مقترحاً مهيناً كان بمثابة مطالبة بـ "استسلام" أميركي كامل.

لا شك أن جزءاً من الغطرسة الإيرانية ينبع من استيلاء الحوثيين المؤقت على مضيق باب المندب وغياب أي رد أميركي فعال على ذلك. كما ينبع أيضاً من الاستقبال الحافل الذي حظي به الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان ووزير الخارجية عباس عراقجي في مؤتمر الأمم المتحدة بنيويورك من قبل عشرات الدول، بما في ذلك القيادة الأوروبية بأكملها وفريق التفاوض الأميركي، ناهيك عن بعض ممثلي الأمم المتحدة الذين أهانوا أنفسهم بانحنائهم فعلياً أمام الوفد الإيراني. وقد دفع هذا الإيرانيين إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة والغرب لا يرغبون في مواجهتهم في حرب شاملة، ولذا طرحوا سبعة شروط مهينة على الولايات المتحدة كشرط مسبق لفتح مضيق هرمز. ورغم أن ترامب رفض هذه الشروط فوراً -وهي شروط تشبه تلك التي طرحتها إيران سابقاً مقابل فتح المضيق- إلا أن مجرد طرح إيران لها يعكس قناعتها بأنها وحلفاءها هم من يخنقون الاقتصاد العالمي، وليس العكس. إذن، عن أي مضائق يتحدث الجميع؟ يستعرض هذا المقال بعض الممرات البحرية الرئيسية في العالم، وأهميتها للاقتصاد العالمي، والأطراف الفاعلة القريبة منها التي يمكن أن تؤثر على حرية الملاحة عبرها.

أما المضيق الذي تصدر العناوين خلال العام الماضي أو أكثر، ودارت حوله نقاشات الجميع منذ اندلاع الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، فهو بالطبع مضيق هرمز. يُعد هذا المضيق واحداً من أهم نقاط الاختناق الاستراتيجية في العالم لنقل النفط والغاز؛ فقبل أن تحوله إيران إلى ورقة مساومة، كانت تمر عبره نحو 20 مليون برميل من النفط يومياً، أي ما يعادل تقريباً 20% من الاستهلاك العالمي للنفط. تقع إيران إلى الشمال من مضيق هرمز، ولطالما مارست تأثيراً على حركة المرور عبر هذا الممر الاستراتيجي. وهي تواصل محاولاتها لعرقلة الملاحة في المضيق من خلال مهاجمة ناقلات النفط، في حين تنفذ البحرية الأمريكية عمليات مضادة لحماية السفن، وضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، وخفض أسعاره التي لا تزال مرتفعة نسبياً في الوقت الراهن. إعلان

وفقاً لأحدث التقارير - بما في ذلك منشورات للرئيس ترامب ينقل فيها تصريحات مارك دوبويتز، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) ومقرها واشنطن - فإن الولايات المتحدة قد كسبت هذه الحرب حتى الآن؛ إذ تظل منطقة الخليج مفتوحة بالكامل تقريباً أمام حركة ناقلات النفط، باستثناء النفط الإيراني بطبيعة الحال. وهذا يضع القيادة الإيرانية تحت ضغط هائل، لأن إغلاق مضيق هرمز كان يمثل ورقة المساومة الرئيسة - وربما الأخيرة - في صراعها مع الولايات المتحدة، وذلك دون اللجوء إلى خيار الحرب الشاملة. وهذا يوضح سبب تأكيدها بأنه لا شك في أن العدوان الحوثي - الذي أدى إلى سيطرتهم المؤقتة على مضيق باب المندب - كان بتوجيه ودفع ودعم من إيران. لقد استولى الحوثيون على الساحل الجنوبي الغربي لليمن، ما منحهم سيطرة فعلية مؤقتة على حركة السفن عبر مضيق باب المندب. ويربط هذا المضيق بين أوروبا وآسيا عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وقد تزايدت أهميته الاستراتيجية بشكل كبير في ظل التوترات مع إيران ومساعي الإيرانيين لإغلاق مضيق هرمز الواقع على الجانب الآخر من شبه الجزيرة العربية. كما شن الحوثيون هجوماً على منشأة تابعة لشركة "أرامكو" السعودية في ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر. وخلال فترة التوتر مع إيران، شكل ميناء ينبع مساراً بديلاً للسعودية لتصدير النفط بعيداً عن مضيق هرمز المغلق؛ غير أن هذا المسار البديل قد تعطل بالفعل جراء هجوم سابق شنته مجموعات موالية لإيران في العراق على خط الأنابيب الاستراتيجي الذي ينقل النفط من شرق شبه الجزيرة العربية إلى ينبع على الساحل الغربي.

لا يتمثل السيناريو الأهم بالضرورة في إغلاق ممر واحد، بل في التعطيل المتزامن لنقاط متعددة على طول المسار:

هرمز ← المحيط الهندي ← باب المندب ← البحر الأحمر ← قناة السويس

وهذا يولد سلسلة من الضغوط على حركة إمدادات الطاقة من الخليج الفارسي إلى الأسواق في آسيا وأوروبا. يؤدي أي اضطراب في مضيق هرمز إلى التأثير على إمدادات الطاقة وأسعارها. كما أن حدوث اضطراب إضافي في باب المندب و/أو قناة السويس يزيد من أوقات إبحار السفن، وأقساط التأمين، وتكاليف النقل، مما يضع ضغوطاً أكبر على سلسلة التوريد بأكملها.

قد تحاول مجموعات أخرى محاكاة الأساليب الإيرانية والحوثية

وبعيداً عن هذه الحقائق، وكما أشرت سابقاً، قد تكمن المشكلة الرئيسية في خطر قيام أطراف أخرى بتقليد هذا النهج، وفي الدروس التي قد يستخلصها خصوم الولايات المتحدة حول العالم من القدرة على تعطيل الاقتصاد العالمي عبر إغلاق المضائق، فضلاً عن تصوراتهم لكيفية تأثير ذلك على القرارات العسكرية الأميركية. لنأخذ على سبيل المثال مضيق ملقا أو مضيق تايوان (ونظراً لمحدودية نطاق هذا المقال، لن أناقش المضائق الأخرى المذكورة أعلاه). فمن خلال المحادثات مع مسؤولين في سنغافورة وتايوان، يتضح تماماً أن إغلاق المضائق في مناطقهم سيشكل تهديداً وجودياً، وأنهم لن يكونوا قادرين على تحمل عواقب خطوة عدائية كهذه. وتكمن الخطورة في أن الدول المعادية في المنطقة قد تلجأ لاستخدام هذا التكتيك، استناداً إلى الدروس المستفادة مما حدث في السنوات الأخيرة، ولا سيما مما سيحدث في الخليج خلال الفترة المقبلة. يربط مضيق ملقا بين المحيطين الهندي والهادئ، ويُعد مساراً رئيسياً لإمدادات الطاقة وتجارة شرق آسيا. فعلى سبيل المثال، في النصف الأول من عام 2025، عبره نحو 23 مليون برميل من النفط يومياً، وهي كمية تفوق تلك التي تمر عبر مضيق هرمز. وتعتمد سنغافورة اعتماداً كلياً على بقاء هذا المضيق مفتوحاً؛ إذ قد يؤدي أي تعطيل طويل الأمد إلى تأثير كبير على سلاسل التوريد الخاصة بالصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول آسيوية أخرى، ولا سيما اقتصاد سنغافورة. ويمكن إجراء تحليل مماثل فيما يتعلق بمضيق تايوان. من شأن أي تحركات صينية محتملة، بما في ذلك فرض حصار، أن تؤثر بشكل كبير على اقتصاد تايوان والاقتصاد العالمي، الذي يعتمد على سلاسل التوريد التايوانية للحصول على أشباه الموصلات ومنتجات أخرى. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على نقطة ذات صلة بإسرائيل، برزت مؤخراً عقب تسلّم البحرية الإسرائيلية غواصتها السادسة، مما عزز قدراتها بشكل ملحوظ.

وفي مقابلة أجريت معه، أكد رئيس أركان البحرية الإسرائيلية، اللواء بحري غاي ليفي، على الرابط بين القدرات التي تضيفها الغواصة الجديدة للبحرية وبين الأحداث الجارية في منطقة الخليج. وفيما يلي بعض الاقتباسات ذات الصلة من تلك المقابلة:

"قال اللواء بحري ليفي في المقابلة إن الغواصة قادرة على العمل بشكل مستقل وكذلك بتعاون وثيق مع قوات أخرى؛ إذ يمكنها نقل قوات خاصة وتوفير استجابة متكاملة بالتنسيق مع أفرع عسكرية أخرى. إن أسطول الغواصات لا يعمل بمعزل عن غيره، بل تشهد البحرية تحولاً كبيراً استجابةً للتهديدات الميدانية. إن تحركات الحوثيين في باب المندب وتحركات الإيرانيين في مضيق هرمز تشجع المنظمات الإرهابية ودولاً أخرى على توجيه أنظارها نحو المجال البحري، ونحن نلاحظ ذلك بوضوح. نحن نعمل حالياً على إعداد قوة بحرية أكثر فتكاً، وذات مدى عملياتي أوسع، وقادرة على العمل بتخفي تام، وذلك استعداداً لجولات القتال المقبلة التي قد تواجهها إسرائيل.

"انظروا إلى ما يحدث في العالم حالياً؛ فهذه الحرب تظهر لنا مدى أهمية السيطرة البحرية. لقد دارت كل النقاشات حول هذه الغواصة حتى قبل اندلاع الحرب، لكن أهميتها باتت الآن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، بالنظر إلى الأحداث الجارية في مضيق هرمز وباب المندب. إنني أدرك تماماً مهام البحرية والواجبات التي أوكلتها إلينا القيادة السياسية وهيئة الأركان العامة". تُعد هذه القدرات ضرورية للغاية؛ بل إن هناك حاجةً تتجاوز ذلك لتوسيع نطاق القوة البحرية استجابةً للتهديدات الناشئة من دول الجوار في الشرق. إن ما حدث - ويحدث - في منطقة الخليج ومضيق هرمز وباب المندب، فضلاً عن الكيفية التي سينتهي بها الصراع، سيكون له أثرٌ بالغٌ على السلوك العالمي في هذه المناطق. ولذا، لا خيار أمام الولايات المتحدة وحلفائها سوى إثبات - لإيران والجماعات المدعومة من الحوثيين - أن محاولات إغلاق المضائق للتأثير على الاقتصاد العالمي والقرارات السياسية والعملياتية لن يكتب لها النجاح؛ إذ ببساطة، لا يوجد خيار آخر.

■ معاريف أونلاين: من غياب موطئ قدم إلى استخبارات "بالمعيار الذهبي": تحوّل الاستخبارات العسكرية الذي أثار قلق إيران

بقلم: آفي أشكنازي

من مسافة 2500 كيلومتر إلى قاعدة محتملة تبعد مئات الكيلومترات فقط: تعزز إسرائيل موطئ قدمها في مواجهة الحوثيين، حيث تبرز "صومالياند" كركيزة استخباراتية وعملية ولوجستية هامة فيما يتعلق باليمن.

في 19 أكتوبر 2023 - أي بعد نحو أسبوعين من اندلاع حرب "السيوف الحديدية" - شن الحوثيون في اليمن هجومهم الأول ضد إسرائيل. وشملت الضربة الأولية خمسة صواريخ باليستية ونحو 30 طائرة مسيرة اتجهت شمالاً بمحاذاة البحر الأحمر، مستهدفةً إسرائيل - وتحديداً مدينة إيلات. وقد تم اعتراض التهديدات أو إسقاطها أثناء تحليقها بواسطة المدمرة الأميركية (USS Carney) التي كانت تقوم بدوريات في شمال البحر الأحمر.

كما اعترضت أنظمة الدفاع الجوي السعودية صاروخاً باليستياً إضافياً كان قد دخل مجالها الجوي. وفي يوليو 2024، أصابت طائرة مسيرة سطح مبنى في شارع "بن يهودا" بتل أبيب، ما أسفر عن مقتل يفيغيني فيردير وإصابة نحو 20 مدنياً. وبعد يوم واحد، أطلق الجيش الإسرائيلي هجوم "الذراع الطويلة"، حيث شنت طائرات سلاح الجو غارات على ميناء الحديدة. تقع اليمن على بعد حوالي 2400 كيلومتر من الحدود الإسرائيلية، وهي مسافة تُصنّف عسكرياً ضمن "الدائرة الرابعة" لدول المواجهة. عندما شنّ الحوثيون هجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة، لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي ولا جهاز "الموساد" موطئ قدم استخباراتي ملموس في اليمن؛ إذ كان الحوثيون يحتلون مرتبة متأخرة في قائمة أولويات جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية لدى كل من مديرية الاستخبارات العسكرية (أمان) والموساد. افتقر الجيش الإسرائيلي إلى قائمة وافية بالأهداف المتاحة للهجوم، ولم تكن لديه معرفة كافية بمواقع الأصول العسكرية والحكومية التابعة للحوثيين. وقد تركزت المعلومات والأهداف المتاحة آنذاك بشكل أساسي على أرصفة ميناء الحديدة، الذي كان يُعد مركزاً للإمداد والتموين الخاص بالتنظيم. ومنذ أكتوبر 2024، نجحت إسرائيل في بناء موطئ قدم استخباراتي وتطوير قدرات عملية واسعة النطاق فيما يتعلق بالحوثيين في اليمن. وقد استحدثت رئيس مديرية الاستخبارات العسكرية (أمان)، اللواء شلومي بيندر، قسماً خاصاً بـ "الساحة اليمنية" داخل المديرية، وبدأ هذا القسم بالفعل في إنتاج معلومات استخباراتية تشكل رصيداً هاماً، ليس لإسرائيل فحسب.

عند التخطيط للضربات الجوية الأولية في اليمن - كانت تندرج آنذاك تحت مسمى هجوم "الذراع الطويلة" - وضع قائد سلاح الجو في ذلك الوقت، اللواء تومر بار، عدة قواعد. كان التحدي الأكبر يكمن في ضرورة أن تحمل الطائرات -في كل مرحلة من مراحل الرحلة- وقوداً كافياً في خزاناتها للعودة إلى القاعدة بشكل مستقل في أي لحظة. وقد استلزم ذلك توفير منظومة دعم تشمل طائرات تزويد بالوقود جواً، إلى جانب أنظمة دعم إضافية لتجهيز الطائرات والطارين.

الورقة الأفريقية

إلى جانب بناء موطئ قدم استخباراتي في اليمن، عمل الموساد على الدفع بخطوة قد تُحدث تحولاً جذرياً في المشهد: إقامة تحالف مع دولة صغيرة نسبياً في القرن الأفريقي تُدعى "صومالياند". وهي دولة مستقلة بحكم الأمر الواقع انفصلت عن الدولة الأم، الصومال. تمتد صومالياند على مساحة تبلغ حوالي 176 ألف كيلومتر مربع في الجزء الشرقي من القرن الأفريقي. وتحدها جيبوتي من الغرب وإثيوبيا من الجنوب، بينما تشترك في حدود شرقية مع منطقة "بونتلاند" الصومالية. ويمتد ساحلها -البالغ طوله نحو 740 كيلومتراً- بمحاذاة خليج عدن. وتتميز التضاريس في الشمال بسلاسل جبلية شاهقة، تتراوح ارتفاعاتها عموماً بين 900 و2100 متر، حيث تخترق جبال "أوغو" الجزء الشمالي من البلاد. وكل هذا يمثل رصيداً استراتيجياً لإسرائيل.

إن إقامة علاقة إيجابية مع هذه الدولة -التي تُعد معزولة دبلوماسياً على الساحة العالمية- إلى جانب تطوير روابط اقتصادية وسياسية وعسكرية مع اليمن، قد تتيح لإسرائيل تحويل اليمن من تهديد يقع ضمن "الدائرة الرابعة" إلى ساحة عمليات ضد عدو يقع في نطاق المدى العملي المباشر؛ إذ تُسهّل التضاريس الجغرافية لأرض الصومال (صومالياند) عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية التي تستهدف مواقع عدة في اليمن. في هذا الأسبوع، وبعد

مرور نحو أسبوعين على استيلاء الحوثيين على مضيق باب المندب وتهديدهم حرية الملاحة في البحر الأحمر، شنت السعودية - بالتعاون مع قوات الحكومة اليمنية - هجوماً لاستعادة السيطرة على المضيق. ووفقاً للجانب السعودي، شاركت نحو مائة طائرة مقاتلة في هذه العملية.

وبعيد بدء الهجوم، أعلن متحدث باسم قوات الحكومة اليمنية عن استعادة السيطرة على منطقة مضيق باب المندب وانسحاب الحوثيين منها. ورغم أن هذه الخطوة قد تؤثر ظاهرياً على حركة التجارة العالمية والملاحة البحرية، إلا أنه من الضروري توخي بعض الحذر وعدم الإفراط في التفاؤل. تشير مصادر عسكرية إلى أن الحوثيين كانوا يستهدفون السفن التجارية في محيط مضيق باب المندب حتى قبل سيطرتهم الفعلية على المضيق ذاته. وقد وجد الحوثيون وسيلة لمهاجمة السفن؛ إذ يتتبعون تحركاتها كما تظهر على الخرائط العامة، حيث تقوم السفن ببث مواقعها ومسارات إبحارها التزاماً بالبروتوكولات البحرية. ويمتلك الحوثيون القدرة على شن هجمات من مسافات بعيدة باستخدام ذخائر موجهة بدقة أو طائرات مسيرة. رسمياً، لا تفصح إسرائيل عن طبيعة العلاقات الأمنية والاستخباراتية التي تربطها بصومالييلاند. ومع ذلك، يجري الحديث علناً عن العلاقات الدبلوماسية، بما في ذلك زيارة وزير الخارجية جديعون ساعر، ووفود رجال الأعمال الإسرائيليين، وقرار تعيين سفير إسرائيلي. يقول مسؤول عسكري: "تُعد صومالييلاند رصيذاً أمنياً استراتيجياً لإسرائيل". ويضيف: "إن القدرة على الحفاظ على وجود على بعد 100 إلى 200 كيلومتر فقط من دولة معادية - تقع في العادة على مسافة 2500 كيلومتر تقريباً من قواعد سلاح الجو التابع لك - تُعد بلا شك ميزة استراتيجية. يمكنك جمع المعلومات الاستخباراتية، ونشر أصول جوية لتنفيذ ضربة أو لإنقاذ طيار سقطت طائرته."

"الذراع الطويلة" تصبح أقصر

نفذ الجيش الإسرائيلي عمليات في اليمن باستخدام ليس فقط الطائرات المقاتلة، بل أيضاً الطائرات المسيرة والأصول البحرية. وتكتسب القدرة على نشر طائرة مسيرة - وهي طائرة تحلق بسرعة تبلغ حوالي 200 كم/ساعة فقط - أهمية خاصة عندما يكون الهدف هو ضرب هدف بشري على مسافة تقارب 2500 كيلومتر. ففي سيناريو كهذا، يكون إطلاق الطائرة المسيرة من داخل إسرائيل أمراً صعباً؛ إذ يُفضل إطلاقها من قاعدة أقرب إلى منطقة عملية مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، فإن توفر مرافق لوجستية في مطارات أمامية - قادرة على استيعاب طائرة مقاتلة تواجه حالة طوارئ وتتطلب هبوطاً فورياً، أو في حال حدوث الأسوأ (لا قدر الله) اضطرار الطيار لاستخدام مقعد القذف - يجعل من وضع أرض الصومال كدولة صديقة رصيذاً لا يقدر بثمن بالنسبة لإسرائيل. المرجح أن تعزز إسرائيل علاقاتها مع هذه الدولة الصغيرة الواقعة في القرن الأفريقي في المستقبل القريب؛ فهي تمثل رصيذاً استراتيجياً لحرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، وتعمل أيضاً بمثابة "سلاح جاهز" (أو ورقة ضغط) في مواجهة أي عدوان من جانب الوكيل الإيراني في خليج عدن، أي جماعة الحوثي.

2026/10/12

■ جيروزاليم بوست: تصعيد الحوثيين يسلط الضوء على المصالح المشتركة بين السعودية وإسرائيل - افتتاحية

تواجه الاتفاقية الدفاعية التي أبرمتها السعودية مع كل من تركيا وباكستان تدقيقاً متزايداً مع تصاعد الصراع مع الحوثيين، حيث لاتزال هناك تساؤلات مطروحة بشأن عمليات الانتشار العسكري وأدوار الحلفاء. لقد حوّل الهجوم الذي شنه الحوثيون على المطار الدولي في العاصمة السعودية الرياض جهود السعودية لحشد الشركاء الأمنيين إلى اختبار فوري: هل يمكن للعلاقات الجديدة والقائمة حماية المملكة دون توسيع نطاق الصراع؟ أسفر الهجوم عن مقتل 12 شخصاً وإصابة 309 آخرين، وفقاً لسلطات الطيران المدني السعودية. ومنذ ذلك الحين، حذر الحوثيون شركات الطيران والمسافرين والعاملين في المطارات بضرورة تجنب المطارات والمجال الجوي السعودي.

ولا تقتصر التداعيات على الخسائر البشرية؛ فقد ظل مطار الرياض مغلقاً يوم الأحد، وقامت شركات الطيران بإلغاء أو تعليق رحلاتها بعد تحذير الحوثيين من أن المجال الجوي السعودي قد أصبح مسرحاً للعمليات العسكرية. وكان هجوم 10 أكتوبر هو الثالث من نوعه على المطار خلال ذلك الأسبوع؛ إذ أدت هجمات سابقة في الموقع نفسه إلى مقتل ثلاثة أشخاص، بينهم طيار سعودي. كما هدد الحوثيون باستهداف منشآت الطاقة السعودية. يعيد هذا التصعيد السعودية إلى حرب كانت قد أمضت سنوات في محاولة احتوائها. فقد صمدت الهدنة التي أبرمت عام 2022 بين الحوثيين والسعودية إلى حد كبير، وذلك حتى تجدد القتال في شهر يوليو. ومنذ ذلك الحين، أحرز الحوثيون تقدماً على طول ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر. في الوقت نفسه، شنت القوات الموالية للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً هجوماً مضاداً بدعم جوي سعودي ومساندة عسكرية أخرى. وتقول الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً إن قواتها استعادت مواقع استراتيجية بالقرب من مضيق باب المندب؛ في حين ينفي الحوثيون هذه المزاعم، ولا يزال حجم المكاسب التي حققتها الحكومة غير واضح.

وقد صرح المتحدث باسم التحالف بأن 100 طائرة شاركت في العملية، زاعماً تدمير 324 هدفاً عالي القيمة؛ ولم يتم التحقق بشكل مستقل من أي من هذين الادعاءين حتى يوم الأحد. يقول الحوثيون سيطرتهم على أراضٍ وجزر قريبة من المضيق، بما في ذلك جزيرة "بريم"، بينما تقول القوات الحكومية إنها تمكنت من دحرهم. يربط مضيق باب المندب خليج عدن بالبحر الأحمر وقناة السويس. وتمنح مواقع الحوثيين بالقرب من المضيق الجماعة قدرة أكبر على مراقبة حركة الملاحة وتهديدها، رغم أنها لا تسيطر على الممر المائي بالكامل بما يسمح لها بوقف حركة المرور كلياً. ويتعين على الرياض حماية مدنها وبنيتها التحتية للطاقة، بالتزامن مع دعمها لحملة تهدف لاستعادة السيطرة على مناطق محاذية لهذا الممر البحري الحيوي. يفرض الرد السعودي خياراً صعباً؛ فممارسة ضبط النفس قد تترك المجال الجوي للمملكة مكشوفاً وتُضعف رسالة الردع التي تحملها شراكاتها الجديدة، في حين أن شن حملة أوسع نطاقاً قد يطيل أمد القتال ويعرض القوات السعودية وحلفاءها لمخاطر أكبر. تُعد "اتفاقية مكة للدفاع المشترك" المبرمة مع تركيا وباكستان جزءاً من هذه الحسابات؛ إذ وقعت الدول الثلاث الاتفاقية في شهر أغسطس. وفي الخامس من أكتوبر، أعلنت اللجنة المشتركة أنها ستبدأ في تنفيذ التزامات الدفاع الجماعي وتوفير القدرات العسكرية المتفق عليها للنشر السريع في السعودية. ولم يحدد البيان العلني القوات المعنية أو يضع جدولاً زمنياً، ما أبقى آلية تنفيذ هذا الالتزام على أرض الواقع غامضة.

وقد وصفت تركيا الاتفاقية بأنها ذات طابع دفاعي. ونقلت "رويترز" عن مسؤولين قولهم إن الدعم التركي سيكون فنياً ودفاعياً في المقام الأول. غير أن الإعلان ترك أسئلة تشغيلية دون إجابة، بما في ذلك حجم القوات التي قد تُنشر والجهة التي ستتولى قيادتها. ومن السابق لأوانه الحكم على ما ستحققه الاتفاقية أو ما إذا كان أي من الشريكين سينخرط في القتال الدائر في اليمن؛ فالتزام الدفاع الجماعي لا يعني بالضرورة المشاركة في عمليات هجومية.

التهديد الحوثي للملاحة في البحر الأحمر يثير مخاوف بشأن ميناء إيلات الإسرائيلي

بالنسبة لإسرائيل، تكمن الصلة المباشرة والأكثر إلحاحاً في تعرض حركة الملاحة في البحر الأحمر للخطر؛ فقد حالت الهجمات الحوثية دون عودة خطوط الشحن الدولية إلى تسيير رحلات مباشرة ومنتظمة إلى ميناء إيلات. كما أدت التطورات الميدانية الأخيرة بالقرب من مضيق باب المندب إلى تجدد المخاوف بشأن تعافي نشاط الميناء. ورغم استئناف بعض الأنشطة عبر تفريغ شحنات في ميناء العقبة بالأردن، إلا أن المسار المباشر لم يعد للعمل. ويشكل التهديد للملاحة مصدر قلق اقتصادي وأمني لإسرائيل، بغض النظر عما إذا كانت السعودية وإسرائيل ستوسعان نطاق اتصالاتهما أم لا. وفي سياق منفصل، أفادت تقارير إعلامية إسرائيلية بأن إسرائيل قدمت أو ناقشت تقديم مساعدة استخباراتية للسعودية عبر القيادة المركزية الأمريكية. وتستند هذه التقارير إلى مصادر دبلوماسية أو أمنية إقليمية، دون أن تؤكد أي من الحكومتين التفاصيل علناً؛ كما أن هذه التقارير لا تشير إلى قيام تحالف رسمي أو مشاركة إسرائيلية في القتال. تُعد الضربة التي استهدفت الرياض اختباراً مبكراً لشبكة السعودية الأمنية الناشئة. وتتمثل المسألة الأوسع في قدرة الرياض على حماية مدنها وطرقها التجارية، وفي الوقت نفسه تقويض المكاسب التي

حققها الحوثيون، دون أن تتحول هذه الحملة المتجددة إلى حرب إقليمية شاملة. بالنسبة لإسرائيل، ستُلمس التداعيات أيضاً فيما يتعلق بسلامة وجدوى مسارات البحر الأحمر التي تعتمد عليها إيلات.

■ معاريف أونلاين: الحوثيون يقتربون من قلب النظام السعودي: بن سلمان يستعد للأسوأ

وفقاً لتقرير نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال"، يتنقل بن سلمان بين قصور محصنة ترافقه قوة أمنية خاصة، وذلك في ظل تصعيد الحوثيين لهجماتهم على الرياض. وتخشى المملكة من تفاقم التصعيد، في حين تشير التقارير إلى نفاد مخزون الصواريخ الاعتراضية، ويدرس ترامب خيار التدخل العسكري. اضطر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى التنقل بين القصور وسط إجراءات أمنية مشددة، وذلك في ظل مخاوف متزايدة من احتمال امتداد الهجمات الحوثية لتطال مراكز السلطة في الرياض. ووفقاً لتقرير "وول ستريت جورنال"، يقيم بن سلمان (41 عاماً) في قصور محصنة ومجهزة بملاجئ تحت الأرض، وترافقه فرقة أمنية تم اختيار أفرادها بعناية فائقة. وكان آخر ظهور علني له يوم الثلاثاء، حين تبرع بالدم في إطار حملة تبرع وطنية. تأتي هذه الاستعدادات الأمنية الاستثنائية على خلفية تصعيد كبير في هجمات الحوثيين المدعومين من إيران انطلاقاً من اليمن. وتشير التقارير إلى أن هذه الهجمات حولت أجزاءً من العاصمة السعودية إلى ساحة معركة، ما يهدد ليس أمن السعودية فقط، بل أيضاً استقرارها الاقتصادي وخطط ولي العهد الطموحة.

للتذكير، ونظراً لتصاعد الوضع الأمني في السعودية -الناجم عن تكثيف هجمات الحوثيين- وردت أنباء تفيد بأن تركيا تخطط لزيادة دعمها العسكري لها خلال الأسابيع المقبلة عبر نشر أفراد عسكريين ومعدات دفاعية إضافية. وقد كشف مسؤولون أتراك عن هذه المعلومات لموقع " (Middle East Eye) " الإخباري. وفي بيان مشترك صدر هذا الأسبوع، أعلنت كل من تركيا وباكستان والسعودية عن قرارها بالتنفيذ الفوري لالتزامات الدفاع المشترك بموجب "تحالف مكة الدفاعي"؛ حيث اتفقت الدول على توفير القوات والقدرات العسكرية التي حُددت مسبقاً، مع ضمان سرعة نشرها في السعودية. يوم السبت، أصاب صاروخ حوثي واحد على الأقل مطار الرياض الدولي في هجوم أسفر عن مقتل 12 شخصاً على الأقل وإصابة المئات، إصابات العديد منهم خطيرة. وقد تضررت صالتان في المطار وانهارت أجزاء من أسقفهما؛ ومن بين الضحايا مضيضة طيران مصرية تبلغ من العمر 28 عاماً، توفيت جراء النزيف الحاد بعد بتر ذراعها. وفي اليوم التالي، وردت أنباء عن هجمات إضافية استهدفت المطار المغلق، بما في ذلك ضربة تسببت في اندلاع حريق في الصالة الرقم 4.

وتبرز الانفجارات التي سُمع دويها في أنحاء الرياض قدرة الحوثيين على ضرب أهداف تبعد مئات الكيلومترات عن الأراضي التي يسيطرون عليها في اليمن. ووفقاً لمسؤولين سعوديين، فإن مخزون الصواريخ الاعتراضية اللازمة للتصدي لهذه الهجمات أخذ في النفاد. كما أفادت تقارير بأن السعودية تواجه صعوبة في توفير غطاء دفاعي جوي لأراضيها الشاسعة، ما يضطرها لنقل بطاريات الدفاع الجوي من موقع لآخر في محاولة لحماية القصور الملكية ومنشآت الطاقة الاستراتيجية.

ولي العهد في مأزق أمني

يضع هذا التصعيد الأمير محمد بن سلمان أمام معضلة معقدة؛ فمن ناحية، تدفع الهجمات المستمرة السعودية لتعزيز أنظمتها الدفاعية والرد على التهديد، ومن ناحية أخرى، قد يؤدي القيام بعمل عسكري واسع النطاق إلى جر السعودية إلى حرب طويلة الأمد في اليمن. وقد أوضح كريستيان كوتس أولريكسن، الخبير في شؤون الخليج العربي بمعهد "بيكر" التابع لجامعة "رايس"، لصحيفة "وول ستريت جورنال" أن "أي رد عسكري ينطوي على مخاطر الانجرار

بشكل أعمق إلى صراع غير متكافئ، أثبت فيه الحوثيون قدرتهم على إلحاق أضرار جسيمة وذات دلالة رمزية". جدد الحوثيون -الذين يقاثلون التحالف بقيادة السعودية منذ العام 2015- هجماتهم في الأشهر الأخيرة. ففي شهر أغسطس، استولوا على مدينة المخا الساحلية الاستراتيجية ومواقع أخرى على طول ساحل البحر الأحمر، ما أدى إلى تصعيد التهديد الذي يواجه ممرات الشحن البحري وطرق نقل النفط السعودي.

ترامب يتردد والسعودية تطلب المساعدة

على الرغم من العلاقة الوثيقة التي بناها بن سلمان مع الرئيس دونالد ترامب، ورغم التعهد السعودي باستثمار نحو تريليون دولار في الولايات المتحدة، إلا أن واشنطن أحجمت حتى الآن عن الاستجابة للطلبات السعودية للحصول على مساعدات عسكرية لصعد تقدم الحوثيين. ومع ذلك، فقد أرسلت الولايات المتحدة مستشارين عسكريين. صرح ترامب خلال عطلة نهاية الأسبوع بأن الولايات المتحدة على اتصال بالحوثيين، لكنها قد تنضم إلى الضربات السعودية ضدهم. وقال عقب الهجوم على الرياض: "ما فعلوه كان سيئاً للغاية". في غضون ذلك، توجهت السعودية إلى باكستان طلباً للمساعدة، وتسعى للحصول على أنظمة دفاع جوي من مختلف أنحاء العالم، وتدرس تجنيد مقاتلين أجانب لمساعدة حلفائها في اليمن. وإلى جانب هذه الاستعدادات العسكرية، تواصل المملكة استكشاف إمكانية التوصل إلى حل دبلوماسي.

التهديد الذي يواجه رؤية "التريليون دولار"

تهدد الأزمة الأمنية أيضاً خطة بن سلمان الاقتصادية؛ إذ تقوّض الهجمات التي تستهدف المطارات ومصافي النفط وخط أنابيب النفط الرئيس الممتد من الشرق إلى الغرب جهود السعودية الرامية إلى تقليل الاعتماد على النفط والتحول إلى مركز عالمي للسياحة والاستثمار والتكنولوجيا. وقد توقفت بالفعل مشاريع عملاقة - بما في ذلك مدينة "نيوم" المستقبلية - أو باتت تخضع لإعادة تقييم. وفي ظل تباطؤ الاستثمار الأجنبي، تتوقع وزارة المالية السعودية انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6% بحلول العام 2026. وهكذا، وبينما يتنقل ولي العهد بين قصور محصنة وسط إجراءات أمنية مشددة، تواجه السعودية تهديداً مزدوجاً: يتمثل في ضرورة حماية مراكز السلطة والبنية التحتية الاستراتيجية، والمخاوف من أن يؤدي الصراع المستمر مع الحوثيين إلى عرقلة الخطط المصممة لرسم ملامح مستقبل السعودية الاقتصادي.

■ معاريف أونلاين: مساعٍ للتقارب مع السعودية: استمرار لعبة إيران القذرة في الشرق الأوسط

هجمات الحوثيين على السعودية: في حين تواصل إيران توجيه الحركة في اليمن، حاول وزير الخارجية العراقي الإشارة إلى "جهد لخفض التصعيد" بين الطرفين. تبدي إيران أنها مستعدة للمساعدة في فتح حوار بين السعودية والحوثيين في اليمن، على خلفية الصراع المتصاعد بينهما. وقد نقل وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي هذه الرسالة خلال مكالمة هاتفية جرت الليلة الماضية مع فيصل بن فرحان. ووفقاً لبيان صادر عن وزارة الخارجية في طهران، ناقش الجانبان التطورات الإقليمية وإمكانية الدفع نحو حل سياسي للأزمة.

وأعرب عراقجي عن قلقه إزاء تصاعد التوترات وحذر من أن استمرار الاعتماد على القوة العسكرية - مع تجاهل الخيارات الدبلوماسية - قد يزيد من تعقيد الوضع. وذكر تقرير لوكالة الأنباء الإيرانية "تسنيم" أنه شدد على عدم وجود حل عسكري لأزمات المنطقة، وأبدى استعداد بلاده لتقديم أي مساعدة من شأنها تمكين بدء المحادثات والتوصل إلى تسوية سياسية. وفي النسخة الفارسية التي نشرتها الوكالة، يشير المقترح إلى حوار بين السعودية واليمن؛ بينما عُرض في تقرير "العربي الجديد" كمقترح لمحادثات بين الرياض والحوثيين. من جانبها، أكدت الخارجية السعودية إجراء محادثة بين الوزيرين. ووفقاً للبيان السعودي، الذي نقلته صحيفة "العربي الجديد"، ناقش الطرفان التصعيد الإقليمي الأخير والجهود الجارية بشأن هذا الوضع. ومع ذلك، لم تحدد الرياض طبيعة هذه الجهود أو تعلن عن نتائج المحادثة. ولم يشر التقرير إلى التوصل لاتفاق لبدء مفاوضات، كما لم يتم طرح أي مواعيد أو أطر لمحادثات محتملة.

وفقاً لوكالة رويترز، يُعد هذا أول اتصال معلن بين الوزيرين منذ أن كُثِّف الحوثيون -المدعومون من إيران- هجماتهم على السعودية. وأفادت الوكالة بأن هجوماً استهدف مطار الرياض الدولي يوم السبت أسفر عن مقتل 13 شخصاً وإصابة أكثر من 300 آخرين، ما يجعله الهجوم الأكثر دموية في السعودية منذ أكثر من عقد. وفي غضون ذلك، أدانت كل من تركيا وباكستان ومصر والسعودية بشدة الهجمات التي شنها الحوثيون المدعومون من إيران انطلاقاً من اليمن ضد المطار الدولي في الرياض. ووصفت هذه الدول -المعروفة مجتمعة باسم مجموعة -"R4" الهجمات بأنها "تصعيد خطير لا يمكن تبريره أو قبوله تحت أي ذريعة". وفي بيان مشترك صدر ليلة أمس، جددت الدول تأكيد تضامنها مع المملكة العربية السعودية وأعربت عن دعمها الكامل لجميع الإجراءات المشروعة التي تتخذها السعودية لتحديد التهديد ومنع تكراره. وحملت المجموعة الحوثي المسؤولية الكاملة عن عواقب هذه الهجمات وتأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي، مطالبةً بوقف فوري وغير مشروط لمثل هذه الأعمال.

■ هآرتس: أزمة السعودية قد تقرب هجوماً أمريكياً في إيران

بقلم: تسفي برثيل

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

من المقرر ان يشارك اليوم حوالي 25 ألف شخص تمت دعوتهم، بينهم مئات الوزراء والرؤساء التنفيذيون لشركات النفط والطاقة والمراسلين والشخصيات العامة، في مؤتمر الطاقة العالمي الذي سيتم عقده في العاصمة السعودية الرياض. ولكن من غير المعروف حتى الان عدد الذين سيتمكنون من الوصول أو الموافقة على المشاركة في المؤتمر الذي خطط له بعناية خلال أشهر. امس شن الحوثيون المزيد من القصف على مطار الرياض، وتم اخلاء المسافرين والمضيفين بسرعة، والغت الخطوط السعودية رحلاتها، وهكذا فعلت الخطوط القطرية والاماراتية. هذا يأتي بعد مهاجمة الحوثيين لمطار الرياض في يوم الخميس الذي تسبب بقتل ثلاثة اشخاص واشتعال النار بطائرة بوينغ وعلان شركات طيران دولية كثيرة الغاء رحلاتها، ونشرت ادارة المؤتمر تعليمات الوصول في مسارات بديلة، بما في ذلك الهبوط في مطار الدمام في شرق السعودية، على بعد مسافة سفر أربع ساعات في السيارة من الرياض. ولم تعلن السعودية حتى الان عن الغاء أو تأجيل المؤتمر، المقرر استمراره حتى يوم الخميس، لكن يبدو ان الحوثيين سيواصلون محاولة عرقلة عقده في الايام القادمة، الامر الذي سيلحق الضرر ليس فقط بالممتلكات السعودية، بل ايضا بصورة المملكة.

على بعد حوالي 1400 كم غرب الرياض تستمر المعارك الضارية بين الحوثيين وقوات الحكومة اليمنية بقيادة "كتائب العمالقة" بهدف السيطرة على مضيق باب المندب ومدينة المحا الساحلية والمنطقة الساحلية الغربية للحكومة. تشير تقارير غير مؤكدة من ساحات المعارك الى بعض النجاحات التي حققتها القوات اليمنية، بدعم جوي سعودي كثيف، والى تجدد الهجمات على المدن التي سيطر عليها الحوثيون، ولكن حرية الملاحة في المضيق وعلى طول البحر الاحمر لم تتحقق حتى الآن. ان هجمات الحوثيين على السعودية ليست فقط رد فعل على الهجوم اليمني المدعوم من الرياض، وليست فقط جزء من الصراع على السيطرة على باب المندب، بل هي تهدف الى تغيير مسار الحرب. والتوضيح بان استعادة الاراضي في اليمن لن تضمن امن المملكة، وان أي تقدم على جبهة اليمن قد يؤدي الى جبهة اخرى في داخل السعودية نفسها. لا يحتاج الحوثيون الى هزيمة الجيش السعودي لإحباط هدفهم، بل يكفي جعل الحرب مكلفة جداً وطويلة وخطيرة جداً، بحيث لا تستطيع الرياض ضمان استكمالها.

هنا تكمن معضلة اخرى للسعودية تتعلق بتعريف النصر في حرب اليمن. هل الهدف ببساطة هو استعادة السيطرة على باب المندب والساحل الغربي لليمن، أو اقامة نظام جديد ينهار بموجبه نظام الحوثيين وتعود المناطق التي يحتلونها الى الحكومة المعترف بها؟ في الوقت الحالي يبدو أن هذين الهدفين بعيدي المنال. فحتى لو تم اخراج قوات الحوثيين من منطقة باب المندب وجزيرة البوريم، سيبقى بإمكانها شن هجمات على السفن في البحر الاحمر من مسافة بعيدة. أما الهدف الأسمى، انهيار نظام الحوثيين، يبدو انه يحتاج الى قوات أكبر بكثير مما تستطيع السعودية حشده في الوقت الحالي. رغم الاضرار الكبيرة التي لحقت بممر النفط الدولي الحيوي في البحر الاحمر، والاضرار التي

لحقت بالاقتصاد العالمي ودول المنطقة، ينظر الى الحرب في اليمن على انها حرب سعودية. وقد أعلن شركاء السعودية في التحالف الاستراتيجي، تركيا وباكستان اللتان ناقشتا طرق التعاون في الحرب في الاسبوع الماضي، عن نيتهم ارسال قوات اغاثة الى المملكة. ولكنهم اوضحوا بان هذه ليست جنود يشاركون بالفعل في الحرب على الارض في اليمن.

يتواجد حوالي 8 آلاف جندي باكستاني على اراضي السعودية منذ فترة، وحسب بيان للحكومة الباكستانية فانه يتوقع وصول آلاف اضافية في القريب. هذا اضافة الى المعدات والسلاح التي ارسلتها باكستان للجيش اليمني. في نفس الوقت ارسلت تركيا حتى الان مدربين ومستشارين، اضافة الى مشغلين للطائرات بدون طيار ومعدات تكنولوجية اخرى.

وقد اكتفى ترامب حتى الان بردود فعل محدودة على هجمات يوم الخميس، وصرح انه غير راض عن الاضرار بالمدنيين في السعودية. وقد اوضح موقفه جليا خلال محادثاته مع ولي العهد السعودي في الشهر الماضي، حيث رفض طلبه للمشاركة في الهجمات ضد الحوثيين. يبدو ان الحرب في اليمن بالنسبة لأمريكا ليست فقط ساحة ثانوية لحملتها الرئيسية في الخليج، بل هي اختبار لاستراتيجية جديدة تسعى الى نقل زمام الامن الى دول المنطقة وتحرير الولايات المتحدة منه. تم طرح هذا المفهوم من قبل تركيا، وقد صاغه وزير خارجية تركيا هاجان فيدان في كانون الثاني الماضي، عندما صرح في مقابلة مع قناة "الجزيرة": "نحن بحاجة الى تعاون اقليمي وترسيخ بنية امنية اقليمية. وإذا كان لا بد من محاربة أي أحد فيجب ان يكون هؤلاء هم الارهابيون".

وتحدث فيدان في حينه ايضا عن تضامن اقليمي لا يستهدف دولة بحد ذاتها، بل يقوم على الثقة المتبادلة بين دول المنطقة مثل الاتحاد الاوربي، بهدف تحرير المنطقة من التبعية الكاملة على الدفاع الامريكي، الذي اثبت بالفعل عدم القدرة على تقديم الدعم الحقيقي. وبالفعل، تأسس التحالف الثلاثي على هذا الاساس، لكن طموحه في ان يصبح تحالفا اقليميا يواجه صعوبة في التحقق. فدول الخليج، الحلفاء الطبيعيون للرياض، لن تنضم اليه، سواء خشية ان يجبرها هذا على خوض حرب في ساحة بعيدة عنها، أو ان يصعب الحملة في نفس الخليج ويجعلها هدفا لهجمات إيران من جديد، أو ربما بسبب ترددها في الانضمام لتحالف عسكري تشارك فيه دول غير عربية.

النتيجة حتى الان هي ان نفس "البنية الاقليمية" المصممة لبناء استقلالية امنية اقليمية، قد تكون مثل التحالفات السابقة التي شكلتها السعودية والتي بقيت حبر على ورق. وفي خضم هذه التحالفات تجد واشنطن نفسها امام خيارين، كل واحد منهما قد يعرقل استراتيجيتها. فاذا تركت السعودية وشأنها فهي تخاطر بالفشل في الاختبار الاول للترتيب الامني الاقليمي الذي تسعى الى ترسيخه، وتقوية الحوثيين والايران. أما إذا تدخلت فتجر من جديد الى حرب اليمن التي انسحبت منها في السابق بعد ان تبين لها ان تفوقها العسكري لا يضمن لها النصر، وبعد ذلك الانجرار الى حرب ضد اليمن وفق جدول زمني يمليه الحوثيون.

2026/10/13

■ **موقع Nziv.net: تقرير: أرسلت سوريا مشغلي طائرات مسيرة ذوي خبرة إلى عدن في اليمن، وهي مدينة تخضع لسيطرة الحكومة اليمنية الشرعية.**

حتى أكتوبر 2026، لا يوجد تأكيد رسمي بأن سوريا قد نشرت بالفعل مشغلي طائرات مسيرة في عدن؛ ومع ذلك، فإن التقارير حول هذا الموضوع تنبع من نداء عاجل وجهته السعودية إلى سوريا، طلبت فيه مساعدة عسكرية وتبادلاً للخبرات لدعم الحرب ضد الحوثيين.

القصة وراء النداء الموجه إلى سوريا

تأتي هذه الخطوة في ظل تصعيد حاد للقتال في اليمن؛ حيث كثّف الحوثيون -المدعومون من إيران- بشكل كبير هجماتهم بالطائرات المسيرة والصواريخ ضد أهداف تابعة للحكومة اليمنية الشرعية. وقد طالت هذه الهجمات،

من بين مواقع أخرى، منطقة مطار عدن الدولي ومطارات مدنية داخل المملكة العربية السعودية. ولوقف تقدم الحوثيين، تقود السعودية حملة عسكرية واسعة النطاق، وقد لجأت إلى عدة دول في المنطقة وخارجها طلباً لمساعدات دفاعية وهجومية. وفي إطار هذه الجهود، تواصلت الرياض مع الحكومة السورية بطلب لنشر قوات أو مشاركة الخبرات العسكرية مع المملكة وحلفائها في اليمن.

مستوى الاحترافية والقدرة على المساعدة

ينبع اهتمام السعودية بالخبرة السورية من التجربة العملياتية الواسعة التي اكتسبت داخل سوريا سنوات من الخبرة العملية: على مدى العقد الماضي، تحول الميدان السوري إلى مختبر قتالي عالمي للطائرات التكتيكية المسيرة (UAVs)، والطائرات المسيرة المسلحة، وأنظمة الطائرات الانتحارية التي تعمل بتقنية الرؤية من منظور الشخص الأول (FPV). ويمتلك الأفراد العسكريون في سوريا معرفة واسعة تتعلق بكيفية تشغيل هذه الأنظمة وطرق الدفاع ضدها. الرد الرسمي لدمشق: أوضح دبلوماسيون سوريون أن سوريا تقف إلى جانب السعودية في مواجهة هجمات الحوثيين. ومع ذلك، أشاروا إلى أن التركيز الأساسي للدولة منصب على الشأن الداخلي... من أجل إعادة إعمار البلاد عقب الحرب الأهلية. شددت الحكومة السورية على أن أي قرار يتعلق بالتعاون العسكري أو تبادل الخبرات سيتم تنفيذه حصراً عبر القنوات الرسمية وفي إطار اتفاقيات موقعة. في هذه المرحلة - ومع استمرار دراسة المبادرة وعدم حدوث أي نشر فعلي لعناصر سورية في عدن - من المستحيل الإشارة إلى أي نجاح أو مساعدة ملموسة قدمتها هذه العناصر على الأرض في اليمن؛ إذ تعتمد القوات اليمنية المحلية في عدن حالياً بشكل أساسي على الدفاعات الجوية السعودية والدعم اللوجستي المتقدم من دول أخرى.

■ **معاريف أونلاين: إيران واليمن ولبنان وسوريا وغزة: الذخائر غير المنفجرة في "تلة راميم" ليست سوى غيض من فيض**

بقلم: آفي أشكنازي

أطلقت أكثر من 31 ألف قذيفة وذخيرة نحو إسرائيل خلال الحرب، ولم يتسنَّ تحديد مواقعها جميعاً. إن المأساة التي وقعت في "تلة راميم" تستدعي الحذر، لكن إغلاق مسارات التنزه ليس هو الحل، بل قد يوجه ضربة أخرى لمنطقة الشمال. خلال سنوات الحرب الثلاث، أطلقت 10,200 قذيفة من قطاع غزة، و20,000 من لبنان، و1,200 من إيران، و50 من سوريا، و90 من اليمن نحو إسرائيل.

ما كان ينبغي للمأساة التي وقعت أمس (الاثنين) عند نقطة المراقبة "بير (Pe'er)" في "تلة راميم" بالجليل الأعلى أن تحدث. يتحمل الجيش الإسرائيلي والشرطة مسؤولية مسح المناطق التي سقطت فيها قذائف الهاون والصواريخ والقنابل العنقودية وغيرها من الذخائر. ومع ذلك، يقع على عاتق الجمهور مسؤولية لا تقل أهمية تتمثل في الحفاظ على السلامة، والتصرف بمسؤولية، والامتناع عن لمس أو العبث أو جمع بقايا الأسلحة المتروكة في الميدان أو الذخائر غير المنفجرة.

إن حجم ونطاق الذخائر المتنوعة التي أطلقتها قوات العدو نحو الأراضي الإسرائيلية هائلان. وقد تولى خبراء المتفجرات في الشرطة ومهندسو القتال من وحدة "يهالوم" التابعة للجيش الإسرائيلي جمع معظم الذخائر غير المنفجرة. ومع ذلك -وهذه نقطة جوهرية- توجد مواقع في الجليل والجنوب وحتى في وسط البلاد سقطت فيها ذخائر دون أن تنفجر، وللأسف، لم يتم رصدها أثناء التمشيط. يدرك كل من زار الجليل أو المناطق المحاذية لـ "غلاف غزة" أنها مساحات شاسعة -بعضها يكتسي بالخضرة اليانعة أو النباتات البرية، مثل المراعي ذات الأعشاب الطويلة- ما يجعل رصد الذخائر على الأرض أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. يجب على الجمهور أن يدرك أن هناك حدوداً لما يمكن للعين البشرية رصده في مثل هذه المواقع.

لا توجد "آلة خارقة" يمكن تثبيتها على طائرة لتمشيط الجليل والجولان وغلاف غزة ومناطق أخرى، واستخراج كل قطعة سلاح أو ذخيرة غير منفجرة من تضاريس الأرض، والغابات، والبساتين، والمراعي، والمناطق النائية قليلة الحركة؛ فهذا أمر لن يحدث ببساطة. وفي المقابل، فإن التصريحات الشعبوية الصادرة عن قيادة الشرطة ورؤساء البلديات - التي تدعو إلى وقف رحلات المشي لمسافات طويلة- تمثل خطوة غير مدروسة وغير جديّة، وتفوح منها رائحة الشعبوية الرخيصة. ربما يقرر أولئك الشعبويون في جهاز الشرطة وبين قادة السلطات المحلية إغلاق كل شارع في إسرائيل، لمجرد احتمال وجود ذخيرة غير منفجرة قرب شجيرة أو على سطح مبنى ما، لم يتم اكتشافها بعد. وربما نعود إلى نظام الإغلاق الصارم الذي ساد في حقبة "كوفيد"، حين كانت الحركة محظورة لاعتبارها خطيرة. ظاهرياً، يبدو أن الرحلة الميدانية التي قام بها طلاب مدرسة (ORT HaMa'alot) حظيت بالموافقات اللازمة؛ فقد مرّ المسار في منطقة تنزه فيها عشرات الآلاف من الأشخاص خلال الأسابيع والأشهر الماضية. وسيقوم الجيش الإسرائيلي بالتحقيق في الحادث ومراجعته. وفي غضون ذلك، من المهم تجنب إطلاق تصريحات غير ضرورية بشأن حظر الرحلات والإجازات؛ فقد تكبدت المنطقتان الشمالية والجنوبية بالفعل ثمناً اقتصادياً باهظاً، ويُعد قطاع السياحة الداخلية مصدراً رئيساً للرزق لعشرات الآلاف من العائلات في الشمال، كما أن إلحاق الضرر الاقتصادي بهم قد يمس بالأمن أيضاً.

■ 24NEWS: الحوثيون يستعينون بالذكاء الاصطناعي لتصنيع رؤوس حربية. كيف فعلوا ذلك؟

أقرت شركة أنتروبيك (اللاتين) بأن الحوثيين استخدموا في الفترة الأخيرة أداة الذكاء الاصطناعي التابعة للشركة، كلود كود، لصنع رؤوس حربية. وكشفت الشركة المصنعة لكلود أن المسلحين الحوثيين من اليمن أطلقوا ثلاثة برامج تسليح بعد أن استعانوا بمنتجات الذكاء الاصطناعي التابعة للشركة. وهناك خشية من أنهم استفادوا من ذلك أيضاً في الهجوم على السعودية. بحسب بيان الشركة، في قسم بعنوان "تعطيل خلية هندسة أسلحة موجهة مقرها اليمن"، وصف المؤلفون كيف تمكنوا من تحديد خلية إرهابية تُشغّل ثلاثة برامج، جميعها تستخدم الحوسبة السحابية. وأشار البيان إلى أن "البرنامج قادر على التعامل مع نطاق واسع من البرامج التعليمية التفاعلية والنصية في جميع مجالات النشاط البشري تقريباً". وجاء أيضاً في البيان: "في هذه الحالة، جمع محرك الذكاء الاصطناعي المعرفة الخاصة بأفضل علماء الصواريخ في العالم، والتي وصل إليها فيما بعد المسلحون. الجهات في اليمن شغّلت ثلاث برامج لتطوير أسلحة: صاروخ موجه استخدم حاسوب طيران مع هاتف عادي وتوجيه حراري في المرحلة النهائية، صاروخ باليستي متعدد المراحل بمدى مُعلن يتجاوز 1,500 ميل وصاروخ متعدد النماذج يُسمى R2000، تضمن نسخة أسرع من الصوت لمركبة انزلاقية". في الواقع، استخدم الحوثيون "كلود كود" بدلاً من مهندسي البرمجيات البشر لتطوير برامج التدريب والملاحة والتحكم التي توجه وتثبت الصواريخ والطائرات. قدم "كلود كود" برنامجاً لتقدير الموقع، وضبط إعدادات التحكم، وعندما أخطأت الرؤوس الحربية أهدافها، قام بتكييف نفسه لتحسين مستوى الدقة. حتى عندما أدركت شركة أنتروبيك أن برنامجهم يُستخدم لهذا الغرض، تمكن الحوثيون من أخذ ما تعلموه من كلود وإجراء تعديلات. وواصل تقرير أنتروبيك: "إجراءات الحماية لدينا حالت دون العديد من طلباتهم، ولكن ليس جميعها. لقد استخدموا مجموعة متنوعة من التكتيكات للتحايل على إجراءات الحماية لدينا ووزعوا عملهم".

2026/10/14

■ معهد دراسات الأمن القومي (INSS): مفارقة الثروة: اختبار فعالية الجيوش الخليجية

لماذا أخفقت الاستثمارات الضخمة التي وظفتها دول الخليج في تعزيز قوتها العسكرية في إثبات جدارتها في ساحة المعركة؟ وما هي التداعيات المترتبة على ذلك؟

بقلم: يوثيل غوزانسكي

على مدى سنوات، استثمرت دول الخليج العربي بكثافة في اقتناء مجموعة واسعة من أنظمة الأسلحة المتطورة. ومع ذلك، فإن المواجهات الأخيرة مع إيران ووكلائها تسلط الضوء على صعوبة تحويل هذه الاستثمارات إلى قدرات عملياتية مستقلة ومستدامة. وتنشأ هذه الفجوة نتيجة قيود تتعلق بالكوادر البشرية، والتشردم التنظيمي، ومحدودية التوافق العملي بين القوات، والاعتماد على القدرات والدعم الخارجيين؛ فضلاً عن حقيقة أن صفقات التسليح تخدم أهدافاً أخرى، تشمل غايات سياسية، وأخرى تتعلق بالمكانة الدولية وتثبيت دعائم النظام الحاكم.

وتتفاقم هذه الفجوة بسبب حالة عدم التكافؤ البيوي في مواجهة إيران ووكلائها؛ إذ يمكن لهؤلاء نشر صواريخ وطائرات مسيرة وقوات منتشرة ومنخفضة التكلفة نسبياً ضد أنظمة ومنصات دفاعية باهظة الثمن، مما يفرض حرب استنزاف تقوّض التفوق التكنولوجي لدول الخليج. لذلك، تجد الولايات المتحدة صعوبة في نقل جزء أكبر من عبء الأمن الإقليمي إلى هذه الدول، ما يضطر واشنطن لمواصلة توفير القدرات الحيوية والتدخل في أوقات الأزمات. وبالنسبة لإسرائيل، يعني هذا أنه رغم إمكانية اعتبار دول الخليج شركاء سياسيين واقتصاديين قيّمين، إلا أنها غير قادرة على تشكيل ركيزة عسكرية إقليمية قوية.

في خضم الحرب على إيران في مارس 2026، حينما ضربت الصواريخ الإيرانية السعودية، طرح السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام سؤالاً جوهرياً ومباشراً على السعوديين: "إذا لم تكونوا مستعدين لاستخدام قوتكم العسكرية الآن، فمتى ستفعلون ذلك؟". وقد أشار إلى أن الولايات المتحدة باعت المملكة أسلحة متطورة، بل ووصف جيشها بأنه "قادر وفعال".

ورغم أن تصريحاته تناولت التردد السعودي في استخدام القوة العسكرية الفعالة ضد إيران، إلا أنها تلامس مفارقة أوسع نطاقاً أثارت حيرة الكثيرين: كيف يمكن لدول أنفقت مبالغ فلكية على مدى عقود لشراء بعض أكثر أنظمة الأسلحة تطوراً في العالم، أن تظل سلبية نسبياً في مواجهة إيران، وأن تجد صعوبة في الدفاع بشكل مستقل عن أراضيها وبنيتها التحتية الحيوية في مواجهة وكلائها؟

بين تخصيص الموارد والفعالية العسكرية

مع بدء الثروة النفطية في ترك بصمتها، اتجهت الممالك في الخليج نحو استثمار موارد هائلة لتعزيز قدراتها العسكرية. وتُصنّف كل من السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وحتى البحرين وعمان، باستمرار ضمن الدول الرائدة عالمياً من حيث الإنفاق العسكري نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث حجم واردات الأسلحة مقارنةً بمساحة أراضيها وعدد سكانها وحجم قواتها المسلحة. وهي تمتلك قوات جوية مجهزة بأجيال متطورة من الطائرات المقاتلة الغربية، وأنظمة دفاع جوي، وذخائر موجهة بدقة، وقطع بحرية، وطائرات بدون طيار، وأنظمة متقدمة للاستخبارات والقيادة والسيطرة. كما استثمرت السعودية والإمارات في تطوير صناعات دفاعية محلية وتنويع مصادر التوريد، في حين عمدت كل من الإمارات وقطر والكويت - في السنوات الأخيرة - إلى تفعيل نظام التجنيد الإلزامي.

وعلى النقيض من العديد من الدول التي تواجه قيوداً في الميزانية، حظيت دول الخليج لسنوات بإمكانية الوصول إلى كل من رأس المال وكبار موردي الأسلحة في العالم؛ ومع ذلك، لم تترجم عمليات الشراء الضخمة هذه إلى فعالية عسكرية ملموسة. ومن ثم، تتيح الحالة الخليجية عزل المتغير المالي إلى حد كبير وطرح تساؤل حول ما يحول دون تحويل تخصيص الموارد إلى نتائج عملياتية.

يبدأ النقاش بالتمييز بين "المدخلات العسكرية" و"الفعالية العسكرية"؛ أي قدرة المؤسسة العسكرية على تحويل الموارد المتاحة لديها إلى نتائج عملياتية. إذ لا تقدم أرقام الميزانية، أو أعداد الطائرات المقاتلة، أو كمية ونوعية بطاريات الدفاع الجوي سوى صورة جزئية؛ فالقوة العسكرية الحديثة تعتمد على منظومة أوسع بكثير تشمل: كفاءة الأفراد، والخبرة العملياتية، والجاهزية، وأنظمة القيادة والسيطرة، والتكامل والتشغيل البيئي بين مختلف الأفرع

العسكرية، والقدرة على التعلم. وتفتقر بعض دول الخليج إلى القدرة على تشغيل وصيانة بعض الأنظمة المتقدمة التي حصلت عليها بشكل كامل ومستقل.

وعليه، لا يكمن السؤال في ما إذا كانت دول الخليج قد أحرزت تقدماً عسكرياً (فهذه حقيقة واقعة)، بل فيما إذا كان تطوير قدراتها التنظيمية والبشرية قد واكب وتيرة صفقات التسليح، أو التحديات الأمنية التي تواجهها.

ولتفسير هذه الفجوة، لا بد من البدء بسؤال جوهري يغيب أحياناً عن النقاش: ما هي، في الواقع، أهداف شراء الأسلحة؟

هناك افتراض ضمني مفاده أن الدول تقتني الأسلحة لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات؛ غير أن عمليات الشراء الدفاعي في دول الخليج تؤدي وظائف متعددة في آن واحد. فإلى جانب الغرض العملي، تُعد هذه المشتريات أداةً للسياسة الخارجية، ولضمان أمن النظام، وللتنافس على المكانة. ولذا، لا ينبغي بالضرورة توقع وجود علاقة طردية مباشرة بين كل دولار إضافي يُخصص للمشتريات العسكرية وما يقابله من تحسن في القدرات العسكرية.

وظائف المشتريات العسكرية

تتجلى هذه الحقيقة بوضوح خاص في سياق التنافس داخل منطقة الخليج؛ فإلى جانب التهديد الإيراني، لطالما عكست المشتريات العسكرية طبيعة العلاقات بين الممالك الخليجية ذاتها. لقد أصبح التنافس الإقليمي ورغبة دول الخليج في ترسيخ مكانتها كدول ذات ثقل وهيبة محركين أساسيين لعمليات التعزيز العسكري على مر السنين، وهو جانب يستحق اهتماماً أكبر من الباحثين وصناع القرار. ولا يقتصر التنافس بين الرياض وأبوظبي والدوحة على المجال الأمني فحسب، بل يمتد ليشمل قطاعات الطيران المدني، والموانئ البحرية، والمراكز المالية، والاستثمار، والرياضة، والسياحة، والدبلوماسية، والقدرة على لعب دور الوسيط في الأزمات الدولية؛ إذ تشكل القوة العسكرية عنصراً إضافياً في هذا الصراع المحتدم لتعزيز المكانة الإقليمية والدولية.

ويؤدي هذا أحياناً إلى نزعة لاقتناء منصات تسليح متطورة تحظى بظهور إعلامي بارز وتحمل دلالات رمزية كبيرة. إن شراء أحدث الطائرات المقاتلة أو أحدث أنظمة الدفاع الجوي لا يمثل مجرد استجابة لتهديد محدد، بل هو أيضاً رسالة -سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي- تعبر عن مكانة الدولة.

ولا تكمن المشكلة في عدم جدوى هذه الأنظمة، إذ أن معظمها يتمتع بقيمة عملياتية كبيرة، بل تكمن في أن الرغبة في اقتناء "الأفضل" لا تتوافق بالضرورة مع الحاجة إلى بناء مزيج قتالي يتمتع بأقصى درجات الفعالية. فالاستثمارات الضخمة الموجهة نحو المنصات الباهظة الثمن لا تقابلها بالضرورة استثمارات مماثلة في مجالات حيوية أخرى، مثل مخزونات الذخيرة، وقطع الغيار، وكوادر الصيانة، وتحسين المنشآت، والخدمات اللوجستية، وتوفير أنظمة بديلة (احتياطية)، وتدريب الأفراد، وتوسيع قاعدة التجنيد؛ وهي عناصر قد تكون أقل بروزاً من الناحية السياسية، لكنها بالغة الأهمية في أوقات الحرب.

وثمة عامل آخر يدفع نحو التعزيز العسكري، يتمثل في دور المشتريات في توطيد العلاقات الخارجية. ففي منطقة الخليج، لا تُعد صفقة السلاح مجرد معاملة تجارية بحتة أو عملية نقل بسيطة لقدرات عسكرية، بل يمكن أن تكون آلية لربط الدولة الموردّة بأمن الدولة المشتريّة. ويتضح هذا الأمر بجلاء في العلاقات مع الولايات المتحدة؛ إذ أن شراء طائرة مقاتلة أو نظام دفاع جوي أميركي يُنشئ علاقة تمتد غالباً لعقود، وتشمل جوانب عدة مثل تدريب الأطقم، وأعمال الصيانة، وتوريد قطع الغيار والذخائر، وعمليات التحديث، والخدمات الاستشارية، والتدريبات المشتركة، والتواصل المستمر بين وزارات الدفاع والقوات المسلحة.

كما أن العقود الضخمة تخلق مصالح اقتصادية وفرص عمل في الدولة الموردّة. وبهذا المعنى، لا تكتفي دول الخليج بالحصول على منظومة تسليح فحسب، بل تقيم علاقة استراتيجية؛ مما يعني أن جزءاً من العائد على الإنفاق الدفاعي مُصمّم ليظهر أثره لا في ساحة المعركة، بل في الساحة الدبلوماسية.

يساعد المنطق ذاته في تفسير تنوع مصادر التوريد العسكري؛ فاللجوء إلى الصين وروسيا، على سبيل المثال، ساهم على مر السنين في تعزيز العلاقات معهما، واكتساب أوراق ضغط في مواجهة واشنطن، وتقليل الاعتماد على مورد واحد. ومع ذلك، كانت التكاليف التشغيلية واضحة؛ فالأنظمة القادمة من مصادر مختلفة تتطلب قطع غيار متباينة، وتدريباً متخصصاً، وأطر صيانة منفصلة.

ويعكس هذا الأمر توتراً جوهرياً، إذ لا تتوافق دائماً اعتبارات الكفاءة السياسية مع اعتبارات الكفاءة العسكرية. فبالنسبة لقائد القوات الجوية، قد يكون امتلاك أسطول موحد هو الخيار الأمثل، أما بالنسبة للقيادة السياسية، فقد يكون توزيع عمليات الشراء بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين ودول أخرى وسيلةً لتوسيع دائرة الأطراف المعنية بأمن الدولة. وعليه، فإن ما قد يبدو افتقاراً للكفاءة العسكرية قد يكون تصرفاً عقلانياً تماماً من منظور سياسي.

وثمة بُعد إضافي يتعلق بالهيكل السياسي للممالك العربية؛ إذ لطالما ركزت الدراسات الأكاديمية حول الجيوش الخليجية على التوتر القائم بين الدفاع عن الدولة وحماية النظام الحاكم. فبالنسبة للأسرة الحاكمة، قد يشكل الجيش القوي والمستقل والمتماسك -الذي يخضع لسلسلة قيادة مركزية- تهديداً داخلياً محتملاً.

وقد أدى هذا الوضع في دول عدة إلى تشرذم مؤسسي، ونشوء قوات موازية (مثل الحرس الوطني أو الحرس الرئاسي)، وتقسيم المسؤوليات بين مراكز قوى مختلفة. ومن منظور بقاء النظام، يبدو هذا منطقياً؛ فتوزيع السلطة يقلل من قدرة أي طرف منفرد على الاستيلاء على مفاصل النظام. غير أن هذا الأمر قد يقوّض -من الناحية العسكرية- وحدة القيادة، وتبادل المعلومات، والتخطيط المشترك، والقدرة على توظيف كافة الموارد المتاحة كمنظومة موحدة.

ويُعد هذا أحد المفاتيح لفهم المفارقة القائلة بأن ليس كل ما يبدو فشلاً في المنظومة العسكرية يُعد بالضرورة فشلاً من منظور النظام السياسي؛ فقد صاغت اعتبارات بقاء النظام آلية توزيع الموارد والصلاحيات والسلطة داخل المؤسسة الدفاعية، وغالباً ما تم ذلك على حساب التماسك والاحترافية والقدرة العملية في مواجهة التهديدات الخارجية.

قيود هيكلية

حتى عند توفر الإرادة السياسية لبناء جيش محترف، تواجه دول الخليج قيوداً هيكلية يصعب حله بالمال وحده، ألا وهو: العنصر البشري. تتفاقم حدة هذه المشكلة بشكل خاص في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة، حيث تكون قاعدة المواطنين المؤهلين للخدمة العسكرية محدودة بطبيعتها. ورغم إمكانية الحصول بسرعة على الطائرات وأنظمة الدفاع الجوي والسفن البحرية، فإن تدريب الكوادر المؤهلة — من طيارين وفنيين ومهندسين وعناصر استخبارات ومشغلي أنظمة وضباط أركان — يستغرق سنوات، ولا يمكنه دائماً مواكبة وتيرة الحصول على الأسلحة المتطورة.

ما يزيد من تعقيد هذا التحدي صعوبة استقطاب الكوادر العالية الكفاءة والاحتفاظ بها؛ ففي دول الخليج الغنية هذه، تتوفر للشباب المتعلمين خيارات وظيفية مريحة ومجزية مادياً. لذا، لا تُعد الخدمة العسكرية -لاسيما في الأدوار الشاقة التي تتطلب مهارات تقنية عالية وتحظى بمكانة اجتماعية أقل- الخيار الأكثر جاذبية دائماً. والنتيجة هي وجود فجوة مستمرة بين القدرة على الحصول السريع على منصات عسكرية متطورة، والقدرة على تطوير رأس المال البشري اللازم لتشغيل هذه المنصات وصيانتها ودمجها في عمليات عسكرية معقدة بمرور الوقت. وتساعد هذه الفجوة أيضاً في تفسير اعتماد بعض الجيوش الخليجية بشكل مكثف على المستشارين والفنيين والمتعاقدين والأفراد العسكريين الأجانب. ورغم أن هذا الاعتماد لا يعيق بالضرورة العمليات الروتينية -بل قد يوفر خبرات فنية عالية المستوى- إلا أن المشكلات تظهر عند الانتقال من روتين وقت السلم إلى حالات الطوارئ، حيث يصبح استمرار التزام الأفراد الأجانب أمراً غير مضمون.

وتوجد هذه الفجوة بين الموارد والقدرات على المستوى الإقليمي أيضاً؛ فعند النظر إليها مجتمعة، تبدو القدرات العسكرية لدول الخليج الست وكأنها تشكل قوة عسكرية هائلة. ومع ذلك، فإن مجرد جمع القدرات لا يعني بالضرورة دمجها وتكاملها. لقد سعت الدول الست لسنوات إلى إنشاء أنظمة دفاع مشتركة، غير أن التكامل الكامل لأنظمة الرصد الجوي وأجهزة الاستشعار والاستخبارات والقيادة والسيطرة يتطلب مستوى عالياً من الثقة المتبادلة والاتفاق على آليات تقاسم السلطة. وتُعيق هذه العملية عوامل عدة، منها التنافس بين دول الخليج، والرغبة في الحفاظ على الاستقلالية، والمخاوف المتعلقة بالكشف عن معلومات حساسة.

وتبرز هذه الصعوبة بشكل خاص في مجال الدفاع ضد الصواريخ والطائرات المسيّرة (UAVs)؛ إذ تجعل جغرافية الخليج من المستحيل على أي دولة أن تتعامل مع مجالها الجوي كنظام مغلق، ولطالما ضغطت الولايات المتحدة على دول الخليج لسنوات لدمج دفاعاتها في هذا المجال. فقد يتم رصد تهديد ما فوق أراضي دولة معينة، ليعبر بعد ذلك فوق دولة ثانية ويستهدف دولة ثالثة؛ ومن الناحية العملية، يبدو وجود نظام إقليمي موحد أمراً منطقيًا، إلا أن النظام يظل -من الناحية السياسية- قائماً في الغالب على أساس دول ذات سيادة منفصلة.

كما ترتبط صعوبة تحقيق الاستقلال العسكري بمسألة الضمانات الأمنية الأميركية؛ فقد أتاح الوجود الأميركي في الخليج لهذه الممالك الوصول إلى قدرات عسكرية كان من الصعب للغاية والمكلف تطويرها بشكل مستقل. إذا كانت الافتراضية الاستراتيجية تقوم على أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب دولة ما في حرب كبرى وتوفر لها القدرات المفقدة، فإن الحافز السياسي لتحمل كلفة بناء كل تلك القدرات بشكل مستقل يقل. وهذا يولد مفارقة الاعتمادية: فالمظلة الأمنية الأميركية تتيح للجيش المحلية فرصة التطور، لكنها في الوقت ذاته تقلل من الحاجة الملحة لبناء قدرات فعالة؛ وبدورها، فإن غياب الاكتفاء الذاتي يعزز الحاجة إلى استمرار تلك الضمانات.

لا يعني هذا أن الاعتماد على الولايات المتحدة يُعد بالضرورة خطأً استراتيجياً؛ فبالنسبة للدول الصغيرة التي تواجه إيران -التي تتمتع بميزة "غير متكافئة" (asymmetric advantage) في مواجهتها- قد يكون تقسيم الأدوار مع قوة خارجية أمراً عقلانياً تماماً. وتكمن المسألة الجوهرية في تساؤل مختلف: ماذا يحدث عندما لا يعود مستوى الانخراط الأميركي متوافقاً مع الافتراضات الأساسية التي بُنيت عليها القدرات العسكرية المحلية؟

ويمكن وصف قيد آخر بـ "مفارقة الثروة"؛ إذ تفرض قيود الميزانية على المؤسسات العسكرية تحديد الأولويات، وترشيد الأداء، والموازنة بدقة بين المنصات القتالية، والعناصر البشرية، والتدريب، والصيانة، والخدمات اللوجستية. وقد أتاح الثروة النفطية لدول الخليج تجاوز بعض هذه القيود عبر عمليات الشراء: كالحصول على أنظمة متطورة، والاستعانة بخبراء ومتعاقدين أجانب، واستخدام صفقات السلاح كآلية لربط القوى الخارجية بأمنها. وبهذا المعنى، يمكن "شراء" الأمن بدل بناء كافة القدرات اللازمة لتوفيره بشكل مستقل. ومن ثم، يمكن القول إن الثروة قد أضعفت هذه الجيوش من خلال تقليل الضغوط التي تدفع نحو تحقيق الاستقلالية، وحسن ترتيب الأولويات، ورفع الكفاءة في ظل محدودية الموارد.

ومع ذلك، ينبغي تجنب التعميمات؛ فقد تمثلت إحدى نقاط الضعف في بعض الدراسات المبكرة حول الجيوش العربية في ميلها لتفسير الأداء العسكري استناداً إلى سمات ثقافية. وفي المقابل، يُظهر التحليل المقارن لدول الخليج تبايناً كبيراً؛ إذ تُعد الإمارات الحالة الأبرز في هذا السياق، حيث لم تكتفِ بالاستثمار في عمليات الشراء فحسب، بل شملت جهودها أيضاً إصلاحات تنظيمية، وتدريب الكوادر البشرية، وتطبيق الخدمة الوطنية الإلزامية، وتطوير قوات العمليات الخاصة، واكتساب خبرات عملياتية ميدانية. وهذا ما يجعلها حالة دراسية هامة؛ فإذا كانت دولة خليجية قادرة على تحسين النسبة بين الموارد والفعالية العسكرية بشكل ملموس، فإن الفجوة في الأداء ليست نتيجة حتمية للثقافة أو الجغرافيا.

للهولة الأولى، قد يُفترض أن السعودية تمتلك خبرة عملياتية كبيرة؛ فمنذ اندلاع الصراع مع الحوثيين، اكتسبت القوات السعودية خبرات في استخدام القوة الجوية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والتصدي للصواريخ والطائرات المسيّرة،

وإدارة حرب عسكرية ممتدة. ومع ذلك، وبحلول موعد سريان وقف إطلاق النار عام 2022، كانت السعودية -التي تمتلك سابع أكبر ميزانية عسكرية في العالم- قد أخفقت في تحقيق نصر حاسم على الحوثيين.

وتُجسد الحرب الحالية هذا المأزق بوضوح. نجح الحوثيون في توسيع نطاق وجودهم بسرعة في مضيق باب المندب، بالتزامن مع استمرارهم في إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة نحو الأراضي والبنية التحتية السعودية. وتشير التقارير إلى أن الرياض طلبت مساعدة الولايات المتحدة في سبتمبر 2026، معللة ذلك بعدم قدرتها على مواجهة الحوثيين بمفردها.

كما تبدو الرياض حذرة بشأن استخدام كامل قوتها العسكرية ضد الحوثيين، خشية أن يؤدي التصعيد إلى المزيد من الضربات التي تستهدف بنيتها التحتية النفطية الحساسة، أو أن يجبرها مجدداً إلى حرب واسعة النطاق في اليمن. ومن ثم، فإن المعضلة السعودية لا تكمن ببساطة في الضعف العسكري، بل في صعوبة تحويل التفوق الهائل في الموارد والتكنولوجيا إلى قدرات عملية ونتائج استراتيجية في مواجهة خصم يفتقر إلى الموارد، ويتسم باللامركزية والقدرة على التكيف.

وبذلك، تُبرز حالة الحوثيين أيضاً حدود التفوق التكنولوجي في سياق الحروب غير المتكافئة.

نظراً لأن المزايا المادية والتكنولوجية التي تتمتع بها دول الخليج لا تترجم تلقائياً إلى فعالية عسكرية، فإن هناك حاجة لتقييم قوة هذه الدول بمنظور مختلف؛ إذ تُعد ميزانيات الدفاع وصفقات الأسلحة وهياكل القوات (أوامر المعركة) عناصر مهمة، لكنها ليست كافية بحد ذاتها. وإلى جانب المقاييس التقليدية، يتعين تقييم مجموعة من المتغيرات، بما في ذلك نسبة الكوادر المحلية القادرة على تشغيل الأنظمة وصيانتها، ومستويات الجاهزية والتوفر العملي، والخبرة الميدانية، والعمق اللوجستي، وقابلية التشغيل البيني المشترك بين مختلف الأفرع العسكرية، ومستوى التكامل مع الدول المجاورة، ودرجة الاعتماد على المتعاقدين والدول الأجنبية، وغيرها من البيانات التي لا تتوفر عادةً في المصادر غير السرية.

ملخص وانعكاسات على إسرائيل

في حالة دول الخليج، وكما أُشير سابقاً، فإن جزءاً من الإنفاق على تعزيز القدرات العسكرية يحقق مكاسب سياسية، مثل توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة أو قوى دولية أخرى. ويحقق جزء آخر مكاسب تتعلق بالمكانة (الهيبة والنفوذ)، بينما يصب جزء ثالث في مصلحة النظام الحاكم (استقرار الأسرة المالكة). أما الجزء الذي يحقق عوائد عسكرية بالمعنى الضيق، فهو جزء محدود فقط. وقد يساعد هذا التمييز في تفسير استمرار الفجوة القائمة رغم إدراك وجودها منذ سنوات؛ فالأمر لا يتعلق بالضرورة بعدم فهم صناع القرار لنقاط الضعف في هذه الأنظمة، بل إنهم ببساطة يقيسون العوائد المرجوة من عمليات الشراء بمنظور أوسع مما يتبناه المحلل العسكري.

علاوة على ذلك، فإن الفعالية العسكرية مسألة نسبية؛ إذ لا يقتصر تقييم قدرات أي جيش على موارده الذاتية فحسب، بل يرتبط أيضاً بطبيعة الخصم وخصائصه وأساليبه القتالية. وإلى جانب التفاوت في القدرات العسكرية الذي يميل لصالح إيران، هناك تفاوت آخر يتعلق بمدى القابلية للتضرر (نقاط الضعف)؛ فدول الخليج الغنية تعتمد على بنية تحتية مركزية وحساسة تشمل منشآت الطاقة والموانئ ومحطات تحلية المياه والمطارات والمراكز الاقتصادية، وهي مواقع يمكن أن تتسبب فيها ضربات محدودة بأضرار اقتصادية جسيمة. وفي المقابل، تُعد إيران ووكلائها أكثر ملاءمة لحروب الاستنزاف، كما يبدو استعداداً لتحمل تكاليف باهظة على المدى الطويل. وهكذا، يمكن لخصم أقل تفوقاً من الناحية التكنولوجية أن يقلص فعلياً من أهمية الميزة المادية التي تتمتع بها دول الخليج، وأن يكشف صعوبة تحويل هذا التفوق التكنولوجي إلى فعالية عسكرية ملموسة.

لقد قطعت دول الخليج شوطاً كبيراً في بناء قواتها على مدى العقود الأخيرة، وأصبحت بعض هذه الدول قادرة الآن على تنفيذ مهام كانت تعتمد في السابق -بشكل شبه كلي- على القوى الخارجية. ودليلاً على ذلك، شنت بعض هذه

الدول—ولا سيما الإمارات العربية المتحدة—ضربات محدودة داخل الأراضي الإيرانية، رغم أنها لم تعلن مسؤوليتها عن تلك الهجمات. ولذا، لا ينبغي اعتبار الفجوة بين حجم الاستثمار والأداء العمليتي دليلًا على عدم جدوى عمليات الشراء أو على عجز الجيوش الخليجية عن التحسن؛ ومع ذلك، فإن حجم المشتريات بحد ذاته قد يولد انطباعًا مضعفًا بشأن القوة العسكرية المتاحة لتلك الدول.

ففي منطقة الخليج، تتجاوز وتيرة شراء الأسلحة أحيانًا وتيرة تطوير الكوادر البشرية والمؤسسات؛ إذ تدفع الرغبة في تعزيز المكانة والهيبة نحو اقتناء منصات قتالية ذات قيمة رمزية عالية، كما تهدف صفقات السلاح إلى ربط القوى الخارجية بدول الخليج وتنويع ركائز الدعم لديها. وتلعب اعتبارات أمن النظام دورًا في تشكيل هياكل القوات، في حين تظل القاعدة البشرية المحلية محدودة، ويبقى التكامل بين الدول جزئيًا، وتوفر المظلة الأمنية الأميركية قدرًا من "الاطمئنان" يسمح ببقاء قدرات حيوية في يد طرف خارجي لسنوات.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن اقتناء أنظمة إضافية—كما في ذلك المقالات المتطورة من طراز "إف-35" (F-35) التي تعاقدت السعودية على شرائها—لن يحل المشكلة بمفرده؛ فحتى بعد وصول الطائرات، ستكون هناك حاجة لإنشاء أنظمة تدريب ملائمة، وتكييف العقيدة القتالية ومستويات الجاهزية بما يتوافق معها. وبعبارة أخرى، أثبتت الحرب مجددًا الفرق الجوهرية بين مجرد اقتناء المعدات وبين بناء القدرات العسكرية الفعلية.

وتبرز الفجوة في الأرقام بشكل لافت؛ إذ تشير بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) إلى أن السعودية وحدها أنفقت ما يقرب من 83.2 مليار دولار على الدفاع عام 2025، مقارنة بنحو 7.4 مليار دولار أنفقتها إيران—أي أكثر من أحد عشر ضعفًا. ورغم أن التقديرات تشير إلى أن إنفاق إيران العسكري الفعلي أعلى من ذلك، إلا أن الفجوة تظل هائلة. ورغم هذا التفاوت، تمكنت إيران من تهديد كل دول الخليج، التي احتاجت بدورها إلى مساعدة خارجية كبيرة للدفاع عن نفسها؛ ولعل هذا يمثل أوضح دليل على الفجوة القائمة بين الإنفاق العسكري والقدرة العسكرية الفعلية.

لا ينبغي النظر إلى كل هذه الأمور باعتبارها مجرد "إخفاقات"؛ فبعضها نتاج مباشر لخيارات استراتيجية عقلانية. إذ يمكن أن يحقق شراء الأسلحة الأميركية مكاسب سياسية كبيرة حتى وإن لم يكن المسار الأكثر كفاءة لبناء القوة العسكرية؛ كما أن تنويع الموردين قد يعقد العمليات اللوجستية، ولكنه يقلل من التبعية السياسية؛ وقد تؤدي التجزئة المؤسسية إلى تفويض الكفاءة العسكرية مع تعزيز أمن النظام في مواجهة التهديدات الداخلية. لذا، فإن دول الخليج لا تفشل بالضرورة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالمشتريات العسكرية، بل إن تلك الأهداف تتجاوز بكثير مجرد الفعالية العسكرية.

تنطوي محدودية فعالية دول الخليج العسكرية على تداعيات تتجاوز أمنها الخاص. فبالنسبة للولايات المتحدة، يجعل هذا الأمر من الصعب نقل جزء أكبر من عبء الأمن الإقليمي إلى حلفائها الخليجيين؛ ففي حين تكافح هذه الدول للدفاع عن نفسها وردع إيران ووكلائها، يتعين على واشنطن الاستمرار في توفير قدرات حيوية والتدخل حتى في أوقات الأزمات رغم سعيها لتكريس اهتمام وموارد أقل لمنطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة لإسرائيل، فهذا يعني أنه -رغم إمكانية أن تكون دول الخليج شركاء سياسيين واقتصاديين مهمين- لا ينبغي اعتبار قوتها الاقتصادية وحجم مشترياتها من الأسلحة مؤشرات على أنها تشكل ركيزة عسكرية يمكن الاعتماد عليها. وبالتالي، فإن تشكيل جبهة إقليمية قوية ضد إيران يتطلب ليس فقط تعاونًا سياسيًا مع دول الخليج، بل أيضًا تحسنًا ملموسًا في فعاليتها العسكرية وقدرتها على العمل المشترك بمرور الوقت.

■ موقع والاخباري: القوة النووية التي قد تعقد الأمور بالنسبة لإيران

بقلم: البروفيسور عوزي رابي

عندما تتجه باكستان -وهي دولة تمتلك سلاحاً نووياً ويبلغ عدد سكانها نحو ربع مليار نسمة وتتشارك حدوداً تمتد لحوالي 900 كيلومتر مع إيران- نحو مواجهة الوكيل اليمني لإيران، فإن ذلك يمثل أكثر من مجرد قوة إضافية للتحالف الذي تقوده السعودية؛ إنه يشير إلى تحول محتمل في طبيعة التهديدات التي تواجهها إيران نفسها. فالجمهورية الإسلامية، التي عوّدت جيرانها على العيش في ظل وكلائها، قد تجد هؤلاء الجيران قريباً وهم ينظمون صفوفهم ضدها.

على مدى عقود، سعت إيران إلى تطويق خصومها فيما أسمته "طوق النار"؛ حيث عملت على رعاية وتسليح الوكلاء، وسعت لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة نفوذ إيراني. والآن، تجري عملية عكسية لا تقل أهمية، إذ بدأت دول المنطقة في تنظيم نفسها لاحتواء إيران. يأتي التطور الأكثر إثارة للاهتمام من الشرق، وتحديدًا من باكستان؛ تلك الدولة الإسلامية الضخمة التي تمتلك سلاحاً نووياً وتتشارك حدوداً تمتد لنحو 900 كيلومتر مع إيران. وإذا ما عمّقت طهران انخراطها في الحملة ضد الحوثيين، فقد تكتشف أن حلقة النار التي شيدتها حول جيرانها تتحول تدريجياً إلى حلقة ضغط تضيق الخناق عليها هي نفسها.

لقد نفت إسلام أباد التقارير التي تحدثت عن مشاركة طائرات مقاتلة باكستانية في شن غارات في اليمن، ولا يمكن اعتبار هذه التقارير حقيقة ثابتة حتى الآن. ومع ذلك، فإن الاصطفاف العسكري المتزايد لباكستان مع السعودية - واحتمال لعب دور أكثر فاعلية في الحرب- يمثلان تطورات ذات أهمية استراتيجية. فالأمر لا يقتصر على مجرد انضمام دولة أخرى إلى التحالف؛ إذ تُعد باكستان قوة نووية تمتلك جيشاً ضخماً وعلاقات وطيدة مع الرياض، فضلاً عن قدرتها على التأثير في موازين القوى في منطقة الخليج والمحيط الهندي.

ولإدراك حجم هذا التحول، لا بد من العودة بالذاكرة إلى شهر أبريل من العام 2015؛ فعندما أطلقت = السعودية حربها ضد الحوثيين، طلبت الرياض من باكستان الانضمام إلى الحرب، إلا أن البرلمان في إسلام أباد رفض ذلك. لم تكن باكستان ترغب في التورط في حرب مع إيران -جارتها الغربية- كما أنها لم تسعَ لتحويل التنافس السعودي الإيراني إلى صراع خاص بها. واليوم، وفي ظل تأثير المشير عاصم منير، يُطرح تساؤل عما إذا كان هذا الموقف الحذر على وشك التغيير؛ إذ إن أي تحول -وإن كان محدوداً- من مجرد الدفاع عن السعودية إلى الانخراط العملي ضد الحوثيين، سيجمل دلالات تاريخية هامة.

يدرك محمد بن سلمان هذه الفرصة تماماً؛ فالمملكة العربية السعودية، التي سعت لسنوات للخروج من المستنقع اليمني، بدأت تدرك أن الحوثيين ليسوا مجرد مصدر إزعاج عابر للحدود. تحت قيادة عبد الملك الحوثي، تحولت هذه الجماعة إلى قوة تهدد طرق التجارة والمطارات ومنشآت الطاقة. وقد أصبح مضيق باب المندب -البوابة الجنوبية للبحر الأحمر- ورقة ضغط تؤثر على الاقتصادات الإقليمية والعالمية. وبالنسبة للرياض، فإن الأمر يتعلق بصراع من أجل حرية الملاحة والقدرة على تأمين مستقبلها الاقتصادي.

ومع ذلك، تبرز هنا فجوة في الرؤى بين الشركاء؛ إذ يسعى رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، إلى استعادة سلطة الحكومة المعترف بها دولياً في صنعاء. وفي المقابل، تضع السعودية الأمن والاستقرار وفتح الممرات البحرية على رأس أولوياتها، بينما يتطلع اليمنيون أيضاً إلى حسم سياسي وعسكري نهائي. أما الحوثيون، الذين أثبتوا قدرتهم على الصمود في جبال شمال اليمن، فهم قادرون على جر حتى تحالف واسع النطاق إلى حرب استنزاف طويلة الأمد.

ويبقى العامل الأبرز -أو "الفيل في الغرفة" كما يُقال- هو إيران. فعلى مدى سنوات، شكل اليمن أحد الأصول الاستراتيجية لتهران؛ إذ تمكنت باستثمارات محدودة نسبياً، من تهديد السعودية وممر ملاحى دولي حيوي. غير أنها قد تكتشف الآن أن هذا الأصل الاستراتيجي قد تحول إلى عبء؛ فمع اقتراب دولة مثل باكستان من المعسكر السعودي، تتقلص مساحة المناورة المتاحة لإيران. وهذا لا يعني أن باكستان قد أصبحت عدواً لإيران، لكن مجرد احتمال تشكل تحالف عسكري ضدها يدفع طهران إلى إعادة تقييم استراتيجيتها.

والمرجح أن واشنطن تراقب المشهد الجديد عن كثب أيضاً؛ فبالنسبة لدونالد ترامب، يمكن لتحالف إقليمي مستعد لحمل جزء أكبر من الأعباء الأمنية أن يشكل قوة مضاعفة للقدرات الأمريكية. إذ قد يتيح ذلك للولايات المتحدة تكثيف الضغوط الاقتصادية، وتشديد الحصار، والإبقاء على خيار عسكري ذي مصداقية ضد إيران، دون تحمل تكاليف الحملة بمفردها. ومع ذلك، فإن التقارب المتزايد بين باكستان والسعودية لا يضمن انضمام إسلام آباد إلى أي تحرك أميركي ضد طهران.

وهنا تكمن المفارقة الإيرانية؛ فالدولة التي سعت لتقديم نفسها كقوة إقليمية تصيغ النظام القائم، قد ينظر إليها جيرانها باعتبارها مصدر إزعاج إقليمي لا بد من كبح جماحه. غير أن إيران المعزولة ليست بالضرورة إيران مكبوحة الجماح؛ إذ قد يختار النظام، خشيةً على نفوذه، التصعيد في اللحظة التي تضيق فيها خياراته.

إذن، تُعد باكستان هي القصة الأبرز، واليمن هو الساحة، بينما تشكل إيران محور هذا التحول الاستراتيجي. وإذا ما قرر ذلك العملاق النووي القادم من الشرق الخروج من دائرة المتفرجين والنزول إلى أرض الميدان، فقد يتضح أن الشرق الأوسط لا يكتفي بإعادة ترتيب أوضاعه بعد سنوات من الاضطرابات، بل بدأ أيضاً في تنظيم صفوفه لمواجهة إيران.

■ تايمز أوف إسرائيل: هل يمكن لضربة نووية تكتيكية أن تقضي على الحوثيين؟

بقلم: سيليو راميريز

على مدى أكثر من عقد من الزمان، واجهت السعودية خصماً عجزت عن هزيمته بشكل حاسم. تمتلك السعودية واحدة من أقوى المؤسسات العسكرية في العالم، وتشغل طائرات أميركية وأوروبية متطورة، وتنفق عشرات المليارات من الدولارات سنوياً على الدفاع. ومع ذلك، فقد صمد الحوثيون -وهي حركة مسلحة انبثقت من جبال شمال اليمن- أمام سنوات من القصف، وحافظوا على سيطرتهم على مساحات واسعة من الأراضي، وأثبتوا مراراً قدرتهم على تهديد دول تفوقهم قوة بمراحل.

وفقاً لتصنيف "غلوبال فاير باور" (Global Firepower) "لعام 2026، تمتلك السعودية خامس أقوى جيش في العالم. ويُقدّر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن السعودية أنفقت 83.2 مليار دولار على الدفاع عام 2025، ما يجعلها ثامن أكبر دولة في العالم من حيث الإنفاق العسكري. إن التفاوت بين الموارد العسكرية السعودية وتلك المتاحة للحوثيين هائل؛ ورغم ذلك، فشل التدخل الذي قادته السعودية - بدأ في مارس 2015- في تحقيق هدفه الرئيس المتمثل في إعادة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً إلى السلطة في صنعاء.

وقد واجهت الولايات المتحدة معضلة استراتيجية ماثلة؛ ففي مارس 2025، أمر الرئيس دونالد ترامب بشن حملة عسكرية مكثفة ضد مواقع الحوثيين في اليمن. وشتت الطائرات الأميركية غارات استهدفت منشآت عسكرية ومخازن أسلحة وأنظمة رادار وأهدافاً أخرى مرتبطة بقدرة الحركة على تهديد الملاحة الدولية.

تمتعت واشنطن بتفوق تكنولوجي هائل، ومع ذلك انتهت الحملة في شهر مايو باتفاق محدود يقضي بوقف الحوثيين لهجماتهم على السفن الأمريكية. ولم يشمل هذا الترتيب إسرائيل، وظلت الحركة قادرة على تهديد الأمن الإقليمي.

تتجاوز المشكلة حدود اليمن بكثير؛ إذ يسيطر الحوثيون على موقع استراتيجي هام يطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، بالقرب من مضيق باب المندب الذي يُعد أحد أهم الممرات البحرية الحيوية في العالم. وعبر هذا الممر الضيق، تتصل السفن بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، ومن ثم بقناة السويس. ولا يحتاج الحوثيون إلى السيطرة الفعلية على المضيق أو إغلاقه تماماً لعرقلة حركة التجارة الدولية؛ إذ يكفي التهديد الموثوق بشن هجمات صاروخية أو باستخدام الطائرات المسييرة لإجبار شركات الشحن على تغيير مسار السفن لتدور حول أفريقيا، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وأقساط التأمين وأوقات التسليم.

بالنسبة للسعودية، يُعد التهديد أكثر إلحاحاً؛ إذ تعرضت بنيتها التحتية للطاقة، ومطاراتها، ومنشآتها التجارية، ومراكزها السكانية لهجمات متكررة انطلقت من اليمن. أما بالنسبة لإسرائيل، فيُمثل الحوثيون طرفاً معادياً آخر قادراً على إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة لمسافات شاسعة. وبالنسبة للولايات المتحدة، تُجسّد هذه الجماعة كيف يمكن لتنظيم عسكري صغير نسبياً أن يفرض تكاليف اقتصادية وعملية باهظة وغير متناسبة على قوة عظمى. إذن، لماذا يصعب هزيمة الحوثيين؟

ترتبط هذه الصعوبة ارتباطاً وثيقاً بالمساحة الشاسعة للأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون وطبيعتها الجغرافية الوعرة. فعلى عكس حركة حماس -التي ينحصر معقلها الرئيسي في مساحة تبلغ حوالي 365 كيلومتراً مربعاً في قطاع غزة- يسيطر الحوثيون على مناطق واسعة من شمال وغرب اليمن، تشمل سلاسل جبلية وودياناً عميقة ومناطق ريفية نائية ومراكز سكانية رئيسية، بما في ذلك العاصمة صنعاء، ومدن الحديدة وصعدة وذمار وعمران.

لقد طورت حماس شبكة واسعة من الأنفاق تحت الأرض في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، مما عقّد العمليات العسكرية الإسرائيلية. في المقابل، يستفيد الحوثيون من بيئة جغرافية أكبر بكثير وأكثر تعقيداً، ما يتيح لهم فرصاً للانتشار والاختباء وإعادة تنظيم الصفوف. وعلى عكس غزة، لا يمكن عزل اليمن من خلال عدد قليل نسبياً من المعابر الحدودية؛ إذ توفر جغرافيتها فرصاً عديدة للانتشار والاختباء وإعادة التنظيم. كما يمتلك الحوثيون مؤسسات سياسية وشبكات محلية وهياكل عسكرية مكنت الحركة من الحفاظ على سيطرتها الميدانية ومواصلة عملياتها رغم سنوات من الضغط العسكري المستمر. وحتى حملة القصف التقليدي واسعة النطاق قد تؤدي إلى إضعاف قدراتهم دون القضاء على قدرتهم على مواصلة القتال.

وهذا يطرح سؤالاً مقلقاً يستحق الدراسة والبحث؛ ليس لأنه يمثل توصية عملية، بل لأنه يختبر الحدود القصوى للقوة العسكرية:

هل يمكن لضربة نووية تكتيكية أن تكسر شوكة الحوثيين؟

قبل النظر في التداعيات الاستراتيجية، من الضروري التمييز بين الأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة النووية الاستراتيجية. ويستند هذا التمييز في المقام الأول إلى الدور العسكري المخصص للسلاح، وليس إلى حد مطلق للقوة التفجيرية (الحصيلة الانفجارية). وعادة ما ترتبط الأسلحة النووية التكتيكية بأهداف عسكرية في ساحة المعركة أو على مستوى مسرح العمليات، وإن كانت عواقبها السياسية قد تكون ذات أبعاد استراتيجية عميقة. يمكن أن تكون القوة التفجيرية للأسلحة النووية أقل بكثير من تلك التي تميزت بها القنابل الذرية التي أسقطت على اليابان عام 1945. فالقنبلة التي تبلغ قوتها كيلوطن واحد تطلق طاقة تعادل تقريباً ألف طن من مادة "تي إن تي" (TNT) المتفجرة؛ وقد قُدّرت قوة القنبلة الذرية التي سقطت على هيروشيما بـ 15 طناً، في حين ولّد السلاح الذي فُجّر فوق ناغازاكي طاقة تعادل 21 طناً تقريباً.

ومن المثير للاهتمام أن القنبلة الأقوى تسببت في عدد أقل من الوفيات. فقد لقي ما يقرب من 140 ألف شخص حتفهم في هيروشيما بحلول نهاية العام 1945، مقارنة بنحو 70 ألفاً في ناغازاكي. وتُعد هذه الأرقام تقديرية بطبيعة الحال، وهناك عدة عوامل تفسر هذا التفاوت، منها التوزيع السكاني، ومواقع الانفجارات، وطبيعة العمران، والخصائص الجغرافية؛ إذ أثرت التلال والوديان المحيطة بناغازاكي في توزيع آثار الانفجار، بينما ساهمت التضاريس المفتوحة نسبياً في هيروشيما في اتساع نطاق الدمار.

وتُبرز هذه المقارنة مبدأً فيزيائياً مهماً: وهو أن القوة التفجيرية وحدها لا تحدد عواقب الانفجار النووي.

وتضيف الطبيعة الجبلية لليمن تعقيداً إضافياً؛ إذ يمكن للتضاريس أن تعيق بعض آثار الانفجار بينما تُركّز آثاراً أخرى، مما يجعل أنماط الأضرار تعتمد بشكل كبير على الظروف المحلية. والأهم من ذلك، أن الانفجار النووي -مهما بلغت قوته- لن يؤثر إلا على منطقة جغرافية محدودة مقارنة بالمساحة الشاسعة التي تنشط فيها حركة الحوثي.

ولا يمكن منطقياً توقع أن تؤدي ضربة نووية محدودة إلى القضاء المادي على حركة تنتشر عبر رقعة جغرافية واسعة كهذه؛ فحتى تدمير المنشآت العسكرية المهمة لن يضمن اختفاء قيادة الحركة، أو مؤسساتها السياسية، أو أسسها الأيديولوجية، أو قدرتها على إعادة تنظيم صفوفها. كما أن المقارنة مع حالي هيروشيما وناغازاكي تنطوي على محددات؛ فتلك الهجمات استهدفت مدناً مأهولة بالسكان إبان حرب عالمية، ولم تكن موجهة ضد قوات متمردة تنتشر في تضاريس جبلية. وبالتالي، لا يمكن اعتبار العواقب الإنسانية لتلك الهجمات نموذجاً تنبؤياً لما قد يحدث في اليمن.

ومع ذلك، يظل السؤال الاستراتيجي الجوهرى قائماً: إذا كانت الضربة النووية التكتيكية لا تضمن التدمير المادي للحوثيين، فما الغرض منها إذن؟

تتمثل الحجة الأكثر وجاهة في مبدأ "الإكراه" لا "الإبادة"؛ أي محاولة إحداث صدمة نفسية هائلة تدفع قيادة الجماعة إلى إعادة النظر في تكاليف مواصلة هجماتها. غير أن هذا الافتراض يواجه على الفور عقبة أخرى؛ إذ لا يوجد ضمان بأن يستجيب الحوثيون بالطريقة التي أرادها خصومهم.

لقد صمدت الحركة أمام سنوات من الحرب، وتكبدت خسائر عسكرية فادحة، وتعرضت لهجمات متكررة استهدفت بنيتها التحتية. وقد أظهر قادتها استعداداً لتحمل ضربات قاسية مع التمسك بأهدافهم السياسية. ورغم أن توجيه ضربة نووية قد يدفعهم - بدافع الخوف - إلى تغيير مسارهم، إلا أنه قد يعزز أيضاً سرديتهم الأيديولوجية، أو يحفزهم على الانتقام، أو يقنعهم بضرورة مواصلة المقاومة.

فالدمار العسكري والخضوع السياسي ليسا مترادفين. ويقدم التاريخ سوابق عديدة تكشف الكثير في هذا الصدد. ففي العام 1954، وبينما كانت القوات الفرنسية تواجه الهزيمة في "ديان بيان فو" بالهند الصينية، ناقش مسؤولون أمريكيون خيار التدخل العسكري، بما في ذلك مقترحات لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية. وتؤكد مذكرة رُفعت عنها السرية - مؤرخة في 7 أبريل 1954 - أن المخططين في البنتاغون درسوا ما إذا كان استخدام ثلاث قنابل نووية تكتيكية كفيلاً بهزيمة قوات "الفيت منه" المحيطة بالموقع الفرنسي المحاصر. ومع ذلك، لم يأذن الرئيس دوايت أيزنهاور بشن هجوم نووي.

وبعد أربعة عشر عاماً، وخلال حصار "خي سان" في فيتنام عام 1968، درس المخططون العسكريون الأمريكيون خيارات الطوارئ النووية في إطار عملية أطلق عليها اسم "Fracture Jaw". وتؤكد سجلات وزارة الخارجية - التي رُفعت عنها السرية - أن الرئيس ليندون جونسون أمر بوقف التخطيط للطوارئ النووية في 11 فبراير 1968.

صحيح أن أيّاً من هاتين الحادثتين التاريخيتين لا تتطابق تماماً مع الوضع في اليمن؛ إذ كانت قوات "الفيت منه" والقوات الفيتنامية الشمالية تعمل في ظل ظروف سياسية وعسكرية ودولية مختلفة. ومع ذلك، تبرهن كلتا الحادثتين على أن فكرة استخدام أسلحة نووية تكتيكية في صراع تقليدي قد طُرحت للنقاش من قبل، وأن الرؤساء الأمريكيين رفضوا في نهاية المطاف الإذن باستخدامها. أما اليوم، فإن المعضلة السياسية ستكون أكثر تعقيداً واستثنائية. فمنذ تدمير ناغازاكي في 9 أغسطس 1945، لم يُستخدم أي سلاح نووي في الحروب؛ إذ مرت أكثر من ثمانية عقود دون حدوث أي تفجير نووي قتالي آخر. وقد أصبح هذا النوع من ضبط النفس واحداً من أهم القواعد والأعراف المؤثرة في مجال الأمن الدولي.

فمن ذا الذي سيكون مستعداً لكسر هذه القاعدة بسبب اليمن؟

لا تمتلك السعودية ترسانة نووية معلنة. وفي المقابل، تمتلك الولايات المتحدة ذلك، لكن أي إدارة تفكر في استخدام السلاح النووي ضد حركة لا تملك أسلحة نووية ستواجه تداعيات هائلة على الأصعدة القانونية والإنسانية والدبلوماسية والاستراتيجية. يسود اعتقاد واسع بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، رغم أنها تتبنى سياسة طويلة الأمد

تقوم على "الغموض النووي". ولذا، فإن أي ضربة نووية إسرائيلية ستكون لها تداعيات تتجاوز بكثير نطاق الصراع المباشر مع الحوثيين.

وحتى لو تم اختيار موقع عسكري ناءٍ وقليل الكثافة السكانية -افتراضاً- فإن ذلك لن يزيل هذه الإشكاليات؛ فالقنبلة النووية التكتيكية لا تُعد بطبيعتها سلاحاً "انتقائياً" (أي قادراً على التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية) لمجرد أن قوتها التفجيرية منخفضة نسبياً أو أنها مخصصة للاستخدام في ساحة المعركة. إذ ستظل مخاطر التلوث الإشعاعي، وتعرض المدنيين للخطر، والتبعات البيئية، واحتمالية التصعيد، تشكل بواعث قلق جديّة. وترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه من المستبعد للغاية إمكانية استخدام الأسلحة النووية بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني، حتى في المناطق النائية.

وتتمثل المسألة الجوهرية فيما إذا كانت أي ميزة عسكرية محتملة قادرة على تبرير تجاوز خط أحمر رفض رؤساء أمريكيون متعاقبون تجاوزه، حتى في خضم حروب كبرى. وثمة مفارقة أخرى في هذا السياق. إذ قد تؤدي العواقب الهائلة لاستخدام السلاح النووي إلى جعل التهديد النووي أقل مصداقية، بدلاً من أن يجعله أكثر فاعلية؛ فقد يقدر قادة الحوثيين أن كلاً من واشنطن وتل أبيب لن تقبلا بتحمل التداعيات الدولية المترتبة على استخدام مثل هذا السلاح. وفي هذه الحالة، قد يفشل التهديد في تحقيق الأثر النفسي المرجو منه.

وفي المقابل، إذا استُخدم السلاح بالفعل، فإن عواقبه السياسية ستكون قد وقعت بالفعل، بغض النظر عما إذا كان الحوثيون سيغيرون سلوكهم لاحقاً أم لا. وهنا تبرز أهمية التمييز بين "الردع" و"الإجبار" (أو فرض الإذعان)؛ فالردع يهدف إلى منع الخصم من الإقدام على فعل ما، بينما يهدف الإجبار إلى إرغام الخصم على وقف سلوك جارٍ بالفعل أو التراجع عنه. فإذا كان الهدف هو إنهاء هجمات الحوثيين المستمرة، فإن التحدي الرئيسي يكمن في عملية "الإجبار"، وليس مجرد الردع.

ومعلوم أن ممارسة الإجبار تصبح بالغة الصعوبة عندما يكون الخصم مستعداً لتحمل العقاب. لا يحتاج الحوثيون إلى هزيمة الولايات المتحدة أو إسرائيل أو المملكة العربية السعودية في حرب تقليدية؛ فكل ما يحتاجون إليه هو الحفاظ على قدرة تنظيمية كافية للاستمرار في تكبيد خصومهم الخسائر وإثبات أنهم لم يستسلموا. ولذا، فإن تعريفهم الاستراتيجي للنجاح قد يختلف اختلافاً جذرياً عن تعريف خصومهم له.

قد تؤدي الضربة النووية إلى تدمير أصول عسكرية، وقد تُحدث صدمة نفسية غير مسبقة، لكن مسألة ما إذا كانت قادرة على كسر عزم الحركة على مواصلة القتال تظل أمراً يستحيل الجزم به. وفي المقابل، فإن كلفة تجاوز العتبة النووية هي أمر يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر بكثير. فأى هجوم نووي -وهو الأول من نوعه منذ العام 1945- سيُرسخ سابقة ذات تداعيات تتجاوز حدود اليمن بكثير؛ إذ قد يُضعف القيود والضوابط المحيطة بالأسلحة النووية، ويزيد من حدة عدم الاستقرار الإقليمي، ويشجع دولاً أخرى تمتلك أسلحة نووية على إعادة النظر في الظروف التي قد تدفعها لاستخدام ترساناتها الخاصة.

وتكمن المفارقة الكبرى في أن ضربة نووية تكتيكية -كان الهدف منها استعراض قوة هائلة- قد تكشف بدلاً من ذلك عن حدود تلك القوة. لقد أثبتت السعودية بالفعل أن التفوق العسكري لا يضمن الانتصار على الحوثيين، كما أثبتت الولايات المتحدة أن حملة القصف المكثف قد تفضي إلى اتفاق محدود دون القضاء على التهديد الجوهري. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة اليمن الجغرافية تجعل من فكرة التدمير المادي الكامل للحركة عبر هجوم محدود أمراً غير واقعي.

صحيح أن السلاح النووي سيغير حجم الدمار، لكنه لن يغير بالضرورة المعادلة السياسية. وإذا كان الهدف الاستراتيجي الوحيد الممكن لتجاوز العتبة النووية هو كسر إرادة الحوثيين نفسياً، فإن العالم سيكون بصدد قبول عواقب استثنائية -وربما لا رجعة فيها- من أجل نتيجة لا يمكن لأحد ضمان تحقيقها. ولعل هذا هو الدرس الأهم في

هذا السيناريو برمته: امتلاك قوة تدميرية هائلة لا يعني بالضرورة إمكانية إجبار أي خصم على الاستسلام. ولا حتى باستخدام السلاح النووي.

ومع ذلك، لا يمكن لأي تحليل أن يتنبأ بالقرارات السياسية لأي زعيم في العالم، لا سيما في ظل ظروف بالغة الصعوبة؛ إذ قد يصبح الخيار الأقل احتمالاً هو الخيار المعتمد عندما يواجه القادة تهديدات وجودية متصورة، أو ضغوطاً داخلية، أو يقعون في خطأ في الحسابات، أو يتبنون قناعة بأن ضبط النفس بحد ذاته بات أكثر خطورة من التصعيد.

■ موقع Nziv.net: بعيداً عن الرصد: كيف ينجح الحوثيون في اختراق أنظمة الدفاع الجوي السعودية المتطورة؟

تتواصل هجمات الحوثيين على السعودية، مستهدفة كل شيء بدءاً من مطار الملك خالد الدولي في الرياض وصولاً إلى البنية التحتية الحيوية - بما في ذلك منشآت شركة "أرامكو" - ما يسفر عن وقوع إصابات واضطرابات في حركة الملاحة الجوية. ورغم امتلاك السعودية أنظمة دفاع جوي متطورة، إلا أن الصواريخ والطائرات المسيّرة نجحت في الوصول إلى أهدافها. فكيف يحدث ذلك؟

يعود نجاح الحوثيين -بين الحين والآخر- في اختراق شبكة الدفاع الجوي السعودية إلى المزيج من التحديات التكنولوجية والاستراتيجية والجغرافية. ولا يشير هذا بالضرورة إلى فشل ذريع في الأنظمة السعودية، بل يعكس القيود المتأصلة في تكنولوجيا الدفاع الحالية عند مواجهة تهديدات غير متكافئة.

العوامل الرئيسية:

1. طبيعة التهديد واستراتيجية "إشباع المجال"

أسراب مشتركة: يعتمد الحوثيون استراتيجية الإطلاق المتزامن لعشرات الطائرات المسيّرة وصواريخ "كروز". وعند وصول عدد كبير من الأهداف دفعة واحدة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى "إشباع" (أو إغراق) أنظمة الرادار والإطلاق، ما يصعب على الصواريخ الاعتراضية تثبيت أهدافها على كل التهديدات في آن واحد.

الكلفة مقابل العائد (عدم التكافؤ): تبلغ كلفة إنتاج طائرة مسيرة حوثية أو إيرانية بضعة آلاف من الدولارات فقط، في حين تصل كلفة الصاروخ الاعتراضي الواحد لنظام "باتريوت" الأميركي إلى ملايين الدولارات. كما أن مخزونات الصواريخ الاعتراضية محدودة، واتخاذ قرار باعتراض كل تهديد بسيط قد يؤدي إلى استنزاف المخزون بسرعة.

2. القيود التكنولوجية لأنظمة الدفاع

التخصص في التعامل مع تهديدات مختلفة: صُممت أنظمة مثل "باتريوت" و"ثاد (THAAD)" في المقام الأول لاعتراض الصواريخ الباليستية التي تحلق على ارتفاعات شاهقة وبسرعات هائلة. وفي المقابل، تحلق الطائرات المسيّرة وصواريخ "كروز" على ارتفاعات منخفضة جداً وبسرعات بطيئة، وتتبع مسارات طيران معقدة ومتعرجة.

النقاط العمياء للرادار: يستغل الطيران على ارتفاعات منخفضة انحناء الأرض والتضاريس الجبلية "للاختباء" عن الرادارات الأرضية حتى اللحظة الأخيرة، مما يقلص بشكل كبير الوقت المتاح لأنظمة الدفاع للاستجابة.

3. نقاط ضعف السعودية الجغرافية

مساحة شاسعة تتطلب الدفاع عنها: تُعد السعودية دولة مترامية الأطراف ذات حدود ممتدة (بما في ذلك حدود معقدة مع اليمن) وتضم عدداً لا يحصى من المنشآت الاستراتيجية المتناثرة، مثل المطارات ومحطات الطاقة ومنشآت

شركة "أرامكو" النفطية. ومن المستحيل -سواء من الناحية المادية أو الاقتصادية- نشر منظومة دفاعية محكمة ومتعددة الطبقات تحيط بكل نقطة في البلاد.

مسارات هجوم غير متوقعة: في هجمات سابقة بارزة (مثل الضربات التي استهدفت منشآت بقيق وخريص)، لم تأت التهديدات مباشرة من الجنوب (اليمن)، بل سلكت مسارات التفافية ووصلت من جهتي الشمال أو الشرق؛ مما أدى إلى مباغتة أنظمة الرادار التي كانت موجهة أساساً نحو مسرح العمليات القتالية الرئيس.

هل يكشف هذا عن نقاط ضعف في الدفاعات السعودية؟

الإجابة هي نعم، وإن كانت هذه نقاط ضعف تشترك فيها معظم الجيوش الغربية التي تواجه الحروب الحديثة غير المتكافئة:

غياب طبقة دفاعية كثيفة للتعامل مع الأهداف منخفضة الارتفاع: تاريخياً، اعتمدت الدفاعات السعودية بشكل شبه كلي على أنظمة تعمل على ارتفاعات عالية ومتوسطة، وافتقرت إلى أنظمة تكتيكية قصيرة المدى (مثل منظومة "القبة الحديدية" أو أنظمة الليزر المتقدمة والمدافع المضادة للطائرات) القادرة على التصدي بفعالية وبتكلفة معقولة للتهديدات منخفضة الارتفاع.

الاعتماد على الاستخبارات والإنذار المبكر: ثمة نقطة ضعف أخرى تتمثل في صعوبة الكشف المبكر عن منصات الإطلاق المتحركة داخل اليمن؛ ما يخلق حالة من "العمى الاستخباراتي" ويجعل من الصعب تحييد التهديد قبل عملية الإطلاق.

باختصار: استثمرت السعودية في السنوات الأخيرة بكثافة في الحصول على أنظمة عسكرية إضافية، وتحسين التكامل بين الأنظمة، وتأمين المساعدة الاستخباراتية والتقنية الدولية لسد هذه الثغرات. ومع ذلك، وكما تُظهر ساحات المعارك الحديثة، يظل تحقيق حماية كاملة (بنسبة 100%) ضد أسراب الطائرات المسيّرة (الدرونز) التي تحلق على ارتفاعات منخفضة تحدياً بالغ التعقيد لأي دولة.

■ موقع Nziv.net: العمق الاستراتيجي بدل الوعود: عقيدة إسرائيل الأمنية الجديدة

يعكس تأكيد تحول إسرائيل من نموذج "الأرض مقابل السلام" إلى مفهوم يركز على "حدود قابلة للدفاع عنها وعمق استراتيجي" تغييراً هيكلياً عميقاً في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي؛ وهو تحول تسارعت وتيرته بشكل كبير بفعل أحداث 7 أكتوبر 2023 وحرب "السيوف الحديدية".

1. تحول في الرؤية: على مدى عقود، اعتمدت استراتيجية إسرائيل السياسية والأمنية جزئياً على فكرة أن التنازلات الإقليمية المدروسة يمكن أن تؤدي إلى تسويات دبلوماسية واستقرار كما ظهر في معاهدة السلام مع مصر، واتفاقيات أوسلو، والانسحاب من قطاع غزة عام 2005. وينبع انهيار هذا المفهوم من عدة عوامل رئيسية:

- انهيار افتراض أن "الانسحاب يجلب الهدوء": لقد أثبت تحول قطاع غزة إلى كيان "إرهابي" مدجج بالسلاح عقب الانسحاب الإسرائيلي عام 2005، وترسخ وجود حزب الله في جنوب لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي عام 2000، للجمهور والقيادة في إسرائيل أن الفراغ الإقليمي سرعان ما تملؤه وكلاء إيران.

- المفاجأة الاستراتيجية في 7 أكتوبر: أظهر الهجوم المفاجئ أن التكنولوجيا (الأسوار الذكية، وأجهزة الاستشعار، وأنظمة الإنذار المبكر) لا يمكن أن تحل محل العمق المادي والوجود العسكري على الأرض؛ إذ تحولت الحدود الضيقة إلى خط تماس هش، مما أتاح حدوث اختراق جماعي في غضون دقائق.

- تهديد حلقة النار الإيرانية: إدراك أن إيران قد أنشأت شبكة من جيوش "الإرهاب" حول إسرائيل (في غزة ولبنان وسوريا والعراق واليمن) مجهزة بالصواريخ والطائرات المسيّرة وصواريخ كروز. وفي مواجهة تهديد متعدد الجبهات كهذا، تصبح المناطق المفتوحة أو المناطق العازلة ضرورة للبقاء من أجل إبقاء التهديد بعيداً عن المراكز السكانية.

2. التبعات: وتتمثل في التحول من عقيدة إدارة الصراع واحتوائه إلى عقيدة تحقيق النصر الحاسم وإعادة تشكيل المنطقة.

- العمق الاستراتيجي الداخلي: في دولة ضيقة المساحة مثل إسرائيل، لا يوجد "عمق استراتيجي" طبيعي، إذ لا تتجاوز المسافة بين البحر والصفه الغربية بضعة كيلومترات. ولذلك، تقضي العقيدة الجديدة بضرورة أن تخلق إسرائيل هذا العمق بشكل مصطنع من خلال السيطرة على أراضٍ حيوية، ومسارات استراتيجية، ومناطق أمنية داخل أراضي العدو.

- حدود قابلة للدفاع: إعادة تعريف الحدود ليس بوصفها مجرد خط سياسي، بل كمنطقة محصنة. وهذا يعني وجوب امتلاك إسرائيل القدرة على الدفاع عن النفس في مواجهة أي تهديد، بمعزل عن الضمانات الدولية أو قوات حفظ السلام الأجنبية كقوات "اليونيفيل" في لبنان، التي أثبتت عدم فعاليتها.

- التفوق الأمني المستدام: تقوم هذه الرؤية على مبدأ أن السلام أو الترتيبات الدبلوماسية لا يمكن أن تُبنى على الثقة، بل يجب أن تركز على الردع المطلق والسيطرة الأمنية الإسرائيلية الحصرية على المناطق المحيطة (مثل غور الأردن ومحور فيلادلفيا).

3. التحول الاستراتيجي: يتجلى هذا التحول في إجراءات عسكرية ودبلوماسية ملموسة على أرض الواقع:

أ. إنشاء مناطق عازلة وأحزمة أمنية:

- في قطاع غزة: أنشأ الجيش الإسرائيلي حزاماً أمنياً بعرض كيلومتر واحد تقريباً على طول الحدود - داخل الأراضي الفلسطينية - حيث تم تدمير البنية التحتية لمنع أي إمكانية للاقترب من السياج الحدودي.

- في جنوب لبنان: صُممت العمليات البرية والأنشطة العسكرية بهدف تطهير منطقة جنوب لبنان بالكامل (وصولاً إلى نهر الليطاني أو ما حوله من البنية التحتية لحزب الله، وذلك للحيلولة دون تموضع "قوة الرضوان" عند السياج الحدودي، ما قد يشكل تهديداً بشن هجوم بري مماثل لهجوم 7 أكتوبر.

ب. السيطرة على الممرات الاستراتيجية ومنع التعاضم العسكري:

- محورا فيلادلفيا ونتساريم: ينبع إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالسيطرة على محور فيلادلفيا (الحدود بين غزة ومصر) مباشرة من العقيدة الجديدة؛ إذ إن غياب السيطرة المادية على طرق التهريب سيشجع للعدو إعادة تنظيم صفوفه والتزود بالسلاح مجدداً. أما محور نتساريم فيوفر عمقاً استراتيجياً، حيث يشطر القطاع إلى قسمين ويمنح الجيش مرونة عملياتية. ج. تحول في العقيدة الدفاعية للتجمعات السكنية (الدفاع النشط)

- العودة إلى مفهوم "الجدار الحديدي" على مستوى التجمعات السكنية: تسليح مكثف لفرق الاستجابة السريعة المحلية، وإقامة حواجز مادية أكثر متانة حول التجمعات المتاخمة للسياج الحدودي، وترسيخ قناعة بأن هذه التجمعات تشكل خط الدفاع الأول، وليس مجرد "الجهة الداخلية".

د. الانتقال من الدفاع والاحتواء إلى الهجوم الاستباقي

لسنوات، اكتفت إسرائيل باحتواء التعاضم العسكري لحزب الله واقتصرت نشاطها على ما يُعرف بـ "المعركة بين الحروب (CBW)" في سوريا. أما الاستراتيجية الحالية فقد تحولت نحو توجيه ضربات استباقية وتحييد التهديدات على نطاق واسع (وهو ما تجلّى في تصفية كبار قادة حزب الله، وتدمير منظومات الصواريخ، وضرب أصول استراتيجية في إيران واليمن).

باختصار، تفرض الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة بوضوح أولوية الأمن على الدبلوماسية؛ إذ لم تعد إسرائيل مستعدة لقبول مخاطر تتعلق بالأرض مقابل وعود بالسلام أو تهدئة مؤقتة. وتقوم القناعة السائدة على أن الوجود المادي،

والسيطرة على المحاور الحيوية، والعمق الجغرافي هي وحدها الكفيلة بضمان عدم تكرار هجوم مباغت مماثل لما حدث في 7 أكتوبر، سواء انطلق من غزة أو لبنان أو الضفة الغربية.

■ يدبّعون أحرونوت: إهانة للسعودية: الحوثيون أفرغوا سماء الرياض من الطائرات. كيف فشلت أنظمة الدفاع الجوي؟ (12 أكتوبر 2026)

منذ الضربة القاتلة التي نفذها صاروخ أُطلق من اليمن على مطار «الملك خالد» يوم السبت، وأسفرت عن مقتل 13 شخصاً وإصابة أكثر من 300 آخرين، تأجلت إعادة فتح المطار مراراً وتكراراً، وسط مخاوف من عمليات إطلاق صواريخ إضافية. واليوم ألغيت قرابة نصف الرحلات الجوية في السعودية، وأظهرت بيانات تطبيق «فلايت رادار 24» أن الطائرات تتجنب المجال الجوي للعاصمة بشكل شبه كامل. وتلقى موظفون في الحي المالي بالرياض تعليمات بالعمل من المنزل. تحقيق أولي: أطلق الحوثيون سرباً من الطائرات المسيّرة لتمهيد الطريق أمام الصواريخ، ولكن لماذا لم يصدر أي إنذار؟

ظلت سماء العاصمة السعودية الرياض يوم (الاثنين) شبه خالية تماماً من الطائرات، بعدما مددت السلطات تعليق العمليات في مطار الملك خالد الدولي، عقب الهجمات الدامية التي شنّها عليه المتمردون الحوثيون في اليمن، حلفاء إيران، خلال عطلة نهاية الأسبوع وأمس. ومنذ سقوط الصاروخ يوم السبت في منطقة ميني الركاب 3 و4، الذي أسفر عن مقتل 13 شخصاً وإصابة 309 آخرين، جرى تمديد تعليق العمليات مراراً وتكراراً.

وحتى الآن، من غير الواضح متى سيستأنف المطار، الذي يُعد ثاني أكثر مطارات السعودية ازدحاماً بعد مطار جدة، عملياته. وأصاب صاروخ آخر المطار، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة 10 آخرين، وأعلنت إدارة المطار هذا المساء أنه سيظل مغلقاً حتى 17 أكتوبر على الأقل. انتشر في أنحاء العالم مقطعان مصوران نشرتهما السعودية، يوثقان لحظة الضربة القاتلة وغير المسبوقة التي استهدفت مطار الرياض يوم السبت. ويظهر في أحد المقطعين مسافرون يقفون في طابور للتفتيش الأمني الذي كان يتقدم ببطء، وفجأة وقع انفجار هائل، وغطى الغبار القاعة بأكملها، واندلعت النيران بينما فر المسافرون في جميع الاتجاهات. وفي تسجيل آخر، يظهر مسافرون جالسون على مقاعد الانتظار، وفجأة هز الانفجار المكان، وانهار عليهم جزء من السقف، فاندفعوا بحثاً عن مأوى.

تمثل الهجمات الصاروخية التي يشنها الحوثيون على المطارات السعودية تحولاً دراماتيكياً في الحرب المستمرة منذ سنوات طويلة بين الطرفين. كما أن نجاح الحوثيين في فرض الحصار الجوي على السعودية يمثل إهانة كبيرة لسلطات المملكة، وهي إهانة لا تلوح لها نهاية في الأفق. وتزيد هذه الاضطرابات من الضغوط على قطاع الطيران، الذي يعاني أصلاً في السنوات الأخيرة من تداعيات الحروب في أنحاء الشرق الأوسط ومن الارتفاع الهائل في أسعار الوقود.

ووفقاً لآخر تحديث صدر ظهرًا، اضطرت إدارة مطار الملك خالد إلى إلغاء 82% من إجمالي الرحلات الجوية المقررة، فيما بلغت نسبة الإلغاءات في مطارات السعودية 46.4%. وأظهرت بيانات تطبيق تتبع حركة الطيران «فلايت رادار 24» اليوم أن الطائرات تتجنب الاقتراب من الرياض، رغم استمرار مرور الطائرات النفاثة عبر بقية المجال الجوي السعودي، وهبوطها في مطار جدة على الساحل الغربي للبلاد. وألغت مجموعة من شركات الطيران الدولية رحلاتها من الرياض وإليها خلال الأيام المقبلة، من بينها شركات تابعة لمجموعة لوفتهانزا، وكذلك الخطوط الجوية الفرنسية وكيه إل إم.

الناتج المحلي الإجمالي ينكمش، ومسؤولون تنفيذيون ألغوا زياراتهم إلى الرياض

يثير التصعيد مع الحوثيين مخاوف في السعودية من تداعيات اقتصادية أوسع نطاقاً، إذ يُتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية بنسبة 3.6% هذا العام، وهو رقم يعكس مجموعة من العوامل، من بينها تراجع النشاط النفطي. كما فرضت الهجمات ضغوطاً شديدة على الفعاليات المقرر إقامتها في الرياض هذا الشهر، ومنها

مؤتمر الاستثمار الأبرز في المملكة ومؤتمر الطاقة التابع لمجلس البترول العالمي، الذي ألغى عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين الذين كان من المفترض مشاركتهم فيه زيارتهم.

ولم يتسبب التصعيد في تعليق العمليات بمطار الرياض فحسب، بل تلقى موظفون في الحي المالي بالعاصمة تعليمات بالعمل من المنزل اليوم، في ظل التوترات.

وقال مصدران في الشرق الأوسط إن السعودية بدأت في الوقت الراهن تحقيقاً لمحاولة فهم أسباب فشل أنظمة دفاعها الجوي في اعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة التي أطلقها الحوثيون. وأوضح المصدران، اللذان طلبا عدم الكشف عن هويتيهما، أن التحقيق الأولي يشير إلى أن الحوثيين أطلقوا في البداية عدداً كبيراً من الطائرات المسيّرة لتمهيد الطريق أمام صواريخ كروز والصواريخ الباليستية للوصول إلى مطار الملك خالد.

ويبقى السؤال الذي لم تتم الإجابة عنه هو: لماذا لم توفر أنظمة الدفاع الجوي إنذاراً مبكراً بالهجوم؟

وأفادت السعودية أيضاً بأنها تتصدى لطائرات مسيّرة وصواريخ كروز أطلقت باتجاهها من اليمن. ولاتزال السعودية تتقرب تدخلاً أميركياً أكثر مباشرة في حرب الرياض ضد الحوثيين، رغم أن الأميركيين يكتفون حتى الآن بتقديم المعلومات الاستخباراتية وتحديد الأهداف والمساعدة في التخطيط للهجمات السعودية، ولا ينفذون ضربات مباشرة خاصة بهم داخل اليمن. وكان الرئيس دونالد ترامب قد ألمح يوم السبت إلى احتمال تغيير موقفه في هذا الشأن، وتقديم مساعدة أكثر فاعلية للسعودية في حربها.

وقد يدفع التدخل الأميركي الحوثيين إلى محاولة تعطيل حركة السفن في مضيق باب المندب الاستراتيجي، الواقع عند الطرف الجنوبي للبحر الأحمر قبالة السواحل اليمنية، ما سيؤدي إلى زيادة القيود على تدفق النفط إلى خارج الخليج. ويأتي ذلك بعدما تعرضت إمدادات النفط من الشرق الأوسط بالفعل لضربة شديدة منذ فبراير، عندما أغلقت إيران مضيق هرمز رداً على الهجوم الأمريكي الإسرائيلي عليها. وقبل الحرب، كان نحو خمس استهلاك النفط العالمي يمر عبر مضيق هرمز.

دعوات في الإمارات إلى تحرك مشترك: «كلنا أهداف»

دعا أنور قرقاش، مستشار رئيس الإمارات محمد بن زايد، اليوم إلى تحرك مشترك من جانب دول الخليج العربية لحمايتها من هجمات إيران والجماعات الوكيلية التابعة لها، مثل الحوثيين. وقال المستشار إن إيران وحلفاءها اعتقدوا خطأً أن دول الخليج العربية هي «الحلقة الأضعف» في الحرب الأميركية ضد إيران، التي تعرضت خلالها هذه الدول لهجمات متكررة من طهران ووكلائها. وكتب عبر وسائل التواصل الاجتماعي: «لقد اتضح أننا جميعاً أهداف، وأن أمننا لا يتجزأ»، مضيفاً أن الهجمات على السعودية «تمس أمن الإمارات ودول الخليج».

وللتذكير، بدأ التصعيد بين الحوثيين والسعودية في يوليو الماضي، وأنهى هدنة استمرت 4 سنوات في الحرب اليمنية التي اندلعت عام 2014، ودعمت فيها الرياض قوات الحكومة اليمنية المعترف بها من المجتمع الدولي. وبدأ التصعيد عقب محاولة حوثية لكسر الحصار الجوي الذي تفرضه السعودية على الحوثيين، بالتزامن مع التصعيد الذي كان يشهده آنذاك مسار الحرب ضد إيران، حليفة الحوثيين.

وفي الشهر الماضي، شن الحوثيون حملة سريعة للسيطرة على الأراضي، استولوا خلالها على المناطق الساحلية الاستراتيجية في جنوب غرب اليمن المطل على مضيق باب المندب. ورغم أنهم كانوا قادرين قبل ذلك على مهاجمة السفن في البحر الأحمر من مسافات بعيدة باستخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ، فإن السيطرة على تلك الأراضي منحت الحوثيين إحكاماً أكبر لسيطرتهم على حركة الملاحة في المضيق الاستراتيجي، الذي يربط بين أوروبا وآسيا عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ويمر عبره 12% من إجمالي التجارة العالمية.

وخلال الأيام الأخيرة، تصاعدت هجمات الحوثيين على المدن السعودية، وأصبحت تركز بشكل متزايد على مطارات البلاد، في إطار محاولتهم تعطيل نشاط قطاع الطيران في السعودية و«إغلاق أجوائها»، انتقاماً من الغارات الجوية التي تنفذها السعودية ضدهم.

وكان الحوثيون قد دعوا شركات الطيران الدولية، منذ بداية الأسبوع الماضي، إلى عدم التحليق في الأجواء السعودية، زاعمين أنها أصبحت «ساحة» لعملياتهم ضد السعودية، وشددوا على أنهم يخلون مسؤوليتهم عن العواقب إذا واصلت هذه الشركات العمل هناك.

■ معاريف أونلاين: التهديد المقبل: الحوثيون لا يضيّعون الوقت: المفاجأة التي يجهزون لها لإسرائيل

بقلم: إيلي ليون

يكشف تقرير جديد أن الحوثيين يحاولون تصنيع صواريخ باليستية متطورة باستخدام مكونات صينية، بمدى يغطي كامل الأراضي الإسرائيلية. والمتوقع أن تصل سرعة الصواريخ إلى حوالي 9650 كم/ساعة، وأن تكون قادرة على المناورة لتجنب أنظمة الدفاع الجوي. يسعى الحوثيون في اليمن إلى تصنيع صواريخ باليستية متطورة متوسطة المدى محلياً باستخدام مكونات مُوردة من الصين. ويأتي ذلك وفقاً لتقرير جديد صادر عن منظمة "Conflict Armament Research" (أبحاث تسليح الصراعات)، وهي منظمة تتتبع استخدام الأسلحة وسلاسل التوريد في مناطق النزاع. وبحسب تقرير لصحيفة "وول ستريت جورنال" استعرض هذه النتائج، فإن هذه القفزة التكنولوجية من شأنها أن تزيد بشكل كبير من حجم التهديد الذي تشكله الجماعة المدعومة من إيران.

ويشير التقرير إلى أن الحوثيين استوردوا مجموعة متنوعة من المكونات من مورد صيني، وهي مكونات لازمة لإنتاج نسخة محلية من أحد أقوى الأسلحة في الترسانة الإيرانية: صاروخ " (Kheibar Shekan) "الموجه بدقة. والمتوقع أن يبلغ مدى الصاروخ الحوئي حوالي 1930 كيلومتراً، ما يضع كلاً من السعودية وإسرائيل ضمن نطاق الاستهداف. وقد أشارت "وول ستريت جورنال" إلى أن إيران سبق وأن استخدمت هذا الصاروخ -الذي يُعد منخفض الكلفة، ومتحركاً، ودقيقاً، وكُشف عنه لأول مرة في طهران عام 2022- في هجمات استهدفت قواعد أميركية الربيع الماضي، محققةً قدراً من النجاح.

يستند التقرير إلى معلومات قدمتها السلطات اليمنية في شهر يوليو، وذلك عقب ضبط شحنتين العام الماضي كانت تحتويان على معدات صاروخية مخبأة وسط بضائع أخرى. وأوضح فابيان هينز، وهو محلل أول في المؤسسة البحثية، أنه بالنظر إلى حجم هذه الواردات، فمن المحتمل أن الحوثيين يقومون بالفعل بتصنيع الصواريخ - أو يحاولون ذلك دون نجاح كامل. وأشار إلى أن منشآت أسلحة الحوثيين مموهة بشكل جيد، ما يجعل من الصعب تقييم المرحلة الحالية لخط الإنتاج. وتشمل المواد المضبوطة مكونات معدنية مصممة خصيصاً لهيكل الصاروخ ومحركه، وزعانف لتثبيت الطيران، وأجزاء لمحركات تعمل بالوقود الصلب، وأدوات، ومعدات اختبار، ومواد خام مصممة لحماية الصاروخ من الحرارة الشديدة المتولدة أثناء الطيران. وأشارت وثائق الشحن إلى شركة صينية لتصنيع المعادن متخصصة في مكونات الطيران والفضاء، رغم أنه لم يتم الكشف عن اسم الشركة. تتبع فعالية صاروخ "خبير شكن" من قدرته على المناورة وتجنب أنظمة الدفاع الجوي. ووفقاً لمحللين ومسؤولين، ففي بعض النسخ، ينفصل رأس الصاروخ - الذي يحمل الرأس الحربي - خلال المرحلة النهائية من الطيران ويستخدم محركاً صغيراً لتعديل مساره أثناء اقترابه من الهدف بسرعة تبلغ حوالي 9650 كم/ساعة.

وأشار محمد الباشا، مؤسس شركة "Basha Report" لتقييم المخاطر ومقرها واشنطن، إلى أن الحوثيين أصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم في إنتاج الأسلحة بعد سنوات من الاعتماد الكلي على إيران وحزب الله. وأشار إلى أنهم طوروا قدرات تصنيع محلية تدمج الذكاء الاصطناعي في برمجيات الطائرات المسيّرة والصواريخ، ونوّعوا سلاسل التوريد

الخاصة بهم، وأنشأوا شبكات دولية للتهريب والشراء. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة والبيانات التي جمعها خبراء الأسلحة، تُعد الشركات الصينية حالياً المصدر الأكبر للسلع الخاضعة للحظر والموجهة إلى الحوثيين، كما أن غالبية موردي مكونات الطائرات المسيرة للجماعة يعملون انطلاقاً من الصين.

وذكر هنري طومسون، وهو خبير سابق في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، أن هناك أدلة تشير إلى استيراد الحوثيين لمكونات خاصة بالصواريخ الباليستية التي تعمل بالوقود الصلب من الصين منذ عامين على الأقل؛ محذراً من أن ذلك سيمكنهم من توجيه ضربات في عمق الأراضي السعودية بحمولات أثقل من تلك التي تحملها صواريخ كروز أو الطائرات المسيرة. ورغم نفي بكين -التي تزعم التزامها بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة- فإن بعض المكونات التي تمت مصادرتها كانت مصممة خصيصاً للتطبيقات الصاروخية العسكرية، وليس لأغراض مدنية ذات استخدام مزدوج. وخلص مايكل نايتس، مدير الأبحاث في شركة الاستشارات الاستراتيجية (Horizon Engage)، إلى أن هذه النتائج تظهر افتقار الصين إما إلى الإرادة أو إلى الوسائل اللازمة للسيطرة على الوجهة النهائية لتقنياتها. تأتي هذه التطورات في وقت كثف فيه الحوثيون هجماتهم على المملكة العربية السعودية خلال الأسابيع الأخيرة، في محاولة لكسر الحصار الذي تقوده الرياض. وقد أدت هذه الهجمات - إلى جانب استمرار إيران في استهداف السفن التجارية في مضيق هرمز - إلى ارتفاع أسعار النفط وإثارة غضب الرئيس دونالد ترامب، الذي كتب أمس (الثلاثاء) على منصفته للتواصل الاجتماعي (Truth Social) أن الحوثيين يتصرفون "بشكل سيئ للغاية".

■ 24NEWS: الحوثيون يهددون أرامكو والسعودية تلوح بالتصعيد. هل تقترب الحرب البرية في اليمن؟

كيف تهدد صنعاء منشآت أرامكو؟ تصعيد مع الرياض يعيد طرح خيار الحرب البرية ومستقبل المواجهة مع الحوثيين وسط تطورات ميدانية متسارعة، يتربح المشهد الإقليمي تداعيات التصعيد المتبادل بين جماعة "أنصار الله" (الحوثيون) والتحالف بقيادة السعودية، عقب إعلان الأخير التحضير لعملية وصفها بـ"النوعية"، تزامنت مع استهداف شركة النفط في منطقة الصباحة بصنعاء. في المقابل، لوحت الجماعة برد قاسٍ ومؤلم في عمق الرياض، مهددة باستهداف منشآت "أرامكو" الحيوية، ودعت المقيمين بالقرب منها إلى الابتعاد الفوري، مما أعاد طرح تساؤلات حرجة حول مصير أمن الطاقة العالمي وحدود قواعد الاشتباك القائمة.

المعركة بين الجو والارض: هل تحسم الغارات وحدها الموقف؟

في قراءته للمشهد، أشار الباحث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات من واشنطن، حسين عبد الحسين، إلى أن الإشكالية الرئيسية تكمن في أن الحرس الجوي والعمليات الجوية وحدها لا يمكن أن تحسم المعركة في مواجهة الحوثيين. وأوضح أن معادلة التراشق الصاروخي تصب في مصلحة الحوثيين نظراً لافتقارهم لبنية تحتية اقتصادية ضخمة مقارنة بالسعودية التي تمتلك منشآت طاقة ومطارات ومرافق مدنية ذات قيمة عالية.

ويرى عبد الحسين أن الخيار الفعّال يكمن في وجود قوة قادرة على الأرض لدفع الحوثيين نحو صعدة وصنعاء، مشيراً إلى أن الحملة العسكرية الكبرى التي أعلنتها الحكومة اليمنية الموالية للسعودية تعثرت بعد بدايات واعدة، مما يجعل التفكير في استنباط استراتيجيات برية أوسع ضرورة لتغيير معادلة الردع.

تشكيك في الجدوى البرية وانتقادات للسياسات الدولية

من جهته، أبدى الدكتور محمود الأفندي، المختص بالشأن الروسي والأستاذ بالأكاديمية الروسية، تشكيكاً كبيراً في إمكانية حسم المعركة عسكرياً على الأرض، متسائلاً عن القدرة الفعلية لأي جيش إقليمي على التورط في حرب برية معقدة جغرافياً في اليمن. وانتقد الأفندي الدور الأمريكي في المنطقة، معتبراً أن السياسات الغربية ساهمت في زعزعة الاستقرار وهياكل الأمن الإقليمي، وأن الاعتماد على المواجهات العسكرية المباشرة أو الوكالات لن يفضي إلى تسوية حقيقية، داعياً إلى خفض التصعيد والتوجه نحو مسار الحوار السياسي لحماية المصالح الاقتصادية وتجنب المنطقة المزيد من الانهيار.

أمن الطاقة والتحالفات الإقليمية على المحك

يطرح تلويح الحوثيين باستهداف منشآت "أرامكو" النفطية سيناريوهات بالغة الخطورة، أبرزها امتداد رقعة الصراع لتصبح إمدادات الطاقة وأمن النفط العالمي في قلب المعركة. كما تطرق النقاش إلى مدى تأثير هذه التهديدات على مسارات التطبيع الإقليمي وإعادة هندسة التحالفات الأمنية للسعودية مع القوى الكبرى والإقليمية، في ظل تباين الرؤى حول مدى التزام الحلفاء الغربيين بتوفير المظلة الدفاعية الكاملة للمملكة.

بينما تتصاعد حدة التهديدات المتبادلة وتتعدد قراءات المراقبين بين مؤيد لضرورة الحسم البري والعسكري وداعم للحلول الدبلوماسية وخفض التصعيد، تبقى المنطقة تقف على حافة معادلة دقيقة ومعقدة قد تعيد رسم خريطة التحالفات والاشتباك في الإقليم بأسره.

■ هآرتس: ترامب وبن سلمان في فخ يمني استراتيجي... بين حسابات الإقليم والغرق في الوحل

بقلم: تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

بعد سلسلة الهجمات على مطار الرياض التي تسببت بقتل 14 شخصاً وإصابة المئات، وتقدير عدد طائرات الاعتراض الموجودة لدى السعودية ببضع مئات فقط، لم يبق أمام محمد بن سلمان إلا سيل من رسائل الدعم، لكن خياراته كانت محدودة. واكتفى ترامب، الصديق المقرب الذي أعلن عن حبه لولي العهد السعودي، بتصريح غير ملزم يفيد بأنه يفكر في التحرك ضد الحوثيين دون تحديد كيف ومتى.

يتجلى فخ الولايات المتحدة بوضوح في أشد صوره: ففي أيار 2025، بعد أسابيع على الهجمات الكثيفة ضد الحوثيين، وقع ترامب على اتفاق وقف إطلاق النار معهم، بوساطة سلطنة عمان، تعهدوا بحسبه بعدم مهاجمة أهداف أمريكية، مقابل عدم مهاجمة أراضيهم. وفي الشهر الماضي، مع تقدم الحوثيين على طول الساحل الغربي لليمن في الطريق إلى باب المندب، وبعد رفض ترامب طلب بن سلمان شن هجوم في اليمن، التقى مبعوثو الرئيس من جديد في مسقط عاصمة عُمان مع ممثلي الحوثيين. وأكد الممثلون التزامهم بعدم مهاجمة أهداف أمريكية وإسرائيلية.

إن أي هجوم جديد من جانب ترامب كبادرة دعم لصديقه السعودي سيعتبر خرقاً للاتفاق وتوسيعاً للجبهة ضد السفن الأمريكية، في الوقت الذي تشتعل فيه جبهة الخليج الفارسي وما زال مضيق هرمز مفتوحاً. ولكن حتى لو قرر ترامب استئناف الهجمات في اليمن، وحتى لو لم يحتاج الوضع إلى تدخل عسكري من قبل إيران، فإن حلم إسقاط نظام الحوثيين سيتطلب تدخلاً برياً. لا توجد دولة مستعدة لهذا التدخل، بما في ذلك الدول الأعضاء في التحالف الاستراتيجي مع السعودية، وحتى السعودية نفسها.

السعودية تهدد برد شديد، لكنها في خضم حرب بالفعل. الطائرات القتالية السعودية تشن هجمات على أهداف في اليمن، في حين تعمل القوات البرية اليمنية وسلاح الجو المتواضع ضد تجمعات الحوثيين وضد أهداف مثل مستودعات السلاح ومنصات إطلاق الصواريخ، ومحطات الرادار، معتمدة على المعلومات الاستخبارية الأمريكية والإقليمية. مع ذلك، لا تستطيع أي قوة من هذه القوات وقف الصواريخ أو المسيرات التي يطلقها الحوثيون بفعالية. وحتى استعادة الأراضي التي يحتلها الحوثيون لا تكفي لحسم الحرب: فالخيارات العسكرية الطموحة، بما في ذلك استعادة العاصمة صنعاء، أو على الأقل تحرير المناطق الساحلية ومدن الموانئ التي يحتلها الحوثيون يحتاج إلى قوات برية كبيرة، يجد الجيش اليمني الرسمي صعوبة في توظيفها في هذه الحملة.

إن مصطلح "جيش اليمن" مضلل. فعلى الورق مسجل فيه 300 - 400 ألف جندي، وتشير تقديرات أخرى إلى حوالي نصف مليون جندي. ولكن المقاتلين ينقسمون بين جهات داخلية، وبين قوات حكومية وقوات غير حكومية، وبين الوحدات المحلية التي تقاتل للدفاع عن مناطقها وبين الموالية لزعمائها القبليين الذين على الأغلب يكونون

على خلاف فيما بينهم. عملياً، تمتلك السعودية قوة بشرية يمنية، لكنها ليست بالضرورة جيشاً تحت قيادتها، يقدر أو يرغب في تنفيذ خطة تملّيها.

أما المسار الدبلوماسي فغير مشجع أيضاً. أمس، تحدث وزير خارجية إيران عباس عراقجي مع نظيره السعودي فيصل بن فرحان، وعرض عليه التوسط بين السعودية والحوثيين. ولكن السعودية غير مستعجلة لتبني هذا المسار. إن أي تحرك دبلوماسي يشترط وقف إطلاق النار يعني بقاء الحوثيين في المناطق التي سيطروا عليها في مدن الساحل، وأي تقدم سيجبر السعودية على تقديم تنازلات. في الأسبوع الماضي، أوضحت السعودية أنها لن توافق على وقف إطلاق النار قبل أن تسيطر حكومة اليمن على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

السؤال المطروح هو هل سيغير بن سلمان موقفه على خلفية التطورات الجديدة والأضرار الكبيرة التي لحقت بالسعودية؟ مع ذلك، سبق للسعودية أن جربت التحركات الدبلوماسية ضد الحوثيين وأدت إلى وقف إطلاق نار استمر أربع سنوات مقابل تنازلات كبيرة. فقد نص اتفاق وقع بين الحوثيين والسعودية في 2023 على تخفيف العقوبات المفروضة على الحوثيين بشكل كبير، إضافة إلى حرية استيراد وتصدير البضائع والنفط في ميناء الحديدة وفتح خطوط جوية إلى الدول الجارة وتمويل رواتب حوالي مليون موظف حكومي مسجلين في الحكومة اليمنية المعترف بها، ولكنهم يعملون في مناطق تخضع لسيطرة الحوثيين.

هذه الدفعات لم تساعد الحوثيين على الوفاء بالتزامهم تجاه الموظفين فقط، بل ضخت أيضاً أموالاً جديدة إلى اقتصادهم، وأزالت أحد مصادر غضب الشعب من نظامهم. قد يفرض اتفاق جديد مطالب مالية ضخمة، وقبل أي شيء شروطاً سياسية تعطي الحوثيين الشرعية كحكومة. إن تبني اقتراح الوساطة الإيرانية قد يظهر إيران كشريكة في حل النزاعات الإقليمية، في حين تستمر في تأجيحها. وهذا يظهر في اليمن بوضوح، حيث تجني طهران ثمار سيطرة الحوثيين على باب المندب. وجدير بالذكر أن إيران لا تدعي قدرتها على إملاء سلوك الحوثيين، لذلك لا يوجد ما يضمن امتثالهم لتوجيهات إيران، حتى لو وافقت السعودية على اقتراح الوساطة.

2026/10/15

■ موقع Nziv.net: بعيداً عن الرادار: كيف ينجح الحوثيون في اختراق أنظمة الدفاع الجوي المتطورة في المملكة العربية السعودية؟ أدخلت إيران أنظمة اتصالات فائقة الحداثة -مقاومة للتنصت والتشويش- في صفوف الحوثيين في اليمن.

كشف موقع " (Sheba Intelligence) "اليمني، المتخصص في الاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT)، عن طبقة جديدة ضمن البنية التحتية للاتصالات العسكرية لدى جماعة الحوثي، مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. يدمج هذا النظام بين البنية التحتية للألياف الضوئية وتقنيات الاتصالات اللاسلكية الحديثة، وقد دخل بالفعل حيز التشغيل الفعلي. بدأ التحقيق بعد رصد مركبات تنقل أبراج اتصالات ومعدات ذات صلة داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وأدى تتبع هذه التحركات إلى معلومات تشير إلى أن هذه المعدات جزء من مشروع أوسع لتعزيز قدرات الاتصالات العسكرية للحوثيين.

وتشير المعلومات التي حصل عليها الموقع إلى تورط مباشر للحرس الثوري الإيراني في إدخال هذه الطبقة الجديدة من الاتصالات. وقد تضمن المشروع توريد معدات اتصالات لاسلكية متطورة، وتركيب أنظمة جديدة في مواقع اتصالات قائمة، وإنشاء محطات مخصصة في جبل عيبان ومنطقة عطان في صنعاء. وتم دمج هذه المعدات مع البنية التحتية القائمة للألياف الضوئية، لتشكيل شبكة لاسلكية مستقلة؛ مما أدى إلى خلق بنية اتصالات عسكرية هجينة تجمع بين روابط الألياف الضوئية والاتصالات اللاسلكية.

وقد نُشر النظام لاحقاً خلال الهجوم الذي شنه الحوثيون على المخا وباب المندب، مما وضع هذه القدرة الاتصالية الجديدة قيد الاختبار في بيئة قتالية فعلية. كما يضيف ظهور هذا النظام سياقاً جديداً لعملية "في قلب العدو (In the Heart of the Enemy)"

- (the Heart of the Enemy) وهي عملية كشف عنها الموقع سابقاً في تقرير استقصائي بعنوان "البنية التحتية للاتصالات الحساسة في صنعاء".

طبقة جديدة في الشبكة

يعمل الحوثيون بالفعل ضمن بيئة اتصالات معقدة. إذ تشمل بنيتهم التحتية للاتصالات شبكة الخطوط الثابتة في اليمن، وشبكات الهاتف المحمول التجارية، وأنظمة الاتصالات العسكرية، بالإضافة إلى بنية تحتية متخصصة كانت تُستخدم سابقاً من قبل أجهزة الاستخبارات وقوات الحرس الجمهوري السابقة. كما طوّر الحوثيون شبكات داخلية خاصة بهم مخصصة للاتصالات الحساسة. تشمل هذه المكونات نظاماً - حددته مصادر الموقع بـ "اتصالات جهادية" - يُستخدم للقيادة العسكرية وتوجيه حركة الاتصالات. ويُضيف هذا النظام، الذي تم الكشف عنه مؤخراً، طبقةً أخرى إلى البنية التحتية القائمة.

وتشير المعلومات التي حصل عليها الموقع إلى أن المحطات الرئيسية ترتبط بنقاط فرعية عبر خطوط الألياف الضوئية، مع دمج معدات لاسلكية لتوفير طبقة إضافية لنقل البيانات عبر الشبكة. وتدعم المعلومات المتاحة وصف هذا النظام بأنه بنية اتصالات عسكرية هجينة تعتمد على الألياف الضوئية والتقنيات اللاسلكية (نظام ضوئي-لاسلكي).

ولم يحدد الموقع الشركات المصنعة للمعدات أو طرازاتها؛ كما لاتزال التفاصيل الفنية - مثل ترددات التشغيل، وبروتوكولات الراديو، ومعايير التشفير، وتدابير الحماية الإلكترونية - غير معروفة حتى الآن. علاوة على ذلك، لم يتضح بعد ما إذا كانت الوصلات اللاسلكية تعمل كمسارات احتياطية تلقائية في حال تعطل خطوط الألياف الضوئية، أم أنها تعمل بشكل مستمر بالتوازي مع الشبكة السلكية الثابتة. ومع ذلك، توفر هذه البنية أكثر من وسيط للاتصال، ما يقلل من الاعتماد على بنية تحتية واحدة لنقل البيانات.

■ موقع Nziv.net: أنشأت إيران شبكة اتصالات هجينة (Hybrid Communication Network) داخل صفوف القوات العسكرية التابعة للحوثيين في اليمن. فما هي هذه الشبكة؟

شبكة الاتصالات الهجينة هي بنية تحتية للشبكات تجمع بين نوعين أو أكثر من تقنيات الاتصال أو البنى الهندسية، بهدف إنشاء نظام اتصالات موحد يتسم بموثوقية ومرونة أكبر. وعادةً ما يشير هذا المصطلح إلى الجمع بين الشبكات السلكية (مثل الألياف الضوئية) والشبكات اللاسلكية (مثل الشبكات الخلوية أو الأقمار الصناعية)، أو الجمع بين البنية التحتية المادية المحلية (داخل الموقع) وشبكات الحوسبة السحابية العامة.

أين تُستخدم الشبكات الهجينة؟

الشبكات الواسعة النطاق الهجينة: Hybrid WAN - تقوم المؤسسات بربط فروعها باستخدام مزيج من الخطوط الخاصة الآمنة والعالية الكلفة مثل تقنية MPLS واتصالات الإنترنت القياسية المنخفضة الكلفة مثل النطاق العريض أو شبكات الجيل الخامس 5G. ويعمل نظام (ذكي) مثل تقنية SD-WAN على توجيه البيانات الحساسة أو المهمة عبر الخط الآمن، بينما يتم توجيه حركة المرور العامة عبر شبكة الإنترنت العامة.

البنية التحتية السحابية الهجينة: Hybrid Cloud Networking - ربط الأجهزة المادية الموجودة داخل مكاتب الشركة بخوادم سحابية بعيدة مثل AWS أو Azure، ما يسمح لها بالعمل معاً كشبكة واحدة متكاملة. النسخ الاحتياطي والتبديل عند الفشل (Failover) تعتمد بعض الأنظمة على اتصال سلكي ثابت مثل الألياف الضوئية كرابط أساسي؛ وفي حال حدوث عطل أو انقطاع، يتحول النظام تلقائياً وفوراً إلى اتصال خلوي (5G/4G) لضمان استمرار العمليات دون توقف.

مزايا هذه الشبكة الرئيسية

موثوقية عالية (المرونة/الصمود): في حال تعطل إحدى البنيتين التحتية، تعمل الأخرى كبديل فوري.
توفير التكاليف: تتيح للمؤسسات نقل البيانات الأقل حساسية عبر اتصالات إنترنت منخفضة الكلفة، بدل دفع مبالغ باهظة مقابل خطوط خاصة مخصصة لكل حركة مرور البيانات في الشبكة.
المرونة والأداء: يقوم النظام بتوجيه حركة البيانات בזكاء عبر المسار الأسرع والأقل ازدحاماً في أي لحظة.
حلول أمن الشبكات للشبكات الهجينة

تعالج الحلول الأمنية للشبكات الهجينة تحدياً معقداً، يتمثل في ضرورة حماية البيانات أثناء تنقلها بين البنية التحتية المادية داخل المؤسسة، ومنصات الحوسبة السحابية العامة المتنوعة مثل AWS و Azure و Google Cloud، والموظفين العاملين عن بُعد، والمكاتب الفرعية. ومع تلاشي الحدود المادية لشبكات الشركات، أصبحت الحلول الأمنية الحديثة تركز على مبدأ "انعدام الثقة" (Zero Trust) "أي لا تثق أبداً، وتحقق دائماً" — بالإضافة إلى دمج الخدمات الأمنية ضمن بيئة سحابية موحدة. وفي ما يلي أبرز الحلول الأمنية الأساسية للشبكات الهجينة:

1. خدمة الوصول الآمن عند الحافة (SASE - Secure Access Service Edge)

تُعد هذه البنية حالياً الحل الأكثر شمولاً وانتشاراً للشبكات الهجينة؛ حيث تدمج تقنيات توجيه الشبكة مثل SD-WAN مع الحلول الأمنية السحابية في منصة واحدة. وتتضمن هذه البنية عدة مكونات حماية جوهرية:
الوصول إلى الشبكة وفق مبدأ انعدام الثقة: ZTNA - Zero Trust Network Access بديل متطور لتقنيات الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) التقليدية؛ فبدل منح المستخدم صلاحية الوصول إلى الشبكة بأكملها، يقوم هذا الحل بالتحقق من هوية المستخدم، وحالة جهازه، وموقعه الجغرافي، ثم يمنحه حق الوصول فقط إلى التطبيق المحدد الذي يحتاجه لأداء عمله.

بوابة الويب الآمنة: (SWG - Secure Web Gateway) تعمل كبوابة أمنية تقوم بتصفية محتوى الويب، وحظر المواقع الضارة، ومنع الموظفين من تنزيل ملفات خطيرة، سواء كانوا داخل المكتب أو في أي مكان آخر (مثل المقاهي).
وسيط أمن الوصول إلى السحابة: (CASB - Cloud Access Security Broker) يعمل كحارس بوابة يقع بين المستخدمين النهائيين والخدمات السحابية مثل Office 365 أو Salesforce؛ حيث يمنع تسريب البيانات (DLP)، ويكتشف السلوكيات المشبوهة، ويضمن تشفير البيانات الموجودة في السحابة وحمايتها.

2. التشفير الشامل (End-to-End Encryption)

في الشبكات الهجينة، تنتقل البيانات باستمرار بين البنية التحتية الخاصة وشبكة الإنترنت العامة؛ لذا تتطلب الحلول الأمنية ما يلي:

التشفير أثناء النقل: (Encryption in transit) استخدام بروتوكولات آمنة مثل IPsec VPN أو TLS لضمان عدم قدرة أي طرف خارجي على اعتراض البيانات أو قراءتها أثناء انتقالها من الخادم المحلي داخل المؤسسة إلى السحابة.
التشفير أثناء التخزين: (Encryption at rest) تشفير قواعد البيانات والملفات — سواء كانت مخزنة محلياً أو في السحابة — بحيث تظل البيانات بلا قيمة للمهاجمين حتى في حال سرقتها مادياً أو رقمياً.

3. الإدارة المركزية للهوية والوصول IAM و MFA

في ظل توزيع المستخدمين والتطبيقات، تُعد الإدارة القوية للهوية خط الدفاع الأول:

المصادقة متعددة العوامل (MFA) إجراء إلزامي عند كل عملية تسجيل دخول إلى الشبكة أو السحابة (على سبيل المثال: استخدام كلمة المرور بالإضافة إلى رمز يتم إرساله إلى جهاز محمول).

مزود الهوية الموحد (IdP): الاعتماد على نظام موحد لإدارة الهوية مثل Microsoft Entra ID أو Okta يتيح ميزة "تسجيل الدخول الموحد (SSO)" للوصول إلى جميع موارد المؤسسة؛ مما يسهل عمليات المراقبة، وتطبيق السياسات، وحظر المستخدمين فوراً عند الضرورة.

4. المراقبة، والرؤية الشاملة، والاستجابة المدعومة بالذكاء الاصطناعي

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية في الشبكات الهجينة في وجود "نقاط عمياء"؛ إذ يسهل أحياناً عدم رصد هجومات ما أثناء انتقاله بين بيئات مختلفة. ويكمن الحل في استخدام أنظمة مراقبة متطورة:

أنظمة SIEM و XDR القائمة على السحابة: تقوم هذه الأنظمة بجمع سجلات الأحداث من كافة مكونات الشبكة الهجينة (الخوادم، والبيئات السحابية، ونقاط النهاية، وأجهزة التوجيه).

التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي: يقوم النظام بتحليل تدفقات ضخمة من البيانات في الوقت الفعلي، ويكتشف أي سلوك غير طبيعي (على سبيل المثال: تسجيل دخول موظف من إسرائيل، بينما يتم الوصول إلى حسابه في الوقت ذاته من الولايات المتحدة)، كما يمكنه حظر التهديد تلقائياً في غضون ثوانٍ.

■ موقع واينت: «واحدة من أشد الأزمات التي واجهتها السعودية»: رؤية بن سلمان تتداعى أمام عينيه

بقلم: ليثور بن آري

تتجنب السعودية تقديم تفاصيل حول الأضرار الناجمة عن هجمات الحوثيين في الأسابيع الأخيرة. فالمواد المصورة التي تنشرها محدودة للغاية، كما أنها تحذر السكان باستمرار من توثيق الهجمات، بينما تركز البيانات الرسمية الصادرة عن التحالف الذي تقوده السعودية بشكل أساسي على عمليات الاعتراض الناجحة. وفي خضم هذه الفوضى، تواصل سعيها لإظهار صورة تعكس القوة والاستقرار.

خلال اجتماع لمجلس الوزراء عُقد أول أمس (الثلاثاء) برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، أشاد المسؤولون بـ «الاستئناف الناجح لتدفق النفط» عبر خط أنابيب «شرق-غرب»؛ وهو الخط الذي تعرض -بحسب تقارير- لهجوم في سبتمبر الماضي بواسطة طائرات مسيرة أطلقت من الأراضي العراقية. وقد أشار الاجتماع إلى أن «هذا التعافي السريع يعكس المرونة التشغيلية العالية لقطاع الطاقة في السعودية، وقدرتها على تطوير حلول تقنية وإدارة حالات الطوارئ».

ومع ذلك، ورغم الجهود المبذولة لإظهار الاستقرار، تواجه السعودية تحديات اقتصادية جسيمة -على المديين القصير والطويل- تهدد "رؤية 2030" التي يتبناها ولي العهد محمد بن سلمان، وتهدف إلى تحويل السعودية إلى قوة عالمية في المجالات الاقتصادية واللوجستية والتكنولوجية. وعقب الهجوم الكبير الذي وقع يوم السبت الماضي على مطار الملك خالد الدولي في الرياض، يبدو أن قدرة السعودية على إخفاء حجم التهديدات التي تواجهها بدأت تتلاشى تدريجياً.

يدرك الحوثيون تماماً طبيعة الأهداف التي يهاجمونها.

وقد بدأت الآثار الاقتصادية لهذه الهجمات تظهر بالفعل؛ إذ تضرر قطاع الطيران جراء العمليات الحوثية التي عطلت حركة الملاحة في مطار الملك خالد الدولي، الذي يُعد بوابة حيوية للزوار والمستثمرين ورجال الأعمال. كما تسببت هجمات أخرى شنها الحوثيون، واستهدفت مطارات ومواقع استراتيجية في أنحاء مختلفة من المملكة، في إلحاق أضرار ملموسة.

وتأتي هذه الهجمات الحوثية في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة لأجندة الأعمال في السعودية؛ ففي وقت لاحق من هذا الشهر، تستعد لاستضافة قمة "مبادرة مستقبل الاستثمار" (Future Investment Initiative) "الرفيعة المستوى، والمقرر عقدها في الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر. ورغم أن هذا الحدث -الذي يُعد من أبرز الفعاليات السعودية- يجذب عادةً كبار المسؤولين التنفيذيين والمستثمرين الدوليين والمصرفيين، إلا أن الوضع الأمني الراهن جعل تنظيمه أمراً معقداً.

علاوة على ذلك، وفي خضم هذه الاضطرابات، تستضيف السعودية حالياً مؤتمر الطاقة التابع لمجلس البترول العالمي (World Petroleum Council)؛ حيث انطلقت فعالياته يوم الأحد ومن المتوقع أن تُختتم اليوم. وقد ألغى العديد من كبار المسؤولين -الذين كان من المقرر حضورهم- خططهم بسبب الأوضاع الأمنية، من فيهم الرؤساء التنفيذيون لشركات "إكسون موبيل" (ExxonMobil)، و"توتال إنرجي" (TotalEnergies)، و (Shell)، و (BP). وبطبيعة الحال، تأثرت فعاليات أخرى؛ إذ ألغى القائمون على "منتدى مسك العالمي" (Misk Global Forum) -وهو مؤتمر سنوي تنظمه مؤسسة غير حكومية ترتبط بعلاقات وثيقة بولي العهد- الحدث الرئيس الذي كان مقرراً عقده في شهر نوفمبر.

في إطار مساعيها لإظهار حالة من الاستقرار الطبيعي، نشرت وزارة الطاقة السعودية مقطع فيديو من "مؤتمر البترول العالمي"، أرفقته بعبارة: "يواصل الزوار والمشاركون توافدهم، لبدءوا رحلة جديدة من الحوار والمعرفة والتأثير". وخلال المؤتمر الذي عُقد هذا الأسبوع، صرّح وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، قائلاً: "كلمة 'خوف' غير موجودة في قاموسنا السعودي. نحن السعوديين لا نعرف الخوف؛ فنحن نمتلك القدرة والعزيمة. سنثبت للعالم أننا قادرون على تجاوز أي تحدٍ، مع بقاء أنظارنا متجهة نحو ما يقودنا نحو المستقبل - من أجل أبنائنا وبناتنا، وأجيالهم القادمة. لن نفوت أي فرصة للوفاء بالتزاماتنا وتحقيق رؤيتنا؛ تلك الرؤية التي وضعنا في موقع متقدم للغاية مقارنة بالكثيرين غيرنا."

كما أشار خلال الحدث إلى أنه لم تشهد أي دولة أخرى تحولاً عميقاً في فترة زمنية قصيرة بقدر ما شهدته السعودية، مضيفاً: "نحن ندرك أن العالم يقف إلى جانبنا. ونؤمن إيماناً راسخاً بأننا نحن من نصنع مستقبلنا، ولن نسمح أبداً بأن يفلت من بين أيدينا."

يدرك الحوثيون تماماً أهدافهم وما ينوون ضربه. وفي الأيام الأخيرة، تحدثت صحيفة "فايننشال تايمز" مع فارح المسلمي، الباحث في معهد "تشاثام هاوس" البريطاني، الذي أكد أن الهجمات على المطارات السعودية تهدف إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بالبنية التحتية الاقتصادية للمملكة وبسمعتها؛ وهو أمر يمثل اعتباراً جوهرياً بالنسبة للحوثيين. وأوضح قائلاً: "السعودية لديها ما تخسره، أما هم فلا. والاقتصاد هو المجال الذي يشعرون أن بإمكانهم إلحاق أكبر قدر من الضرر فيه."

وقد شهد الاقتصاد السعودي انكماشاً بنسبة تقارب 5% خلال ذلك الربع.

وتتفاوت الآراء حول التداعيات طويلة المدى للهجمات الحالية على الاقتصاد السعودي، وعن قدرة السعودية على التعافي منها. أشار مقال نُشر مؤخراً في صحيفة "العربي الجديد" القطرية إلى أن "الحوثيين يشنون حملة مكثفة تستهدف شريان الاقتصاد السعودي، وتهدد قطاعاته الحيوية؛ وفي مقدمتها الطاقة، والطيران، والسياحة، والاستثمار المباشر". كما سلط المقال الضوء على عرقلة تدفق النفط السعودي إلى الأسواق الدولية، وهو ما ألحق مزيداً من الضرر بالصورة الاقتصادية للمملكة. ووفقاً للكاتب، فقد "خلقت هجمات الحوثيين حالة مؤقتة من عدم اليقين بشأن الاقتصاد السعودي"؛ لكنه يرى أن "هذا التأثير مؤقت وسيزول بمجرد توقف الهجمات الحالية وانتهاء الحرب مع إيران". ويقول الدكتور غوزانسكي: "توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد السعودي سلبية؛ إذ تشير إلى انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4% بحلول العام 2026. ويتحمل بن سلمان مسؤولية ذلك؛ فقد وعد بالاستقرار

والازدهار والأمن، لكن شيئاً من هذا لم يتحقق". ويضيف: "إنهم يتراجعون عن الكثير من الأمور، وقد ارتكبوا أخطاءً عديدة".

من جانبها، نشرت صحيفة "الأخبار" اللبنانية -المقربة من حزب الله ومحور إيران- الحوثيين- مقالاً بعنوان "ثمن التصعيد مع اليمن: السعودية تعرض اقتصادها للخطر". وذكر أن "التصعيد السعودي في اليمن يضع المنشآت النفطية وخطوط التصدير في مرمى نيران الحوثيين، ويهدد اقتصاد السعودية بخسائر فادحة، في حين يدفع بملايين اليمنيين نحو مزيد من الفقر والمجاعة". واستشهد المقال ببيانات نُسبت إلى البنك المركزي السعودي، تشير إلى أن الاقتصاد انكمش بنسبة 4.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام.

صرح يوثيل غوزانسكي -وهو مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي، وباحث أول، ورئيس برنامج الخليج في معهد دراسات الأمن القومي - (INSS) لموقع "واينت (Ynet) "قائلاً: "إن رؤية 2030 الخاصة بولي العهد السعودي -التي تواجه بالفعل صعوبات وتتعثّر- ستصبح الآن أكثر صعوبة من حيث التنفيذ. فالسعودية بحاجة إلى رأس المال والاستثمارات والخبرات الفنية، وفي ظل هذه الظروف، لا تخدم الحرب الحالية مصالحها. لقد تعرض خط أنابيب النفط 'شرق-غرب' للهجمات مراراً وتكراراً؛ ورغم نجاح السعوديين في إعادة تشغيله، إلا أنه يظل عرضة لهجمات أخرى". وأضاف: "حتى مع التصريحات التي أدلى بها وزير الاقتصاد السعودي، لا توجد ثقة كبيرة فيه؛ إذ يبدو من غير المرجح أنهم قادرون على التعامل مع الموقف".

وفيما يتعلق بالهجوم العنيف الذي استهدف مطار الرياض يوم السبت الماضي، تابع قائلاً: "إنهم يفشلون في حماية أحد أكثر المواقع استراتيجية في السعودية؛ فالمطار الدولي الرئيسي في الرياض متوقف عن العمل منذ عدة أيام، وتوقفت شركات الطيران عن تسيير رحلاتها. هناك مشكلات تتعلق بتحديد الهجمات ورصدها واعتراضها، ويجري حالياً تحقيق لمعرفة الأسباب التي أدت إلى وقوع هذا الخطأ الجسيم". وأضاف غوزانسكي: "عشية اندلاع الحرب، كان الاقتصاد السعودي في وضع جيد. لكن الحرب - بدءاً من التوترات مع إيران في فبراير/شباط وصولاً إلى الوقت الراهن - لم تكن في صالح السعودية".

ووفقاً له، فقد تضررت صورة السعودية كركيزة للاستقرار. وقال: "لقد تم التخلي بالفعل عن العديد من عناصر رؤية 2030؛ فبعضها كان يتسم بطموح مفرط وغير واقعي، وكان تنفيذها يواجه إشكاليات منذ البداية. واليوم، بدأت تتعالى أصوات تشكك في مستقبل الاستقرار في السعودية، وتحديدًا استقرار النظام. إنها واحدة من أخطر الأزمات التي واجهتها المملكة على الإطلاق؛ فخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية على الأقل، لا أستطيع تذكر تهديد بهذا الحجم ومن عدة جهات في آن واحد: نيران تُوجه نحو السعودية من العراق واليمن، إلى جانب الخطر المستمر لتجدد الصراع مع إيران، ناهيك عن الاضطرابات التي تشهدها العمليات في مضيق هرمز ومضيق باب المندب".

وتابع قائلاً: "مع تزايد تكاليف الحرب، تتضرر صورة المملكة، ويتعرض الاقتصاد لضربة قوية، وتتأثر جوانب أخرى كثيرة؛ وقد تتصاعد حالة الإحباط، ليس فقط بين المواطنين، بل داخل الأسرة المالكة أيضاً. فربما يقرر بعض الأفراد الذين همّشهم ولي العهد أو أقصاهم أن 'الكيل قد طُفح'، وقد يبدأون بالتحرك - في ظل ظروف الحرب والضغط المتزايدة".

ورغم أن هذا لم يحدث بعد، إلا أن حقيقة كونه الحاكم الأكثر استحواداً على السلطة في تاريخ المملكة السعودية تعد سلاحاً ذا حدين؛ فبينما يمنح ذلك قدراً من الكفاءة، فإنه يعني أيضاً أنه في حال حدوث أي مكروه له، فإن الهيكل بأكمله قد ينهار.

«لقد أثبت الاقتصاد السعودي في الماضي قدرته على الصمود أمام الصدمات، كما يمتلك مقومات للمرونة. ويُركّز بن سلمان في يديه سلطة سياسية هائلة؛ فهو يسيطر على الأجهزة الأمنية، ولا توجد حالياً معارضة حقيقية قادرة على تحديه، فضلاً عن امتلاك المملكة موارد ضخمة»، هكذا صرّح الدكتور غوزانسكي، مضيفاً: «غير أن استمرار هذه الحرب الإقليمية -التي تدور رحاها على جبهات عدة- يضع وعدين جوهريين قطعهما بن سلمان على المحك: الأمن،

وهو غائب حالياً، والرخاء، الذي بات محل شك. وتوقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد السعودي قائمة؛ إذ تشير إلى انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4% بحلول العام 2026. ويرتبط اسم بن سلمان بهذه النتائج؛ فقد وعد بالاستقرار والرخاء والأمن، لكن شيئاً من ذلك لا يتحقق. بل على العكس، هناك تراجع في مجالات عدة، وقد ارتكبت أخطاء كثيرة». ووفقاً للدكتور غوزانسكي، فقد تصرف بن سلمان خلال الأشهر الأخيرة بجرأة مفرطة لا تستند إلى أساس متين، وهو الآن يدفع ثمن ذلك. وختم قائلاً: «السعودية في مأزق كبير، وبدأت آثار ذلك تظهر بالفعل على الاقتصاد».

2026/10/16

■ معاريف أونلاين: إيران تعمل خلف الكواليس لإشعال المنطقة: الانتخابات الإسرائيلية في دائرة الخطر

بقلم: آفي أشكنازي

يفترض الجهاز الأمني أن إيران ستحاول تعطيل الانتخابات في إسرائيل. وفي هذه المرحلة، يظل الأمر مجرد فرضية عمل - إذ لا توجد معلومات استخباراتية محددة تؤكد ذلك - لكن هناك مؤشرات تفيد بأن إيران أصدرت توجيهات لحزب الله برفع مستوى جاهزيته لمواجهة مع إسرائيل. ووفقاً لمصادر في لبنان، يقوم حزب الله بسلسلة من التحركات، تشمل حشد عناصره وإقامة مواقع دفاعية في مناطق مختلفة، مثل سهل البقاع، والمحور الساحلي، والضاحية الجنوبية لبيروت.

وبحسب المصادر ذاتها في لبنان، قد يبادر حزب الله بخطة عنيفة ضد الجيش الإسرائيلي؛ بدءاً من مهاجمة موقع دفاعي أو دورية عسكرية، وصولاً إلى محاولة اختطاف جنود. وتجدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو ينطبق أيضاً على حركة حماس في قطاع غزة. وصرح مصدر عسكري قائلاً: "إيران تقف وراء هذا الاضطراب وخلق التوتر الإقليمي. الواقع يفرض علينا رفع مستوى التأهب والبقاء في حالة استنفار قصوى لأيام متتالية، وكل هذا يخدم الإيرانيين". ويبدو أن إيران تسعى إلى تحقيق "توحيد للجهات".

ويراقب الجيش الإسرائيلي التطورات في إيران ولبنان وقطاع غزة بيقظة شديدة. وقد رصد الجيش مؤخراً محاولة من قبل القوة البحرية التابعة لحركة حماس لبناء قوارب سريعة؛ ولا يحتاج المرء إلى ذكاء خارق ليدرك الغرض الذي تسعى حماس من أجله لامتلاك مثل هذه القوارب. ورغم أن الجيش الإسرائيلي استهدف هذه الأصول وقدرات التصنيع المحلية، إلا أن حماس تواصل جهودها لبناء قوة هجومية.

يعمل الجيش الإسرائيلي والشاباك حالياً في ما يُعرف بـ "جز العشب"؛ فهم لا يحرقون الأرض ولا يقتلعون الجذور. وهذا يتيح لإيران العمل في مختلف الساحات: بدءاً من الحوثيين في اليمن -الذين يشغلون السعودية- وصولاً إلى تنفيذ عمليات في مضيق هرمز تهدف إلى عرقلة حرية الملاحة وممارسة الضغوط عبر رفع أسعار النفط العالمية. ويتوافق ذلك مع محاولات مستمرة للتأثير على الشباب في مناطق الضفة الغربية لحثهم على تنفيذ هجمات.

ويشير الجيش الإسرائيلي إلى تزايد عدد الإنذارات في الأسابيع الأخيرة بشأن هجمات محتملة في الضفة الغربية. وتساهم العمليات اليومية التي ينفذها "الشاباك"، بالتعاون مع قوات من "فرقة يهودا والسامرة" و "الفرقة 98"، في منع تحول هذه الإنذارات إلى هجمات فعلية على أرض الواقع. ينجح الجيش الإسرائيلي والشاباك في الوصول إلى المهاجمين المحتملين قبل تمكنهم من الانطلاق لتنفيذ مخططاتهم. ففي الأمس فقط، قام جنود من وحدة "دوفدان" - بناءً على معلومات استخباراتية قدمها "الشاباك" - باعتقال عنصر مرتبط بخلية في جنين، وقد تم تفكيك هذه الخلية. وكان هذا الشخص متورطاً في تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية لصالح منظمة إرهابية.

يضع الجيش الإسرائيلي الجبهة اللبنانية أيضاً في حالة تأهب قصوى. وقد هدفت التصريحات التي أدلى بها وزير الحرب، إسرائيل كاتس، قبل يومين إلى ترسيخ معادلة واضحة: "إذا انضم حزب الله إلى إيران في شن هجوم على

إسرائيل، فإنه سيتعرض لضربة قاسية وسيخسر المزيد من الأراضي في جنوب لبنان - وتحديدًا في منطقتي النبطية والليطاني - التي ستُضم حينها إلى المنطقة الأمنية الدائمة لإسرائيل. والجيش الإسرائيلي على أتم الاستعداد لتنفيذ مثل هذه الخطوة. علاوة على ذلك، سيتم إخلاء ضاحية بيروت الجنوبية، وستُضرب بنيتها التحتية، ما سيؤدي إلى نزوح أكثر من مليون شيعي داخل لبنان."

تسعى إيران بنشاط إلى افتعال أزمة أمنية إقليمية. ولا يهدف الجيش الإسرائيلي إلى الانجرار نحو سيناريو كهذا، بل يسعى إلى فرض الردع حفاظاً على استمرارية الديمقراطية، وضماناً لسير العملية الانتخابية دون تدخل أو محاولات تخريب من إيران أو وكلائها.

■ معاريف أونلاين: 82 مليار دولار سنوياً.. ومع ذلك لا يزال الحوثيون يتفوقون على المملكة العربية السعودية

بقلم: إيلي ليون

على مدى عقود، استثمرت السعودية مئات المليارات من الدولارات في بناء جيش متطور - بميزانية سنوية تتجاوز 82 مليار دولار - ومع ذلك فهي تجد صعوبة في وقف الهجمات الفتاكة التي تشنها الحوثي المدعوم من إيران في اليمن. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز"، يوضح خبراء عسكريون أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الرياض هي عدم استعدادها للتعامل مع "تهديد غير متماثل".

لقد استثمرت السعودية في أسلحة متطورة وباهظة الثمن، لكنها تواجه صعوبة في اعتراض طائرات مسيرة وصواريخ كروز رخيصة الثمن تحلق على ارتفاعات منخفضة - تحت نطاق تغطية الرادارات الأرضية، التي تتركز بشكل أساسي في الجزء الشرقي من البلاد بسبب مخاوف تاريخية من... إيران والعراق.

أشار معلقون في صحيفة "نيويورك تايمز" إلى أن استخدام صاروخ "باتريوت" -الذي تتجاوز كلفته 3 ملايين دولار- لإسقاط طائرة مسيرة لا تتجاوز كلفتها 15 إلى 25 ألف دولار، يشبه محاولة سحق بعوضة باستخدام مطرقة ثقيلة. وفي الوقت ذاته، تسببت الحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط في نقص عالمي في الصواريخ الاعتراضية؛ بينما بدأ الحوثيون في تصنيع أسلحتهم الخاصة وتنويع مصادر إمداداتهم.

إلى جانب التحدي التكنولوجي، يعاني الجيش السعودي من مشكلات هيكلية حادة. فمن أجل منع وقوع انقلابات عسكرية، تم تقسيم القوات المسلحة إلى فرعين منفصلين -الجيش النظامي والحرس الوطني- وكلاهما يخضع لسيطرة أمراء. وتتسم هذه البنية بمركزية اتخاذ القرار، ما يعيق المرونة العملية وقدرات الصيانة (التي لاتزال تعتمد على متعاقدين غربيين). وقد وصفت بورجو أوزتشليك، الخبيرة في أمن الشرق الأوسط لدى معهد "روسي (RUSI)" للأبحاث في لندن، الوضع الراهن بأنه تجربة صادمة ومهينة للرياض على عدة أصعدة.

بعد أن رفض الرئيس دونالد ترامب مؤخراً طلبات الرياض للحصول على المساعدة -وذلك عقب نتائج غير حاسمة في المعارك ضد الحوثيين عام 2025- لجأت السعودية إلى تفعيل اتفاقية دفاع مشترك كانت قد وقعتها في أغسطس الماضي مع كل من باكستان وتركيا. ومن المتوقع أن تقدم هاتان الدولتان الدعم في مجالي الاستخبارات والاتصالات.

وفي هذا السياق، حذر الباحث الإسرائيلي داني سيتيرينوفيتش من أنه لا يمكن تجاهل الوضع الصعب الذي يواجهه هذا الحليف للولايات المتحدة؛ إذ إن انتصار الحوثيين، أو فرض تسوية سياسية على السعودية تحت ضغط عسكري، سيُعدّ إنجازاً استراتيجياً كبيراً لإيران ومحور المقاومة.

■ معاريف أونلاين: قد يجبر نتنياهو إسرائيل إلى حربٍ ليست حربها.

بقلم: د. نحماني شاي

ظهرت خلال الأسبوع الماضي تقارير جديدة ومثيرة للاهتمام - وإن لم تكن مفاجئة تماماً - تشير إلى أن إسرائيل مستعدة للتدخل - أو أنها عرضت القيام بذلك - في الصراع الدائر بين الحوثيين والسعودية. وبعبارة أخرى، تسعى

إسرائيل لمساعدة السعوديين في التغلب على العدو الحوثي، الذي يواصل ملاحقتهم بلا هوادة - وبنجاح ملحوظ، تجدر الإشارة - عاماً تلو الآخر. وقد اكتسبت هذه التقارير زخماً في أعقاب سلسلة من الهجمات التي استهدفت منشآت النفط والغاز السعودية، بالإضافة إلى هجوم أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا في مطار الرياض. وفي خطوة تختلف عن الممارسات السابقة، اتخذ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إجراءً أكثر أهمية؛ إذ أصدر - عقب الهجوم على المطار - بياناً رسمياً أعرب فيه عن أسفه للهجوم الصاروخي، وقدم تعازيه لعائلات القتلى والجرحى.

لا أذكر صدور بيانات مماثلة في الماضي. فمن ناحية، كان هذا بلاغاً رسمياً، ومن ناحية أخرى، حمل رسالة واضحة للسعوديين مفادها: "نحن هنا". ...معكم". كان هناك شيء واحد مفقود بالطبع، وهو الرد السعودي؛ إذ لم يتقدم السعوديون بالشكر لرئيس الوزراء. ربما جرت محادثات خلف الكواليس مع ممثلين إسرائيليين - سواء من مسؤولي "الموساد" أو غيرهم ممن يعملون كحلقة وصل بين السعودية وإسرائيل - لكن على صعيد الدبلوماسية العامة، التي كانت هدف رئيس الوزراء، ظل الجانب السعودي صامتاً.

لقد عاد التطبيع مع السعودية ليتصدر المشهد مجدداً. وهذا ليس بالأمر الجديد؛ فقد كان التوجه الدبلوماسي الذي هيمن على الأجندة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية عشية أحداث السابع من أكتوبر، وهو التوجه الذي وجهه قادة هذه الأجهزة ومروؤسيهم. نحن نركز حالياً على استعادة العلاقات مع السعودية؛ لذا، وفي الوقت الراهن، "مضي قدماً بهدوء".

كما هو معروف، تابعت حركة "حماس" باهتمام بالغ ذلك "التقارب" بين إسرائيل والسعودية - الذي تم بتيسير من الولايات المتحدة. وقد كانت الحركة عازمة على عرقلة هذه المبادرة، التي كان من أهدافها - ضمن أمور أخرى - تجاوز القضية الفلسطينية وإرساء علاقة علنية ومفتوحة، وعلاقة "طبيعية" بيننا وبين واحدة من أهم الدول العربية. سعى رئيس الوزراء إلى تحقيق مرحلة ثانية من "اتفاقيات إبراهيم". فقد كانت المرحلة الأولى ناجحة للغاية، وكان يهدف إلى تكرار ذلك النجاح من خلال اتفاق مع السعودية. غير أنه تبين أن كلاً من الإمارات والسعودية تمثلان حالتين مختلفتين تماماً

يشترك الرئيس دونالد ترامب ونتنياهو في مصلحة متبادلة تتمثل في توسيع نطاق هذه الاتفاقيات. وتُعد هذه الاتفاقيات الإنجاز الأبرز لفترة ولاية ترامب الأولى في البيت الأبيض، بينما يرى نتنياهو فيها فرصة دبلوماسية واقتصادية فريدة؛ فرصة قد تساهم في كسر حلقة الصراع المستمر بيننا وبين جيراننا. وربما تكون هذه أيضاً الفرصة الأخيرة لإبرام اتفاق كهذا وتحقيقه على أرض الواقع.

عام 2023، ربما كنا على أعتاب تحقيق ذلك. فمن المحتمل أن السعوديين قد ضللونا؛ إذ كانوا يتوقون بشدة للحصول على مزايا أميركية - أسلحة متطورة، وأذان صاغية في واشنطن، وطَيّ صفحة مقتل الصحفي جمال خاشقجي. لقد استخدموا "السلم" الذي قدمته إسرائيل لمساعدة الأمريكيين على التراجع عن معارضتهم وضمان تلك المكاسب.

من جانبها، سعت إسرائيل إلى إيجاد شريك إقليمي مهم آخر - قوة في مجال الطاقة وثقل عسكري ودبلوماسي - لترسيخ مكانتها في المنطقة. كان وضعاً يحقق مكاسب للجميع، ومصلحة مشتركة لكل الأطراف. لكن واقع الشرق الأوسط - كما هي عاداته دائماً - فاجأ الجميع بتطورات غير متوقعة، ما أدى إلى توقف الاتفاق المقترح. والآن، بعد مرور ثلاث سنوات على الحرب، ظهرت "إسرائيل الجديدة" في الشرق الأوسط. فقد ساهمت القدرات الاستراتيجية التي أظهرت خلال الصراع - متمثلة في "ذراعها الطويلة" التي تصل إلى إيران واليمن - إلى جانب ضعف كل من حزب الله وحماس، في تشكيل هويتها الجديدة.

تقول إسرائيل: "نحن نتحدث لغة مختلفة الآن؛ فهل تقبلونا - في هذه اللحظة بالذات؟" في الواقع، تجاوزت إسرائيل مرحلة الاعتماد على "قوتها الناعمة" - المتمثلة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، وما أظهرته سابقاً من قدرات علمية واقتصادية - وكذلك "قوتها الهادئة" المتمثلة في أجهزتها الاستخباراتية المتعددة التي أثبتت كفاءتها على مر

السنين (مع استثناء بارز يتمثل في كارثة السابع من أكتوبر). كانت كل هذه العناصر تشكل في السابق تذكرة دخول واعدة.

صحيح أنه عقب العام 2023، باتت إسرائيل تشعر بارتياح في ممارسة نشاطها علناً في أنحاء الشرق الأوسط؛ فهي تضرب حيثما تشاء، وتُظهر تفوقاً جويّاً واستخباراتياً، وتستعرض قوتها. ومع ذلك، وللأسف، لم ينجح كل هذا حتى الآن في فتح أبواب السعودية أمام إسرائيل. ربما يعود السبب في ذلك إلى أن القوة مسكرة، لكنها أيضاً مضللة؛ فهي ببساطة لا تكفي لإقناع السعوديين بأن مصالحهم تتماشى مع مصالح إسرائيل. لقد حوّل " (Silicon Shield) " تايوان إلى مركز حيوي في صناعة الرقائق الإلكترونية العالمية.

في الماضي، كانت إسرائيل مترددة في لعب دور "شرطي" إقليمي يتولى إدارة شؤون الشرق الأوسط، وذلك تأثراً بتجربة "عملية قاذش" عام 1956. فبضغط من بريطانيا وفرنسا، تحركت إسرائيل ضد مصر؛ إذ طلبت هاتان الإمبراطوريتان السابقتان - اللتان كانتا تشعران بالقلق إزاء التطورات الداخلية في مصر - مساعدة إسرائيل. سارعت إسرائيل للمشاركة وسيطرت على شبه جزيرة سيناء، حتى إن ديفيد بن غوريون تحدث حينها عن "إمبراطورية إسرائيلية". لكن هذه الخطوة لم تلقَ قبولاً لدى الأميركيين؛ فبضغط منهم، انتهت الحملة دون تحقيق أي جدوى، وأسفرت عن انسحاب إسرائيلي مهين من سيناء.

لقد كانت هناك محاولات إسرائيلية أخرى لاستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية؛ على سبيل المثال، في لبنان عام 1982 (التي باءت بالفشل!)، وإلى حد ما في سوريا، بهدف الإطاحة بالأسد. ويمكن ملاحظة التوجه ذاته في تكثيف إسرائيل لنشاطها على المستوى الإقليمي. ومع ذلك -وهنا تكمن نقطة جوهرية- لطالما ادعت إسرائيل أنها تتحرك بدافع "الدفاع عن النفس"، مؤكدة أن دافعها الرئيس هو الأمن، وهو ما يجرها إلى هذه الصراعات. إذ ينبغي لهذه التحركات أن تخدم مصالحنا الأمنية.

هل من أجل ابتسامة من الرياض؟

يخطر نتياهو الآن مخاطرة كبيرة بعرضه القيام بعمليات نيابةً عن السعودية. لم يعد الأمر مجرد "دبلوماسية عسكرية"؛ بل هو رغبة في التلويح بالهراوة الإسرائيلية فوق رؤوس الحوثيين، على أمل الحصول على ابتسامة، أو بادرة، أو إبداء حسن نية من جانب الرياض -وربما من جانب الولايات المتحدة أيضاً.

سيقول نتياهو للسعوديين إن الأميركيين مترددون في دعمهم -وهي حقيقة تجلت بوضوح مرة أخرى هذا الأسبوع- بينما نحن لسنا كذلك. يمكننا مساعدتكم في مواجهتكم للحوثيين، وفي المقابل، ستدفعون لنا ثمن ذلك بالسلعة التي نسعى إليها: التطبيع الذي تلاشى قبل ثلاث سنوات، والذي يسعى نتياهو الآن وراءه مجدداً.

وبذلك، يتعد نتياهو بشكل كبير عن السياسة الإسرائيلية التقليدية. فجيش الدفاع الإسرائيلي -كما يشير اسمه- وُجد للدفاع عن الدولة، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسساتنا الأمنية والسياسية الأخرى. لم نكن يوماً شرطياً للمنطقة، وقد باءت بالفشل كل المحاولات الرامية إلى إقحامنا في مثل هذا الدور -بما في ذلك المحاولات التي قام بها الأميركيون في الماضي.

إن واجب إسرائيل الأول والأسمى هو الدفاع عن نفسها، لا خدمة مصالح الآخرين. صحيح أن التطبيع قد يعود بالنفع على إسرائيل، وربما يشكل "نقطة تحول" في الشرق الأوسط، لكننا لم نجنِ حتى الآن سوى خيبة الأمل -حتى من جانب "شركائنا" السعوديين. وهذا التاريخ يمثل تحذيراً لنا؛ إذ يتحتم علينا توخي الحذر، بل الحذر الشديد. في إسرائيل، يستحضر الناس عبارة "تمني النجاح لكلا الطرفين"؛ وهي عبارة ظهرت في سياق الحرب الإيرانية العراقية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. ولا أحد يعرف على وجه اليقين من الذي صاغها؛ إذ يُقال غالباً إن مناحيم بيغن هو من أطلق هذه العبارة خلال نقاش داخلي في مجلس الوزراء آنذاك، بينما ينسبها آخرون إلى إسحاق شامير. لكن هذا لا يهم كثيراً؛ فالموقف في جوهره صائب تماماً. فعندما تخوض دولتان عربيتان حرباً ضد

بعضهما البعض، لا شأن لإسرائيل بالتدخل في ذلك. لذا، سيكون من الحكمة أن يقتدي نتنياهو بنهج اثنين من قادة حزب "الليكود" السابقين، وهما إسحاق شامير ومناحيم بيغن؛ إذ لا يوجد أي مبرر للتصرف بشكل مختلف هذه المرة.

2026/10/19

■ **موقع Nziv.net: تقرير: هل تحلق طائرات الاستطلاع الإسرائيلية التي تجمع معلومات استخباراتية عن اليمن عبر المجال الجوي السعودي؟ الحقيقة وراء تصريحات الحوثيين.**

قال زعيم جماعة الحوثي، عبد الملك الحوثي، في خطاب علني، أن السعودية فتحت مجالها الجوي أمام رحلات استخباراتية إسرائيلية في إطار ترتيبات لتبادل المعلومات.

تنبع هذه التصريحات من دافع سياسي وعملاتي واضح؛ فالحوثيون يخوضون مواجهة عسكرية مباشرة مع تحالف تقوده السعودية، وفي الوقت ذاته يتبادلون الضربات مع إسرائيل (مثل الهجمات التي استهدفت ميناء الحديدة). ومن خلال اتهام السعودية بالتعاون الاستخباراتي النشط مع إسرائيل — وفتح مجالها الجوي أمامها — يسعى الحوثي إلى إحراج الأسرة المالكة السعودية، وتصويرها كـ "خائنة" للمصالح العربية والإسلامية، وتبرير استمرار استخدام الصواريخ والطائرات المسيرة ضد أهداف داخل السعودية أمام أنصاره. على ماذا يستند في تصريحاته؟ يعتمد الحوثي على مزيج من أنصاف الحقائق والتكهنات:

عمليات الاعتراض المشتركة والمعلنة: تقوم السعودية بشكل مستمر باعتراض الطائرات المسيرة والصواريخ التي يطلقها الحوثيون على إسرائيل. ورغم أن السعودية تفعل ذلك في المقام الأول لحماية سيادتها ومجالها الجوي، إلا أن الحوثيين يفسرون ذلك ويصورونه على أنه "دفاع نشط عن إسرائيل".

تقارير أجنبية حول التنسيق الإقليمي: تنشر وسائل إعلام دولية تقارير متكررة حول تعاون استخباراتي هادئ بين إسرائيل ودول عربية معتدلة لمواجهة التهديد الإيراني المشترك. ويقوم الحوثيون بأخذ هذه التقارير والمبالغة فيها، مصورين إياها على أنها "اتفاقيات رسمية لتبادل المعلومات الاستخباراتية" وفتح كامل للمجال الجوي.

هل يمكن العثور على أدلة على ذلك في مواقع تتبع الرحلات الجوية؟

لا؛ لا يمكن العثور على أي أدلة تشير إلى وجود رحلات استخباراتية إسرائيلية فوق السعودية عبر مواقع تتبع الرحلات الجوية المدنية. تتضح أسباب ذلك في النقاط التالية:

تعطيل أجهزة الإرسال والاستقبال في طائرات الاستخبارات العسكرية: تعمل الطائرات الحساسة - كتلك التي يستخدمها سلاح الجو الإسرائيلي لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية، أو الحرب الإلكترونية، أو القيادة والسيطرة الجوية (مثل طائرات "ناخسون" أو "إيتام" أو "أورون") - في إطار مهام تتسم بسرية تامة. إذ تقوم هذه الطائرات إما بإيقاف تشغيل أجهزة الإرسال والاستقبال (ADS-B) الخاصة بها، أو باستخدام بروتوكولات عسكرية مشفرة؛ ونتيجة لذلك، فهي لا تظهر إطلاقاً في الأنظمة المدنية المتاحة للجمهور.

تصفية البيانات: تخضع المواقع المدنية لتتبع حركة الطيران لقيود تنظيمية وأمنية؛ حيث تقوم عادةً بحجب أو تصفية بيانات الطائرات العسكرية الحساسة التي تعمل في مناطق النزاع، سواء تم ذلك تلقائياً أو بناءً على طلب من دول معينة.

المجال الجوي السعودي والطائرات المدنية: على الرغم من أن السعودية سمحت سابقاً بمرور الرحلات الجوية المدنية التجارية الممتدة من وإلى إسرائيل عبر مجالها الجوي، إلا أن هناك فرقاً جوهرياً وواضحاً بين الطائرات المدنية المخصصة لنقل الركاب وبين طائرات جمع المعلومات الاستخباراتية التابعة لقوات جوية أجنبية.

خلاصة القول، يخدم هذا الادعاء الخطاب المناهض للسعودية وإسرائيل الذي يتبناه الحوثيون. ولا يوجد أي دليل يدعمه في مواقع التتبع العامة؛ فالمهمات الاستخباراتية الفعلية - إن وُجدت في المنطقة - تظل بعيدة تماماً عن أعين الجمهور.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من المعلومات الاستخباراتية العملياتية التي تصل إلى قيادة الحوثيين يأتي من أقمار صناعية للتجسس وأصول استخباراتية عالمية أخرى تابعة للصين وروسيا. إن نجاح الحوثيين في توجيه ضربات موجعة لأهداف داخل السعودية وفي عرض البحر دليل على أن المعلومات الاستخباراتية التي يعتمدون عليها تتسم بالجودة العالية والموثوقية.

■ موقع Nziv.net: القناة السرية في الرياض: كيف التقى ضباط استخبارات إسرائيليين وباكستانيون برعاية أمريكية؟

تشير تقارير متداولة على منصات التواصل الاجتماعي العربية -نقلاً عن ضابط عسكري باكستاني وصل إلى السعودية ضمن مهمة لتعزيز القوات وتقديم الدعم- إلى أنه فوجئ بوجود ضباط استخبارات إسرائيليين خلال إيجاز استخباراتي عُقد على الأراضي السعودية، بحضور ممثلين عن القيادة المركزية (CENTCOM). وتستند القصة الكامنة وراء هذه التقارير إلى مزيج من المصادقات العملياتية الميدانية، وتسريبات في وسائل إعلام إسرائيلية ودولية، والحساسية السياسية البالغة التي تحيط بالدول المعنية. وقد ظهرت مزاعم تفيد بأن ضباطاً باكستانيين "فوجئوا" بوجود إسرائيلي في الرياض خلال شهر أكتوبر 2026 عبر منصات التواصل الاجتماعي وفي برامج صوتية (بودكاست) يقدمها معلقون دوليون (مثل بيبي إسكوبار). وتستند إلى تطورات جيوسياسية حقيقية وموثقة ظهرت إلى العلن في الأسابيع الأخيرة.

1. الخلفية: خلال الأشهر الأخيرة من العام 2026، واجهت السعودية تصعيداً حاداً في هجمات الطائرات المسييرة والصواريخ التي يشنها الحوثيون في اليمن. ولمواجهة هذا التهديد، انتهجت مسارين متوازيين:

المسار الرسمي في العالم الإسلامي ("تحالف مكة"): فعّلت السعودية اتفاقية دفاع مشترك كانت قد وقّعت مع كل من باكستان وتركيا (ما يُعرف بـ "تحالف مكة"). وبموجب هذا الإطار، نشرت باكستان آلاف الجنود والمستشارين العسكريين على الأراضي السعودية للمساعدة في الدفاع عنها.

المسار الاستخباراتي السري برعاية القيادة المركزية CENTCOM: وفي الوقت ذاته، ونظراً لوجود قيود عملياتية ضمن التحالف مع باكستان -التي رفضت نشر قوات للمشاركة في قتال فعلي داخل اليمن- تواصلت السعودية عبر قناة سرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان الهدف من ذلك الحصول على دعم استخباراتي وتقني متقدم لرصد تهديدات الحوثيين وتحديد أهدافهم.

وقد حدث التقاء هذين المسارين -وفقاً للتقارير- داخل غرف العمليات ومراكز التنسيق في الرياض. وجد ضباط باكستانيون، يتواجدون في إطار اتفاقيات دفاعية، أنفسهم داخل مرافق مشتركة لتبادل المعلومات الاستخباراتية، حيث يعمل أفراد من القيادة المركزية (CENTCOM) جنباً إلى جنب مع مستشارين أو ضباط ارتباط إسرائيليين.

2. إشارات في وسائل الإعلام العالمية: في الواقع، تم تأكيد جوهر التقرير -وهو وجود تعاون استخباراتي إسرائيلي- سعودي ضد الحوثيين برعاية أمريكية- وجرى تداوله على نطاق واسع:

في إسرائيل: منتصف سبتمبر 2026، كُشف لأول مرة عبر تقارير لداني زاكن في صحيفة "إسرائيل هيوم" ومصادر دبلوماسية أخرى أن السعودية تواصلت مع إسرائيل -عبر القيادة المركزية (CENTCOM)- لطلب مساعدة استخباراتية ضد الحوثيين. وتتركز الجهود الاستخباراتية على تحديد مواقع منصات الإطلاق، ومخازن الأسلحة، والبنية التحتية للصواريخ على طول ساحل البحر الأحمر.

في وسائل الإعلام الدولية: ذكرت وسائل إعلام في الهند والشرق الأقصى (مثل صحيفة "ذا ديلي بايونير") أن تواصل السعودية مع إسرائيل ينبغي تحديداً من "الثغر" والقيود التي تشوب تحالفها الدفاعي مع باكستان؛ وهو تحالف أخفق في توفير دعم استخباراتي وتقني كافٍ وفوري في الوقت الفعلي.

3. الأهمية الجيوسياسية

القيادة المركزية (CENTCOM) كجسر: منذ أن أُدرجت إسرائيل ضمن نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، أصبحت هذه القيادة بمثابة "منصة تسهيل" للتعاون العسكري والاستخباراتي بين إسرائيل ودول عربية. ويسمح هذا لدول كالسعودية بالاستفادة من القدرات الاستخباراتية الإسرائيلية دون الحاجة إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية ومعلنة.

حرج سياسي لباكستان: بصفتها دولة إسلامية سنية لا تعترف بإسرائيل، تتبنى باكستان -سواء على مستوى الرأي العام أو القيادة- موقفاً مناهضاً بشدة لإسرائيل. إن فكرة احتمال وجود ضباط باكستانيين في غرفة العمليات ذاتها -أو اعتمادهم على معلومات استخباراتية مصدرها الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ("أمان") أو جهاز "الموساد" - تثير حرجاً داخلياً بالغاً في إسلام آباد.

تطبيع بحكم الأمر الواقع: تُعد هذه الواقعة دليلاً إضافياً على أن التهديد المشترك في الشرق الأوسط (محور إيران والحوثيين) له ثقلٌ يفوق ما تحمله التصريحات العلنية. ففي حين تعلن الرياض رسمياً تجميد مسار التطبيع، فإن التعاون الأمني والتكتيكي خلف الكواليس بات أوثق من أي وقت مضى.

■ موقع Nziv.net: ضوء أخضر من واشنطن: صفقة طائرات "إف-35" مع السعودية تحصل على موافقة الكونغرس. التداعيات ورد الفعل الإسرائيلي. مفاجأة: إسرائيل مؤيدة!

انقضاء المهلة المحددة في الكونغرس الأمريكي دون التصويت ضد صفقة طائرات "إف-35" (F-35) "مع السعودية يعني أن الاتفاقية حظيت بالموافقة الرسمية والقانونية في الولايات المتحدة. وبذلك، أصبحت الإدارة الأمريكية مخولة بالمضي قدماً في توقيع عقد توريد ملزم مع الرياض.

وفقاً لقانون مراقبة تصدير الأسلحة الأمريكي (AECA)، فإنه بمجرد إخطار وزارة الخارجية للكونغرس رسمياً بنيتها إبرام صفقة أسلحة كبرى - وهو ما تم في 17 سبتمبر 2026، بصفقة قُدرت قيمتها بنحو 24.3 مليار دولار وتشمل 48 طائرة "إف-35" - يمتلك المشرعون مهلة 30 يوماً لطرح وتمير "قرار مشترك بالرفض" لعرقلة الصفقة. ونظراً لأن هذه الفترة انقضت في أكتوبر 2026 دون صدور أي قرار بالرفض، فقد أزيلت العقبة البرلمانية الرئيسة.

التداعيات:

1. الانتقال إلى مرحلة التعاقد والإنتاج

التوقيع الرسمي: بات بإمكان وزارة الحرب الأمريكية وشركة "لوكهيد مارتن" توقيع اتفاقية نهائية (خطاب العرض والقبول) مع الحكومة السعودية.

الجدول الزمني للتسليم: على الرغم من الحصول على التفويض القانوني، لن يتم تسليم الطائرات بشكل فوري؛ إذ المتوقع أن تستغرق عمليات الإنتاج وتجهيز الطائرات وفقاً للمتطلبات الخاصة، بالإضافة إلى تدريب الأطقم الجوية والأرضية السعودية، خمس سنوات على الأقل.

2. تغيير ميزان القوى الإقليمي ورد الفعل الإسرائيلي

إنهاء التفرد الإسرائيلي: ستصبح السعودية ثاني دولة في الشرق الأوسط (بعد إسرائيل) تمتلك وتشغل أكثر الطائرات المقاتلة الشبحية تطوراً في العالم.

الحفاظ على التفوق العسكري النوعي: (QME) بموجب القانون الأمريكي، تلتزم الولايات المتحدة الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي في المنطقة. ولضمان ذلك، ستزود الطائرات المباعة للسعودية دون مكونات محددة، ما يمنع الجانب السعودي من تعديل هذه الأنظمة بشكل مستقل.

مطالب بـ "تعويضات أمنية": تستعد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالفعل للمطالبة بـ "حزمة تعويضات" تكنولوجية وعسكرية واسعة النطاق من الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها النوعي. والمتوقع أن تشمل هذه المطالب الحصول على أنظمة هجومية ذاتية التشغيل متطورة، والشراكة في تطوير صواريخ "حيتس-4 (Arrow 4)" و"حيتس-5 (Arrow 5)"، وذخائر قادرة على اختراق التحصينات العميقة، بالإضافة إلى المشاركة في مشاريع أقمار صناعية متقدمة.

3. رقابة صارمة ومنع تسريب التكنولوجيا إلى الصين

على الرغم من أن الكونغرس لم يعرقل الصفقة، إلا أن مسؤولي الاستخبارات الأميركية أعربوا باستمرار عن قلقهم البالغ من احتمال سعي الصين — التي تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية واسعة بالرياض — للوصول إلى التقنيات الحساسة المدمجة في طائرات "إف-35". وبناءً على ذلك، ستخضع الصفقة لشروط أمنية صارمة للغاية تفرضها وزارة الحرب الأميركية (البنتاغون). ويشمل ذلك رقابة دقيقة على القواعد الجوية السعودية التي ستمركز فيها الطائرات، إلى جانب فرض قيود على استخدام البنية التحتية للاتصالات الصينية مثل تلك التي توفرها شركة "هواوي" في محيط هذه المواقع.

■ جيروزاليم بوست: أمام ترامب فرصة لتوحيد السعودية والإمارات وإسرائيل ضد إيران والحوثيين - رأي

بقلم: إريك ر. ماندل

لا يقتصر نشاط الحوثيين اليمنيين، أقوى حلفاء إيران المتبقين، على تهديد الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي. بل إنهم يكشفون حقيقةً مُقلقة: فالسعودية، رغم إنفاقها مئات المليارات على الدفاع، لا تزال عُرضةً للخطر الشديد من حركة مدعومة من إيران.

ويطمح الحوثيون، وهم شيعة متشددون، إلى تجاوز حدود اليمن، من خلال تحدي النظام الملكي السعودي والاستيلاء على مكة والمدينة، أقدس موقعين في الإسلام، وذلك من خلال حماسهم الثورية التي تُحاكي الجهادية المتشددة لتنظيم داعش السني.

وتُظهر هجماتهم على البنية التحتية للطاقة السعودية، والمنشآت العسكرية، وناقلات النفط، ومطار الرياض الدولي، مدى هشاشة السعودية. كما تؤكد التهديدات التي تُوجه إلى خط أنابيبها بين الشرق والغرب، وهو بديل حيوي لمضيق هرمز المهدد من إيران، على الخطر الاستراتيجي المُحدق.

السؤال الذي يجب على واشنطن طرحه بسيط: لماذا ينبغي لأمريكا أن تستمر في الدفاع عن حلفائها الأثرياء في الخليج غير الراغبين أو غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم؟

ميثاق مكة للدفاع: هل هو تحالف على الورق فقط؟

تبدأ الإجابة من "اتفاقية مكة للدفاع المشترك" التي وقَّعت مؤخراً بين السعودية وتركيا وباكستان.

تنص الاتفاقية على أن أي هجوم مسلح ضد أحد الأعضاء يُعد هجوماً ضد الدول الثلاث جميعاً. ومع ذلك، تشير هجمات الحوثيين سؤالاً جوهرياً: هل سيواجه هذا التحالف الدفاعي الإسلامي الجديد يوماً ما أحد وكلاء إيران، أم أن الأمن الجماعي ليس سوى مسرحية دبلوماسية؟

لو سخرت تركيا وباكستان -التي تمتلك قدرات نووية- إمكانيتهما العسكرية الهائلة إلى جانب السعودية، فقد تتغير الحسابات الاستراتيجية في اليمن وطهران بشكل جذري.

إن رداً عسكرياً متعدد الجنسيات يتسم بالمصادقية قد يقنع الحوثيين بأن استمرار هجماتهم ينطوي على تكاليف باهظة لا يمكن تحملها، كما قد يضعف موقف إيران التفاوضي مع واشنطن. وعلى عكس حزب الله الذي يعمل وفقاً لعقيدة "ولاية الفقيه" الإيرانية، يتمتع الحوثيون باستقلالية تشغيلية كبيرة. صحيح أن طهران تؤثر في قراراتهم، لكنها لا تملي عليهم بالضرورة كل خطوة يتخذونها؛ وهذا التمييز يفتح الباب أمام فرص للردع والتفاوض.

يرى الرئيس دونالد ترامب أن لديه علاقة مثمرة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، كما أشاد مراراً بدور باكستان في تسهيل المفاوضات مع إيران. لقد حان الوقت الآن لاختبار هذه العلاقات. ينبغي على واشنطن الضغط على أنقرة وإسلام آباد لتحويل التزاماتهما الدفاعية إلى تعاون عسكري فعلي مع الرياض. فامتلاك تركيا لنظام الدفاع الجوي الروسي "إس-400" يثير بالفعل تساؤلات جدية حول مدى موثوقيتها كحليف في حلف شمال الأطلسي (الناتو). أما باكستان، فتظل دولة تمتلك أسلحة نووية، في حين تختلف توجهاتها الإسلامية ومصالحها الاستراتيجية في كثير من الأحيان عن مصالح واشنطن. وإذا رفضت هاتان الدولتان تقديم مساعدة حقيقية، فيجب على أمريكا إعادة تقييم حجم الثقة الاستراتيجية التي تضعها في أي منهما.

البديل: تحالف سعودي-إماراتي-إسرائيلي

هناك خيار آخر قد يكون أكثر فاعلية؛ وهو أن تسعى السعودية إلى المصالحة مع دولة الإمارات، والتعاون عسكرياً مع إسرائيل لمواجهة خصمهما المشترك، حركة الحوثي، وذلك تحت ضغط من ترامب. لقد أدى التنافس بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ورئيس دولة الإمارات محمد بن زايد إلى تعقيد التنسيق الإقليمي. ومع ذلك، فإن لدى كلتا الحكومتين مصالح جوهرية في منع الحوثيين من السيطرة على اليمن وتهديد حركة التجارة الدولية. وتتمتع إسرائيل بقدرات استخباراتية، وخبرة عملياتية، وفاعلية عسكرية مثبتة في مواجهة القوات المدعومة من إيران.

إن استراتيجية منسقة بين السعودية والإمارات وإسرائيل -مدعومة باستخبارات ولوجستيات أميركية- يمكن أن تعزز الردع بشكل كبير، دون الحاجة إلى التزام أميركي واسع النطاق. ينبغي على ترامب أن يوضح لولي العهد السعودي أن تعميق الالتزامات الأمنية الأميركية لا يمكن أن يكون بديلاً عن التعاون الإقليمي مع الإمارات وإسرائيل.

لماذا ينبغي على القوات الأميركية تحمل مخاطر ترفض القوى الإقليمية تقاسمها؟

للأسف، ساهمت واشنطن في خلق هذا المأزق؛ فبعض الصعوبات التي تواجهها أمريكا هي من صنع يديها. ففي العام 2021، أنهت إدارة جو بايدن الدعم الأميركي للعمليات الهجومية التي تقودها السعودية في اليمن، كما ألغت تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، مبررة ذلك بمخاوف إنسانية.

كانت تلك المخاوف مشروعة، لكن هذه السياسة أثارت أيضاً تساؤلات حول ما إذا كانت واشنطن تستهين بطموحات الحوثيين العسكرية. نحن نتحدث هنا عن حركة يرفع أفرادها شعاراً سيئ السمعة يقول: "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام".

لا ينبغي للولايات المتحدة أبداً أن تعتقد أن ضبط النفس لأسباب إنسانية سيُقابل بالمثل في الشرق الأوسط؛ ففي هذه المنطقة، يُنظر إلى مثل هذا التصرف على أنه ضعف ودعوة للآخرين لشن هجمات. إيران اليوم أضعف مما يعتقد معظم الأميركيين، لكنها لم تُهزم. وقد زادت انتخابات التجديد النصفي القادمة من صعوبة إجراء تحليل استراتيجي موضوعي وغير متحيز.

بعد ثمانية أشهر من الحرب، تراجعت قدرات إيران العسكرية بشكل كبير، ويعاني اقتصادها من ضغوط هائلة، وتكبدت حلفاؤها، حماس وحزب الله، خسائر فادحة. ومع ذلك، لا يزال الحرس الثوري الإسلامي مركز القوة المهيمن.

ولاتزال طموحات إيران النووية وقدراتها الصاروخية الباليستية وحلفاؤها الناجون دون حل. كما امتنعت واشنطن عن استغلال مصدر ضغط محتمل آخر بشكل كامل: الشعب الإيراني الساخط بشدة.

يضم الشعب الإيراني ملايين من الفرس والأكراد والأذربيجانيين والبلوش والعرب وغيرهم من المجتمعات، ممن يرفضون الجمهورية الإسلامية. إن دعم وصولهم إلى وسائل الاتصال والمنظمات المدنية وأموال الضربات والأسلحة سيمكنهم من تحدي الحكم الاستبدادي وزيادة الضغط على طهران دون إشراك القوات البرية الأميركية.

ينبغي أن يكون الهدف إقناع الحرس الثوري الإيراني بأن استمرار المواجهة يُهدد بقاء الحكم أكثر من اتفاق قابل للتحقق يحد من برنامجه النووي وصواريخه الباليستية ودعمه الإرهاب.

أمام ترامب خيارات استراتيجية. من خلال الضغط على تركيا وباكستان للوفاء بالتزاماتها، وتشجيع التعاون بين السعودية والإمارات وإسرائيل، والحفاظ على حرية إسرائيل في تفويض الوكلاء التابعين لإيران، تستطيع واشنطن إضعاف نفوذ طهران بشكل أكبر. لكن الدرس المستفاد يتجاوز حدود اليمن؛ إذ لا يمكن لأمركا أن تواصل إلى ما لا نهاية الدفاع عن حلفائها في الشرق الأوسط إذا كانوا يرفضون التحرك بشكل جماعي لمواجهة التهديدات التي تستهدف بقاءهم ذاته.

وهذا هو الاختبار الحاسم للأمن الإقليمي، وهو أيضاً المحك الذي سيتبين من خلاله ما إذا كان بإمكان ترامب تحويل طموحاته الاستراتيجية في الشرق الأوسط إلى إنجازات دائمة.

■ إسرائيل اليوم: "قناة ولا يمكن شراؤهم"... لماذا تتجنب أمريكا قتال الحوثيين في اليمن؟

بقلم: البروفيسور إيال زيسر

إلى أن استولى الحوثيون على الحكم في اليمن قبل نحو عقد، لم يهتم أحد أو يسمع بدولة منسية في الجانب الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. دولة متخلفة وضعيفة من قبائل تقاتل تتصارع، والغالبية الساحقة من الـ 43 مليون نسمة يعيشون في فقر وعوز.

سمي الحوثيون على اسم مؤسسهم، حسين بدر الدين الحوثي، ويأتون من مجموعة قبائل تسمى هي الأخرى الحوثيين، الذين ينتمون إلى الفصيل الزيدي القريب من الشيعة الذي يشكل نحو نصف سكان اليمن. ظاهراً، يدور الحديث عن جماعة قبلية أخرى، واحدة من كثر تتصارع منذ مئات السنين على الحكم. لكن الحلف الذي أقامه الحوثيون مع إيران بعد أن استولوا على الحكم حول الحالة الحوثية إلى حالة مميزة، واليمن إلى دولة تشكل تهديداً استراتيجياً على جوارها.

مثلما في حالة حزب الله في لبنان، منحت إيران الحوثيين مساعدة مالية وعسكرية جعلتهم قوة عسكرية ذات عظمة، تسيطر بيد عليا في معظم أراضي اليمن بل وتهدد وتهاجم الدول المجاورة وعلى رأسها السعودية. فضلاً عن كل هذا، تشوش المنظمة أيضاً الملاحة البحرية في مضيق باب المندب الذي يسيطر على أحد مسارات الملاحة الأهم في العالم. لقد أدى إغلاق المضيق إلى شل ميناء إيلات وإلى ضرر شديد بالاقتصاد المصري الذي يعتمد على المردودات من عبور السفن في قناة السويس.

لقد كان السعوديون، وإلى جانبهم الإماراتيون أيضاً أول من فهموا الخطر، وفور استيلاء الحوثيين للحكم في اليمن انطلقوا إلى حملة "عاصفة الحزم" التي تضمنت هجمات مركزة من الجو ضدهم. لكن السعوديين يفتقرون إلى قدرة استخبارية وعملية، وهجماتهم تلك لم تؤثر بالحوثيين ولم تمنعهم. فقد انطلقوا إلى هجوم بالصواريخ والمسيرات ضد اقتصاد النفط في السعودية والإمارات وأجبروا هاتين الدولتين على الموافقة على وقف نار منح الحوثيين ربح إسناد وقدرة على زيادة وتطوير منظومة الصواريخ والمسيرات لديهم، بما في ذلك على أساس إنتاج ذاتي.

قبل نحو سنتين، انطلقت الولايات المتحدة هي الأخرى إلى حرب ضد الحوثيين، وقد تكون تهيئة لهجوم على إيران. لكن بعد أن اكتشف ترامب كلفة الصواريخ التي أطلقت نحو الحوثيين في اليمن، وبعد أن اكتشف قلة فاعلية الهجمات - إذ إنهم ليسوا دولة أو جيشاً نظامياً حقيقياً والحرب لا تحسم من الجو - فقد سارع هو الآخر للتوصل إلى وقف نار مع الحوثيين

قبل نحو سنتين، انطلقت الولايات المتحدة هي الأخرى إلى حرب ضد الحوثيين، وقد تكون تهيئة لهجوم على إيران. لكن بعد أن اكتشف ترامب كلفة الصواريخ التي أطلقت نحو الحوثيين في اليمن، وبعد أن اكتشف قلة فاعلية الهجمات - إذ إنهم ليسوا دولة أو جيشاً نظامياً حقيقياً والحرب لا تحسم من الجو - فقد سارع هو الآخر للتوصل إلى وقف نار مع الحوثيين. إسرائيل هي الأخرى نفذت سلسلة من الهجمات في اليمن، وفضلت تخفيض المستوى على أمل أن يتوقف الحوثيون عن مهاجمتها.

الآن استؤنفت النار، واستأنف الحوثيون الحرب مع السعودية. والمدهش أنهم رغم ضعفهم و[تخلفهم] يفلحون في توجيه ضربات قاسية للسعودية، بل إنهم انطلقوا إلى خطوة عسكرية ضد الحكومة اليمنية التي تستقر في جنوب الدولة، وتستند إلى السكان السنة الذين يسكنون في هذا القسم من اليمن.

الآن، يطلب السعوديون المساعدة من الولايات المتحدة، وربما من إسرائيل أيضاً. غير أن الأمريكيين لا يستجيبون. يبدو أن واشنطن تتذكر الحرب الأهلية في اليمن في الستينيات، عندما تدخل جمال عبد الناصر في الحرب وبعث إلى اليمن بقوات عسكرية. لكن في المناطق الجبلية والعصية على الوصول، وجدت هذه القوات صعوبة في القتال ضد القبائل اليمنية - وبينها الحوثيون أيضاً.

يمكن هزيمة الحوثيين بقطع أنبوب التنفس الإيراني إلى جانب قوات من داخل اليمن لتقاتلهم، بالضبط مثلما في حالة الأكراد في سوريا والعراق الذين جندهم الأمريكيون للقتال ضد "داعش". وفي حالة الحوثيين، لا حاجة أيضاً لاستبعاد إمكانية أن ينجح الأمريكيون في "شرايهم"، إذ إن العلاقة الحوثية مع إيران علاقة مصالح، لأن التيار الزيدي في اليمن كان دوماً تياراً معتدلاً لا صلة له بتطرف حكام طهران الشيعيين. الواضح أنه لا حاجة لأن نتوقع حسماً قريباً في اليمن، وأن من يحفظ نفسه هو الآخر يبتعد عن الورطة اليمنية.